مؤلف جماعي

دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية

تجاه دول المغرب العربي "2001-2017"

إشراف وتنسيق:

الدكتور قروش محمد

Germany: Berlin 10315
Gensinger-Str: 112
http:// democraticac.doc

الطبعة الأولى 2018

رقم التسجيل: VR. 33686. B

المركز الديمقراطي العربي

دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي- 2001-2017

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arab Center
Strategic , Political & Economic studies

دور الثقافة الإستراتيجية في توجيه السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي2001-2017

The Role of Srategic Culture in guiding chinesePolicy towards Arab Maghreb countries 2001-2017

مؤلف جماعي

الطبعة الأولي 2018

المؤلف : مجموعة من المؤلفين.

عنوان الكتاب :

دور الثقافة الإستراتيجية في توجيه السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي

2017-2001

رقم تسجيل الكتاب: VR.33686.B

الطبعة الأولي

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية

برلين –ألمانيا.

لا يسمح بإعادة إصدارهذا الكتاب أو أي جزء منه أوتخزينه في إطار إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من أشكال دون إذن مسبق من الناشر

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي ببرلين –ألمانيا

2018

All rights reserved No Part of this book may by reproduceted .Stored in a retrieval System Or tarsmited in any form or by any meas without Prior Pemission in writing of The Publishe.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين -ألمانيا

ادارة النشر – المركز الديمقراطي العربي

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefone:004917427837717
E-MAIL: book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي:

أ.عمار شرعان

تحرير و تنسيق :

د. قروش محمد، أستاذ محاضر بكلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

أعضاء اللجنة العلمية للكتاب الجماعي:

د. قروش محمد، أستاذ جامعي، جامعة تلمسان، الجزائر.

د.إسلام عيادي ، أستاذة جامعية ، جامعة جنين ، فلسطين.

أ.د طاشمة بومدين ، أستاذ جامعي ، جامعة تلمسان ، الجزائر.

د. فاطمة الزهراء نسيسة، أستاذة جامعية، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

د.دهقاني أيوب ، أستاذ جامعي ، جامعة تيسمسيلت ، الجزائر.

د. بلغيث عبد الله ، أستاذ جامعي ، جامعة مستغانم ، الجزائر.

د. لطفي محصر، أستاذ جامعي، جامعة تلمسان، الجزائر.

د.جعبوب محمد ، أستاذ جامعي ، جامعة شلف ، الجزائر

أ. قاضي خير الدين، أستاذ جامعي، جامعة تلمسان، الجزائر.

أ. معمر سليم، أستاذ جامعي، جامعة تلمسان، الجزائر.

د. منير أبو رحمة ، أستاذ جامعي ،جامعة تلمسان الجزائر.

التدقيق اللغوي:

- د نسيسة فاطمة الزهراء، أستاذة جامعية، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- الباحثة أسماء عبد الصادوق، باحثة في طور الدكتوراه، جامعة تلمسان ، الجزائر

الفهرس:

فهرس الكتاب :

الفهرس :.....05

تمهيد:.....06

المحور الأول : الإطار النظري لدور الثقافة الإستراتيجية في توجيه السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي.....13

- النظريات المفسرة للسياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي .... د.محمد قروش /أ. أسماء عبد الصادوق.....14

المحور الثاني : الصين و المنهج السلمي في العلاقات الدولية 29

- صعود القوة الصينية : دراشة في المؤشرات و القوة الناعمة .....أ.نهي الدوسقي.....30
- تأثير النهوض الصيني في هيكل النظام الدولي.....أ.أسماء عبد الصدوق.....53

المحور الثالث: البعد التاريخي للعلاقات الصينية –المغاربية 64

- العلاقات الصينية –المغاربية بين الواقع و المأمول.....أ.زهير بوخالفة.....65

المحور الرابع : محددات السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي 89

- الدبلوماسية الإقتصاديةبين التجربة الصينية و التطلعات الجزائرية .....أ.عمر بوجلال /أ. عائشة سالمى.....90...
- الثقافة الإستراتيجية الصينية و تفضيلات السياسة الخارجية .....د.محمد قروش.....111

المحور الخامس : صنع ، تنفيذ و إنعكاسات السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي 124

- تنفيذ السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي .....د.محمد قروش.....125.
- الصين و مشروع طريق الحرير:دراسة في الإنعكاسات الإستراتيجية على الاقتصاد و التنمية في إفريقيا.....د. أيوب دهقاني ..... 212.

إسانتاجات 214

تمهيد:

إن الملاحظ و متابع لما يحدث في العلاقات الدولية لا يجد عناء في معرفة أن موضوع الصين ، أصبح محل اهتمام الكثير من الدوائر الأكاديمية وغير أكاديمية، فكثرت الدراسات حول هذه القوة الصاعدة ومستقبلها وذلك على كافة المستويات، نظرا لما حققته هاته الأخيرة من معدلات نمو كبيرة وعلى جميع المستويات. وإذا ما أخذنا الاقتصاد الصيني فإننا نلاحظ بوضوح مدى ارتفاع الدخل القومي الخام للصين، ويعتبر الاقتصاد الصيني ثالث اقتصاد عالمي بعد الاقتصاد الأمريكي الاتحاد الأوربي.

تعتبر الصين من بين أكبر الدول مساحة، فمساحتها تساوي مساحة الدول الأوربية مجتمعة، وتقدر مساحة أراضيها ب9.56 مليون كيلو متر مربع أي ما يعادل7 في المئة من مجموع مساحة العالم، وعدد سكانها يفوق 1،37 مليار نسمة فهي تشكل ربع سكان العالم أي 19 بالمئة من مجموع سكان العالم، والصين إضافة إلى ذلك قوة دبلوماسية ونووية وجيوشها في تحديث مستمر. كما أن الاقتصاد الصيني يسير بنحو جيد وسريع.

وبمختلف معايير القوة، للصين مكانة هامة في موازين وتراتيب القوة العالمية، لكن رغم ذلك فإن الصين تبقي دولة قوية بالمفهوم التقليدي للقوة ورغم غناها بالمواد الأولية وضخامة الأرقام التي يوصف بها الاقتصاد الصيني إلا أن الفرد الصيني يعيش الفقر في غالب الأحيان، لذلك فليس بالغريب أن نجد الصين توجه سياستها الخارجية نحو الاهتمام بالجانب الاقتصادي. يعتبر الاقتصاد الصيني قوي وضخم استطاعت الصين أن توجه قدراتها الاقتصادية نحو بناء اقتصاد صيني داخلي وهذا ما جعل الصين خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين في مواجهة حقيقية تتمثل في ضرورة بسط نفوذها على العالم الثالث كي تظهر بمظهر القوة العظمى التي لها نفوذ في العالم.

وباعتبار أن هدف الصين الوصول إلى قوة عظمى في العالم، كان لزاما عليها أن تؤمن كل المصادر التي تحتاجها في صعودها هذا الذي أصبح يسير بخطى واسعة نحو هدفه، فكان أن اتجهت الصين نحو العالم

الخارجي بعد ما قامت بتأمين إقليمها، ونظرا لكون هاته المصادر قليلة في العالم ونذكر منها المغرب العربي هاته المنطقة التي أصبحت مطمعا للقوى العظمى نظرا لثرواتها ومكانتها جيو-إستراتيجية، وبالتالي صوبت الصين أنظارها نحو المغرب العربي، ليصبح هذا الأخير ضمن أولويات سياستها الخارجية.

إلا أن التحليل النظري للسياسة الصينية في العالم عامة و إتجاه دول المغرب العربي خاصة ، يفرض علينا اللجوء لنظريات العلاقات الدولية لتفسير السلوك الخارجي للصين، لكن هذه النظريات تحلل من إفتراض أن سلوك صانع القرار عقلانية هدفها تعظيم المكاسب و التقليل من المخاسر، وفي حقيقة الأمر هناك الكثير من السلوكيات لصانع القرار الصيني على المستوي الخارجي ليست عقلانية مثل المنهجي السلمي ضمن نظام دولي صراعي بالأساس ، كذلك ما تفسير الدعم اللامحدود لدول العالم الثالث و منها المغرب العربي و كذا موضوع الهبات و المساعدات الاقتصادية بدون مشروطية سياسية...، فكل هاته السلوكات التي لا تمت للعقلانية بصلة لا يمكن تفسيرها بنظريات العلاقات الدولية التي تفترض عقلانية سلوك صانع القرار ، و بتالي لابد من إقتراب أو خط تفكير مغاير لفهم هذا الموضوع و هذا النهج في التفكير يركز على ما يعرف بالثقافة الإستراتيجية للصين و دورها في توجيه السلوك الخارجي لها إتجاه دول المغرب العربي و من بين الأسئلة المهمة في هذا الصدد هل ستسمر الصين في منهجها السلمي ام لا ؟ ، و هذا يدخل ضمن نقاش كبير وهام في العلاقات الدولية .

إشكالية الكتاب:

وعليه وإنطلاقا من التقديم السابق نطرح المشكلة البحثية التالية:

كيف يمكن فهم و تفسير السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي؟ وإلى أي مدي تشكل الثقافة الإستراتيجية للصين محددا أساسيا في توجيه السلوك الخارجي للصين إتجاه دول المغرب العربي؟ وهذه المشكلة الرئيسة تتفرع عنها تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

1-كيف نقرأ السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي؟ (ما هو الإطار النظري الملائم)

2-ماهي مكانة المغرب العربي في سياسة الصين الجديدة؟

3-إلى أي مدي ستستمر الصين في منهجها السلمي في العلاقات الدولية؟

4-ما هي المحددات التي تتحكم في توجيه السياسة الصينية في المغرب العربي؟

5-ما هي أهداف ومجالات السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي؟

6-ما هي إنعكاسات السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي؟

وعليه حاول الكتاب الإجابة عن الإشكالية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري

- المنظور الليبرالي:

-نظرية الإعتماد المتبادل

-القوة الناعمة

-الليبرالية المؤسساتية

- إقتراب الثقافة الإستراتيجية
- نظرية الدور.

المحور الثاني: الصين والمنهج السلمي في العلاقات الدولية

- الصعود السلمي للصين
- الإرث الإمبراطوري وبناء الدولة الصينية

المحور الثالث: البعد التاريخي للعلاقات الصينية –المغاربية

- العلاقات الصينية -المغاربية قبل إنفتاح الصين أي قبل سنة 1979
- العلاقات الصينية -المغاربية بعد الإنفتاح أي بعد سنة 1979

المحور الرابع : محددات السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي .

- المحدات الداخلية .
- المحددات الخارجية

المحور الخامس: صنع وتنفيذ، وإنعكاسات السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي .

في المجالات التالية:

- في المجال السياسي والدبلوماسي
- المجال الثقافي والاجتماعي
- المجال الأمني والعسكري
- المجال الاقتصادي
- إنعكاساتها على دول المغرب العربي .
- إنكاساتها على الصين.

أهداف الكتاب:

- الوقوف عند واحد من أهم المواضيع والاهتمامات البحثية المسجلة خلال القرن الحالي، والمتمثل في الصعود الصيني في العالم، ووسائل هذا الصعود، فنظرا للنتائج الباهرة التي حققتها الصين على مختلف الأصعدة، الأمر الذي جعل منها موضوع اهتمام الأكاديميين والإعلاميين، فموضوع السياسة الصينية في العالم عامة والمغرب العربي خاصة تحضي باهتمام كبير من قبل الأكاديميين والمتتبعين للشأن الصيني. كذلك تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتمتع بالجدة والحداثة، ذلك انه يتناول السياسة الصينية اتجاه منطقة استراتيجية هامة في العالم، ألا وهي المغرب العربي.

- هناك السلوكيات غير عقلانية للصين في المغرب العربي التي لا يمكن تفسيرها بنظرية العلاقات الدولية التي تفترض عقلانية السلوك الخارجي للدول ومنها الصين، وبالتالي يحاول الكتاب إستخدام إتجاه آخر في التفكير ما يعرف بالثقافة الاستراتيجية بهدف فهم بعض السلوكيات غير عقلانية لصانع القرار على المستوي الخارجي.
- تقديم تفسير مغاير وجديد للسياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي بالتركيز على الثقافة الإستراتيجة الصينية ودورها في توجيه السلوك الصيني فيدول المغرب العربي.

-تبادل الآراء المعرفية والخبرات الأكاديمية بين مختلف الباحثين والأكاديميين المتخصصين والمهتمين بالشأن الصيني.

- بالنظر إلى البحوث والدراسات المقدمة في هذا الصدد في العالم العربي فإن الكتاب يأخذ بعد مختلف عن الدراسات التي تناولت موضوع الساسة الصينية عامة وإتجاه دول المغرب العربي خاصة، والمتمثل في تفسير السلوكيات غير عقلانية لصانع القرار الصيني في منطقة المغرب العربي.
- نظرا لشح المراجع والكتب المهتمة بسياسة الصين إتجاه المغرب العربي فإن هذا الكتاب يعتبر قيمة مضافة ومكسب للباحثين والأساتذة والطلبة المهتمين بالشأن الصيني وبالأخص موضوع السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي.

المحور الأول :الإطار النظري للسياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي

النظريات المفسرة للسلوك الصيني إتجاه دول المغربي العربي .

The theoretical approximation upon the Chinese foreign policy towards Maghreb states.

- **محمد قروش**

أستاذ محاضر بكلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان .

البريد الإلكتروني : m.kerrouche13@yahoo.fr

- **أسماء عبد الصادوق**

باحثة في طور الدكتوراه

كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

ملخص :

تعتبركل من نظرية القوة الناعمة ، و نظرية الدور و إقتراب الثقافة الإســتراتيجية ، وكذا الإعتماد المتبادل من بين أكثر النظريات قدرة علي فهم و تفسير السلوك السياسي للصين علي المستوي الخارجي ، بحيث يعتبر المنظور الليبيرالي من أكثر المنظورات تفسيرا لسياسة التعاونية للصين على المستوي الخارجي رفقة عدد من النظريات الأخرى.

Study Summary:

Soft power theory ,role theory and the Strategic culture approach are the most important theoretical approximation upon the Chinese foreign policy towards Maghreb states.

مقدمة:

تتناول هاته الدراسة النظريات التي لها قدرة تفسيرية للسياسة الخارجية للدول الكبرى ،و المتمثلة في الإقتراب الليبرالي، و القوة الناعمة بحث تتناول الدراسة الفكر الليبرالي و الفرضيات التي يقوم عليها،وكذا الاتجاهات الحديثة للفكر الليبرالي، و مفهوم القوة الناعمة عند جوزيف ناي،باعتباره يدخل ضمن الطرح الليبرالي، مع العلم أن الصين لا توجد ليبراليا في النظام السياسي الدولي، و يعتبر هذا الأإقتراب خاصة القوة الناعمة ،الأكثر تفسيرا لسلوك القوي الكبرى مثل السوك الخارجي الصيني ، كما يتناول أيضا نظرية الدور و إقتراب الثقافة الإستراتيجية ، بحيث تحاول الدراسة الأغجابة عن السؤال التالي :

كيف يمكن قراءة موضوع السياسة الصينية إتجاه المغرب العربي بصفة عامة و دور الثقافة الإستراتيجية في توجيهها بصفة خاصة ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية نضع الخطة التالية :

مقدمة :

1-المحور الأول : المنظور الليبيرالي (خاصة نظرية الإعتماد المتبادل و نظرية القوة الناعمة)

2-المحور الثاني : إقتراب الثقافة االإستراتيجية و نظرية الدور .

إستنتاجات.

I. المنظور الليبرالي :

1-التأصيل النظري:

عندما نغوص عميقا في النظرية اليبرالية نجد أن الليبرالية في العلاقات الدولية تعبر عن مجموعة من الأفكار والنظريات التي تدور حول الحرية في النظام السياسي. لقد نشأت الليبرالية مع مطلع القرن التاسع عشر و هي عبارة عن مشروع فكري تعود روافده التاريخية إلى فلاسفة الأنوار، كما تعتبر أيضا مشروع سياسي هدفه إصلاح النظم السياسية، فهي تنادي بضرورة إصلاح النظم السياسية وفق قيم جمهورية و الفصل بين السلطات وتقييد السلطات المطلقة.تقوم هذه النظرية على جملة من المبادئ و

القيم والتصـــورات القائمة على وضـــع حد للحروب، و تدعو إلى ضـــرورة تغيير النظام الدولي القائم على توازن القوى و الحرب، و ضرورة اعتماد الدبلوماسية غير سرية بين الدول،و كذا الاعتماد المتبادل، وتقوم هاته النظرية على تصـــور أســـاســـي مفاده أن هناك أمكانية لتطبيق مبادئ العقل والعقلانية في تطويع الطبيعة و المجتمع الدولي في خدمة المصـــالح الفردية والجماعية، وتعرف هاته النظرية أيضـــا بالمثالية، و السياسة الصينية تتماشى مع الفكر الليبرالي من الناحية الاقتصادية و ليس من الناحية السياسية.[1]

هذا و يعتبرها الكثيرين و من بينهم "ســـتالي هوفمان" " فإن الليبرالية تؤكد على الســـلام و التفاوض و التفاهم و تختلف مع الواقعية في تركيز هاته الأخيرة على القوانين التي تحكم العلاقات الدولية، المتمثلة في القوة و المصـــلحة كما يرى ســـتيفن والتز أن النظرية الليبرالية يغلب عليها الطابع التعاوني أكثر من النزاع على عكس الواقعية، و حسب جون بيلي فإن الليبرالية لها ثلاث أبعاد : هي إيديولوجية سياسية تتبنى حرية الفرد، و هي نظرية في الحكم ترى ضـــرورة التوفيق بين العدالة و النظام و بين ضـــمان الحرية، و تعتبر النظرية الليبرالية الوجه الآخر للواقعية، فهي تقدم إجابات مختلفة لظواهر العلاقات الدولية مثل ســـبب الحروب و هل يرجع إلى ســـيـاســـات إمبريالية أم إلى غياب الديمقراطية أم إلى توازن القوى،و هل تحقيق السلام يكون عبر نظام الأمن الجماعي أم عبر حرية التجارة لتأسيس حكومة عالمية.[2]

يعتبر مشروع "كانط "للسلام الدائم من المرجعيات. و الأصول للنظرية الليبرالية، و الفكرة الأساسية حسب كانط هي تحقيق السلام من خلال نشر الديمقراطية و تطبيقها بالنسبة للأنظمة السياسية، أي فكرة السلام الديمقراطي، و التي تقول أنه لتحقيق السلام في العالم، لابد من نشر مبادئ الديمقراطية، لكن هذا القول عرف انتقادا و المتمثل بالخصوص أن هناك أنظمة سياسية في العالم تعتبر ديمقراطية، لكن تشهد اضطرابات و عنف كبير، و شهدت أعمال إرهابية مثل الهند، و بالمقابل هناك دول ذات أنظمة مغلقة، إلا أنها لم تشهد العنف و الأعمال الإرهابية، إلا بشكل محدود مثل الصين. و يضع كانط شرطا أساسيا لتحقيق هذه المبادئ و هو وجود دول قادرة على ضمان هذه المبادئ و تحقيقها.[3]

1- الإتجاه التقليدي (الليبرالية التقليدية):

يعترف أغلب الباحثيين من أن الليبرالية التي مثلها كل من" إمانويل كانط"،"جيرمي بينثام" تنتقد الأوضاع الدولية و حســـب كانط فإن الســـلام الدائم يتحقق من خلال تغيير ثقافة ووعي الأفراد، وكذا تأســـيس جمهوريات دســـتورية، وخلق إتفاقات فدرالية بين الدول.أما "بينثام" فإقترح محكمة مشـــتركة بين الدول

[1] Tim Dunne , **Liberalism** in :John Baylis and Steve Smith, **The globalization of World Politics and Introduction to International Relations,**(Oxford:OUP,2001)p.164

[2] Loc.cit.

[3] إمانويل كانط، ***مشروع للسلام الدائم***، ترجمة : عثمان أمين (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب، 2000)، ص.29

لفض النزاعات.و تختلف الليبرالية الدولية عن الاتجاه المثالي، بحيث تعتبر الليبرالية الدولية أن السلام والقانون الدولي بين المجتمعات الدولية يمكن أن تبرز دون الحاجة إلى حكومة عالمية.و مع إندلاع الحرب العالمية الأولى وجهت ضربة قاسية للأطروحات الليبرالية الدولية، فقد أدت هذه الحرب إلى تغيير جذري في الخريطة الأوربية بزوال ثلاث إمبراطوريات و اندلاع الثورة البلشفية في روسيا، وهذا ما يثبت أن السلام هو أمر طبيعي.[1]

2-الليبرالية المؤسسية :

هاته الأخيرة التي تجعل من السلام و التعاون أساس للعلاقات الدولية ، لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية بحيث ركز كل من "هاس "ودافيد متيراني "على الوظيفية من خلال تركيزهم على دراسة التكامل الدولي والاندماج بين الدول، و تؤكد هاته النظرية على أهمية التعاون عبر القومي ودور المؤسسات الدولية و الإقليمية و كذا الاعتماد المتبادل بين الدول.فهي تولي أهمية كبرى للمؤسسات الدولية و ترى أن لها دورا يفوق دور الدول وترى أن العالم يشهد التعددية الدولية، ونتيجة ظاهرة الاعتماد المتبادل و تشابك المصالح بين الدول، الأمر الذي يجعل السيادة الوطنية للدول تتأثر تبعا لذلك.إلا أن هاته النظرية انتقدت هي الأخرى بحيث لأن اندلاع الحرب العالمية الثانية و انهيار عصبة الأمم و معها فكرة الأمن الجماعي مما أدى إلى مراجعة ونقد الاتجاهات الليبرالية ، إلا أن هاته الأفكار أنتقدت خاصة في الجانب العملي لها.[2]

يعتمد النموذج المعرفي الليبرالي على مجموعة من المفاهيم في بناء فرضياته. و تتمثل في:

1- **القوة الناعمة** :Soft Power:

لقد تم استخدام هذا المفهوم من قبل البروفيسور جوزيف ناي*Joseph.S.Nye سنة .1990 و الذي أشار به إلى امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لإمكانيات كبيرة من القوة و النفوذ بدون تركيز على القوة الخشنة أو الصلبة و المتمثلة في القوة العسكرية و التهديد المباشر[3]HardPower،فمفهوم القوة الناعمة أصبح مفهوما شائعا في الكتابات الأكاديمية وكذا الإعلام العام، و أصبح هذا المفهوم يشار به إلى سياسة الصين في العالم بالخصوص.حيث أضحى هذا المفهوم من أكثر المفاهيم تداولا بين القادة والسياسيين الصينيين، فالصين طبقت هاته الإستراتيجية و بنجاح حتى أضحى العالم كله يتكلم عن القوة الناعمة الصينية.فالصين ممثلة في قيادتها و على رأسها الحزب الشيوعي الحاكم "هيوجينيتاو"، هذا الأخير

---

[1] Tim Dunne,''Liberalism'',Op cit,p.166

[2] Ibid,pp.166-170

*جوزيف س.ناي: عميد في جامعة هارفرد، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، كان مساعد وزير الدفا ع في إدارة كلينتون.

[3] Joseph.S.Nye,**SoftPower:The means To success in the wolrdPolitics**,public affairs,(Ny.2004),p.09

أكد في اجتماع القيادة المركزية للعلاقات الخارجية الذي تم عقده في 04 جانفي 2006،على أهمية العنصرين التاليين،الاقتصاد و التكنولوجيا و العلوم و الدفاع، وفي الجانب الآخر أهمية القوة الناعمة مثل الثقافة و الإعجاب بالسياسة الصينية، ولقد أوضح هذا الأخير في تقريره السياسي في 17 أكتوبر 2007 ،أن الصين صار لزاما عليها قوة ناعمة ثقافية من شأنها تلبية حاجات الصين المحلية،و كذا المنافسة الدولية. و كدليل على ازدياد الاهتمام بالقوة الناعمة الصينية هو المنتدى الدولي الذي عقد في "داليين" المدينة الساحلية الواقعة في مقاطعة لياونينغ الصينية، كذلك قيام الحزب الحر الأسترالي "كيفين رويد"، بتقديم كتاب "الهجوم الجذاب" في تلميح إلى خطورة الصعود الصيني و السياسة الصينية في العالم، كما قامت مصلحة الأبحاث التابعة إلى الكونغرس بتقديم دراستين حول القوة الناعمة الصينية، و تأثيراتها في إفريقيا و آسيا، و أمريكا اللاتينية سنة 2008. وهذا ما يظهر اهتمام القادة الأمريكيين بالقوة الناعمة الصينية.

لكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى النقد الذي وجه إلى جوزيف ناي، فحسب هذا الأخير فإن القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجذب و الإقناع بدل الإكراه و العنف، أي المواجهة و التهديد، و بالتالي جعل الآخرين يريدون ما تريد و يسعون في نفس الخط الذي تسعى إليه. فحسب "ناي "فإن القوة الناعمة لأي بلد ترتبط بثلاث مصادر و هي : الثقافة و جاذبيتها بالنسبة للآخرين، القيم السياسية عندما تغري العالم الخارجي و تجذبه ، السياسة الخارجية عندما ينظر لها على أنها شرعية، بالإضافة إلى القدرة على الإستمالة للمنظمات الدولية[1] و المؤسسات الدولية وكذا العمل السياسي النشيط داخل هذه المؤسسات،بالإضافة إلى الثقافة،الإيديولوجية و الدبلوماسية كوسائل للقوة الناعمة. أما القوة العسكرية و الإقتصادية و كذا التكنولوجيا هي مصادر للقوة الخشنة أو الصلبة،و بالنسبة "لناي" فإن القوة الخشنة نلاحظها في ممارسات التهديد و الإكراه و التحريض ، في حين أن القوة الناعمة تتجلى في الجذب والإقناع. القوة الناعمة حسب "ناي "ذات فعالية أكبر عندما يمكنك جعل الآخرين معجبين بك و يريدون ما تريد فالدول ليست بحاجة فقط لأسلوب القوة العسكرية و الضغوطات العنيفة،لجعل الآخرين في نفس خط سياستها ويخدمون مصالحها، بل هناك عوامل و إستراتيجيات أكثر فعالية "القوة الناعمة".فحسب "ناي "فإن الوضوح في الحدود بين القوة الناعمة و القوة الخشنة معروف و أمر ملاحظ ،لكن هذا غير صحيح، فالحدود بين القوتين غير ملموسة، كما انه من الصعب الفصل بينهما، فيمكن لمصادر القوة الخشنة أن تكون هي نفسها مصادر القوة

[1]MingjiangLi,***Soft Power China's Emerging Strategy in international Politics***(New York :Rowman and littlefield publiqhers,2009),pp.01-08

الناعمة.فالثقافة و القيم و جاذبية السلطة والسياسة الخارجية ليست هي دائما مكونات القوة الناعمة، وإلاً ما تفسير كتاب صدام الحضارات للمؤلف "صمويل هنتيكتن"، ففي الكثير من الظروف تكون الثقافة و الفكر سبب للصراع و العداء.فالثقافة التي غالبا ما ينظر إليها الأساس الذي تقوم عيلها القوة الناعمة، غالبا ما تكون سببا لتوتر العلاقات بين الدول، فإذا كان بلد ما ينتهج سياسة ثقافية عدوانية،فإنه يجعل الآخرين ينفرون منه خوفا من الهيمنة الثقافية أو الامبريالية الثقافية. فرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية، أثرت على العالم ،بل إن ثقافتها غزت مناطق كثيرة في العالم، كذلك الشأن بالنسبة لمنتجاتها في العالم، لكن هذا الرواج لا يجلب لها دائما التأييد و الحب.فالعالم ينظر إلى هذه الثقافة بنظرة الازدراء و الكره،كما أن" ناي " انتقد كثيرا الحرب الأمريكية في العراق ، حيث أضعفت القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية.هذا ماجعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة إلى توظيف القوة الناعمة من أجل الحصول على إقناع و جذب المناصرين لسياستها وكذا إعادة الصورة الجيدة لسياستها التي شوهت في العالم.[1]

كذلك من بين الانتقادات الموجهة إلى "ناي "و نظرته إلى مصادر القوة الناعمة هو أن مصادر القوة الصلبة أو الخشنة ، يمكن أن تكون مصادر القوة الناعمة إذا ما تم إستخدامها لأنشطة حفظ السلام الدولية، أو لأغراض إنسانية مثل الإغاثة في حالة الكوارث.تبقى الثقافة و الفكر و القيم الأساس الذي تقوم عليه القوة الناعمة.لكن ليست هي وحدها المميز و الأداة للقوة الناعمة فهناك عوامل أخرى مثل مصادر القوة الخشنة إذا ما استخدمت لأغراض إنسانية، بدل التدمير و العنف، بالإضافة إلى الأدب و الفن الذي يلعب دورا مهما في توطيد العلاقات و الجذب.[2] فالقوة الناعمة ترتكز على الثقافة، والعقيدة، و المؤسسات ذات الجاذبية. و هي قدرة بلد ما على إيجاد وضع تستطيع فيه بلدان أخرى أن تطور أفضليتها أو أن تعرف مصالحها بطريقة متناغمة مع أفضليات و صالح ذلك البلد، ويتمثل مصدر هذا النوع من القوة في موارد مثل الجاذبية ،الثقافة أو الإيديولوجية، وكذلك من العمل النشط داخل المؤسسات الدولية.[3]

وحسبه أن المصالح القومية تعرف بنوع المجتمع الداخلي للدول.فعلى سبيل المثال ، المجتمع الذي يولي أهمية كبيرة للرخاء الاقتصادي و التجارة، وكذلك الذي ينظر إلى الحروب ضد الدول الديمقراطية الأخرى على أنها عمل غير مشروع، مثل هذا المجتمع يعرف مصالحه القومية على نحو يختلف كثيرا عن

[1]Loc.cit
[2]Jeremy Paltiel,***"Peaceful Rise ?Soft Power? Human Rights in China's Multilateralism***,*in* : HellenLansdowne,**China Turns to Multiralism** (New York: Routledge,2008),"pp.19-30
[3]جوزيف.س.ناي،**حتمية القيادة**،مرجع سابق،ص.17

تعريف المجتمع الذي يعيش في مجتمع يحكمه طاغية و لها نفس الدور في المجتمع الدولي،أما القوة الذكية" SmartPower" فهي تجمع بين مفهومي القوة الناعمة و القوة الصلبة، بمعنى الجمع بين الوسائل السلمية و القوة الخشنة التي تركز على القوة العسكرية و الضغوطات الاقتصادية في السياسات الخارجية.[1]

2- الاعتماد المتبادل :

و من اكثر النظريات تفسيرا للسلوك الصيني في العالم و في دول المغرب العربي خاصة تعتبر ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل من الخصائص التي يتميز بها النظام السياسي الدولي المعاصر، وهذه الحالة هي نتيجة للتقدم التقني والتطور في وسائل النقل و الاتصالات، بحيث أدت هذه الأخيرة إلى خلق ميل كبير لدى الوحدات المشكلة للنظام الدولي في إشباع الحاجات المتزايدة والمتنامية لدى شعوبها، من خلال خلق منظومة من التعاون بين الدول،فأضحى اعتماد الدول بعضها على بعض ينمو شيئا فشيئا.فالاعتماد المتبادل يؤدي أيضا من ناحية أخرى إلى التعرض أو زيادة خطر الصدمات الاقتصادية النابعة من العالم الخارجي.فذالك يعني أن مستوى الأداء الاقتصادي في أي بلد من البلدان لا يتوقف فقط على ما يحدث داخليا و إنما أيضا على ما يحدث في بلدان أخرى تربطه بها شبكة من العلاقات التجارية و المالية.كما يمكن أن يكون له آثار إيجابية من خلال زيادة معدلات النمو أو رفع مستوى العمالة أو تحفيظ معدلات التضخم،فالاعتماد المتبادل هو عبارة عن الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول المختلفة،و هو أحسن طريقة لتحقيق السلام بين وحدات النظام الدولي .[2]

وللفكر الليبرالي جملة من الافتراضات، التي ينطلق منها في بنائه النظري، وتتمثل في :

1- تعتبر الدولة جزءا من جماعة فرعية من المجتمع الداخلي، وحسب اللبرالية فإن الدولة ليست فاعل بل مؤسسة نيابية خاضعة للرقابة من قبل الفواعل الاجتماعية المختلفة في الدولة.

2- سلوك الدول في النظام الدولي يرتبط بهدف، ترسم على أساسه سياستها الخارجية في ظل الخيارات المتاحة لكل دولة في هذا النظام، و فق منطق عقلاني .

[1] المرجع نفسه،ص.158

[2] سعيد النجار، "***الاعتماد المتبادل و عالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي***"، في :طاهر سعدي كنعان و إبراهيم سعد الدين(محرران):***الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي***:مقاربة نظرية(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربي،1990)،ص.16

3- يعتبر كل من الأفراد والجماعات الخاصة ، و المنظمات الدولية و كذا جمعيات المجتمع المدني ....الفواعل الأساسية في السياسات الدولية و النظام الدولي .[1]

3-الاتجاهات التنقيحية في المنظور الليبرالي:

الليبرالية الجديدة هي إمتدادا لليبرالية الكلاسيكية و هي عبارة عن نظرية اقتصادية و المنطق العام لها هو الفائدة و المنفعة.وحسب هذه النظرية فإن أفضليات الدول و خياراتها السياسية هي التي تحدد سلوكيات الدول، و أن التفاعل بين الدول لا يقتصر على الجانب السياسي فقط بل هناك الاقتصاد والثقافة،و ترى أن للدول مجال واسع أمام ضبط العلاقات الدولية من خلال التعاون و الالتزام بالمعاهدات الدولية و أن الدول تربطها أمور جد وثيقة مثل التبادل التجاري و التأثير الثقافي، بمعنى إستراتيجية القوة الناعمة.

1. الليبرالية الجديدة: (الليبرالية الدولية الجديدة)

ظهرت في بداية التسعينات و من مواضيعها نظرية السلام الديمقراطي، و هي تطوير لفكرة كانط حول الدول الليبرالية التي لا تدخل في الصراعات مع بعضها البعض،و من أهم رواد هذه النظرية "Michael Doyle"، فحسبه فإن الدول الديمقراطية تميل إلى السلام مع بعضها البعض، وفي نفس الوقت هي أكثر عدوانية تجاه الدول التسلطية. و رغم ذلك فلقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات في عدم كفاية التفسير التي تقدمها في سبب عدم ميل الدول الديمقراطية للحرب فيما بينها،فمن التعليلات نذكر هنا تعليل كانط حول دور الرأي العام و طبيعته السلمية، و هناك تفسير آخر متمثل في الرغبة الملحة للدول الديمقراطية بأن تصبح غنية و ثرية مما يجعل الحرب خيارا غير عقلاني بالنسبة إليها. و حسب فرانسيس فوكوياما فإن هذا الأخير يعتبر أن الليبرالية انتصرت على الإيديولوجيات الأخرى،و أن الدول الديمقراطية أكثر استقرارا و أكثر ميلا للسلام،و من خلال ذلك ظهرتالمشروطية التي تقرن المساعدات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية و المساعدات الاقتصادية و التحول الديمقراطي.

2. المثالية الليبرالية:

و هي النظرية الليبرالية الجديدة و تركز هذه الأخيرة على العدالة و السلام باعتبارها نتيجة لتصميم و تشكيل مسبقين، و تولي أهمية كبرى للمؤسسات الدولية الديمقراطية التي تعقد عليها

[1]Andrew Moravscik', ***Liberal International Theory'***,***A Scientific Asseessment***,In Colin Elman & Miriam FendiusElman,***Porgress in International Theory,Appraising the Field*** (Cambridge: MIT Press,2003),pp.161-165

الأمل في التحكم في الفوضى الدولية و ذلك من خلال إصلاح هاته المؤسسات، و تركز هاته النظرية على مفهوم المجتمع المدني الدولي الذي يمكن أن يلعب دورا مهما في الممارسة الديمقراطية. وحسب المثالية الليبرالية فإن الهويات والقيم الاجتماعية تصبح محدد أساسي لخيارات الدول، إما أن تتجه إلى التعاون، وإما إلى الصراع. لكن مع انهيار عصبة الأمم المتحدة، كانت بمثابة بداية النهاية للمثالية، لتصبح الليبرالية أكثر برغماتية بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

3. الليبرالية المؤسسية :

و تسمي الليبرالية المؤسسية الجديدة، و حسبها فإن المؤسسات الدولية منفصلة عن مؤسسيها،مما يضمن لها الاستمرار،فحسب روبرت كيوهان فإن الأحلاف تميل إلى الاستمرار إذا كانت تملك مؤسسية قوية تعمل على استمرارها، وحسب "بايلي" و "سميث ستيف" فإن المؤسسية الجديدة لها خمس مبادئ:

1- تعدد الفواعل في العلاقات الدولية.
2- النظام الدولي ذو بنية فوضوية.
3- دور التكامل و الاندماج في العلاقات الدولية.
4- الحوافز ، وهي العوامل التي تدفع الدول إلى التعاون و الإبداع.
5- تشكيك مسلمة أن التجارة تحقق السلام.[2]

و عليه فإن الليبرالية الجديدة المؤسساتية، تعتبر واحدة من بين عدد من الاتجاهات النظرية للمؤسسات الدولية، وتضم في ضمنها ثلاث نظريات هي كالآتي : النظرية النقدية CriticalTheory، الليبرالية المؤسساتية، الأمن الجماعي.[3]فحسب هذا الاقتراب فإن الدول هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية إلى جانب فواعل أخرى متعددة، كما أن الدول هي فاعل عقلاني، هدفها الأسمى تعظيم المكاسب. والدول تعيش في محيط تنافسي، وتسعى لزيادة مكاسبها من خلال التعاون، إلا أنه هناك مشكل حسب هذا الاقتراب فهو عدم الامتثال للاتفاقيات الموقع عليها، وكذا سياسات الاحتيال والغش التي يقوم بها بعض أطراف اللعبة الدولية.[4]وحسب الليبرالية المؤسساتية الجديدة أن المؤسسات الدولية تساعد في تقريب الدول إلى بعضها البعض، وتجاوز المشاكل التي من شأنها أن تعيق هذا التقارب، والمؤسساتيون

---

[1] Tim Dunne, "***Liberalism "***, Op.cit,p.166

[2] كينيث والتز،**الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة** ،المجلة العربية للدراسات الدولية،المجلد السابع ،العدد01(شتاء2003)،ص.22.

[3] John Mearsheimer,***The false promise of International Institution***,*International Security*,Vol.19,N°.03(Winter 1994/95),p.08

[4] كينيث والتز، مرجع سابق، ص.22.

الليبراليون قد استفادوا كثيرا من أعمال نظرائهم في الاقتصاد، ممن ينطوون ضمن المؤسساتية الجديدة مثل : "أوليفر ويليامسون" ، "وماوكويز " و غيرهم من الباحثين.[1]

4. الواقعية الليبرالية:

تركز هذه المدرسة على العادات و المعايير و القيم و كذا المؤسسات التي تشكل المجتمع الدولي، في تفسيرها لسلوك الدولة، وهي تنظر إلى العلاقات الدولية ككيان متميز وربما ذي كيان مستقل ،و إن موضوع الدراسة الرئيسي هو طبيعة هذا المجتمع و قدراته على إيجاد قدر من التنظيم و الحرية في نظام لامركزي.من بين مؤسسي هذه المؤسسة "آدام واتصن"، طومارتن والت،"ط ومايكل دونلاين،"و باري بوزان." هذه المدرسة تركز على مفهوم المجتمع الدولي و تركز على القيم ،وترى أن المجتمع الدولي يسير نحو حضارة عالمية واحدة، ميزتها هي القيم و القانون الدولي والمؤسسات الدولية و التي تنظم العلاقات بين الدول.كما أن هاته النظرية ترى أن الدول ليست في صراع دائم، و قد ميزت بين المجتمع الدولي والنظام الدولي، و المجتمعات العالمية كمفاهيم مختلفة،فهي عبارة عن اتجاه وسط بين الليبرالية و الواقعية حسب روادها و هي تشكل امتدادا لثلاث مرجعيات فكرية و ما يسمى بالثلاثية و هي :واقعية ميكيافيلي و مورغانتاو، العقلانية كما عند غروسيوس، و ترى أن العلاقات الدولية هي تجميع لعدد كبير من العلوم،العلوم الاجتماعية، وهذا ما يميز هذا الحقل عن بقة الحقول المعرفية الأخرى، وبذلك هم ينتقدون السلوكية في تركيزهم على التجريبية.فهي تمثل توجها نقديا في دراسة العلاقات الدولية وتولي أهمية للتاريخ و المنهج المقارن، وتعتبر المجتمع الدولي مجتمع محكوم من قبل جملة من العوامل متمثلة في الأمن ،السيادة، النظام و العدل ، وتقسم النظم الدولية إلى صنفين:المجتمع الدولي التضامني و المجتمع الدولي التعددي.[2]

و بالنسبة للنظرية الليبرالية والتي من بين أهم مبادئها ، الاعتماد المتبادل و من أهم روادها جوزيف ناي و روبرت كيوهان، لقد تعرضت فكرة الإعتماد المتبادل من قبل "والتز " من حيث إهمال دعاة الاعتمادية المتبادلة حقيقة مفادها عدم تماثل الإعتماد المتبادل عند كل الدول، فهناك وضع تبعية لبعض الدل تجاه الأخرى، كما أن هنالك تباين و إختلاف في القوة بين الدول الضعيفة و القوية، كما يرى

[1]Paul Mc Donald, ***The orizing Henarchy in International Politics***,Working Paper, Colombia University , Febrary,2003),p.24

[2]Andrew Linklater,***The English SChool in :Scott Burchill et all,Theories of International Relations***,*third* edition(NewYork,Palgrave Macfmilan,2005),,pp.84-109,

والتز بأن الإعتمادية المتبادلة هي عبارة عن أيديولوجية من ترويج الأمريكيين لتغطية سياستهم .ومن بين أيضا المواضيع و النظريات التي جاءت بها الليبرالية، نظرية السلام الديمقراطي، والتي ترى بأن السلام العالمي يتحقق من خلال نشر الديمقراطية في النظم السياسية، وهي نظرية حديثة نسبيا ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر. و من أشهر دعاتها الفيلسوف الألماني كانط الذي دعا إلى إقامة جمهوريات دستورية ، و يري هؤلاء أن الديمقراطية تحقق السلام و بالتالي الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، و من أبرز دعاة هذه المسلمة "فوكوياما "من خلال كتابه نهاية التاريخ، كذلك نذكر كتابات "مايكل دويل" التي تركز على السلام بين الدول الديمقراطية ،لكن تعرضت هذه النظرية لانتقادات بحيث أن السلام ليس سببه الديمقراطية كعلاقة حتمية بل إن هناك عوامل أخرى غير ديمقراطية فكثيرا من الأحيان تشن حروب باسم الديمقراطية فالهند من أكثر الدول ديمقراطية إلا أن الأعمال الإرهابية تحدث فيها بإستمرار بينما في الدول التي تعتبر دكتاتورية شمولية مثل الصين فإن الأعمال الإرهابية نادرة إذ يظهر أن لا علاقة لغياب الإرهاب بنشر الديمقراطية في العالم .[1]

و هناك مفهوم يجمع ما بين القوة الناعمة، و القوة الصلبة و المتمثل في القوة الذكية Smart Power، بحيث يجمع هذا المفهوم بين مصادر القوة الخشنة أو الصلبة و المتمثلة في العامل العسكري و التهديدات المباشرة، و يجمع أيضا بين مفهوم القوة الناعمة التي تركز على الجذب و الإغراء، باستخدام وسائل سلمية، مثل الثقافة، الإيديولوجية، الدبلوماسية، و الاقتصاد. و يمكن أن نلاحظ هذا المفهوم و هو يوظف بوضوح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة، بعد فشل سياستها السابقة التي كانت تعتمد على مفهوم القوة الصلبة المباشرة.[2]

II. إقتراب الثقافة الإستراتيجية، و نظرية الدور :

1-إقتراب الثقافة الإستراتيجية :

تقوم هاته النظرية من إفتراض أن السياسات الخارجية ليست متماثلة كما تدعي الواقعية ، بل هناك صفات فردية و تاريخية و مجتمعية تعتبر الأساس في تكوين السياسة الخارجية و تصور الدور من قبل صانع القرار وهذا التصور ليس بالظرورة عقلاني ، و هو يصلح لتفسير العديد من السلوكيات الدولية في

[1] كينيث والتز ،مرجع سابق،ص ص.22-24
[2] المكان نفسه.

إطار النظام الدولي و التي لا يمكن تفسيرها بالنظريات الكلاسيكية مثل الواقعية و نظرية النظم التي تفترض الربح و الخسارة .[1]

إن إقتراب الثقافة الإستراتيجية ينبع من إفتراض أن لكل فاعل في العلاقات الدولية منظار معين قد يكون ثابت أو شبه ثابت ، يقوم علي اساسه بإختيار بديل بين البدائل المتاحة و تقديم سياسات مقبولة و ملائمة ، تتماشي مع العقيدة و الفكر الإستراتيجي للدولة و المجتمع ، و هي آداة لمساعدة صناع القرار و تأتي في صورة لا إرادية و موجودة من حيث لا يدري صانع القرار . فهي تتدخل في عملية توجيه سلوك الوحدة السياسية و بقوة في النظام الدولي . وهي أيضا معيار للتقييم من قبل صانع القرار لسياسته الخارجية و هي تأتي في صورة ذاكرة شعبية و تتكون من تفاعل العديد من العوامل التي تشكل رؤية خاصة للظواهر في العلاقات الدولية .[2]

2-نظرية الدور:

يعتبر مفهوم الدور في السياسة الخارجية ذو دلالة إجتماعية و سيكولوجية بالأساس، فهو مدلول ينصرف إلى تصور صانع القرار ، أي هو يهتم بالفرد ، و بالتالي فينظر غليه في إطار دور الدولة بإعتبارها وحدة سياسية في مقابل مجموع وحدات سياسية أخري في غطار السلوكية الدولية .و كل دور له صلة بأدوار أخري و أوضاع أخري . و بتالي فإن لكل وحدة سياسية في النظام الدولي تصور للدور معين .[3] إنطلاقا من عقائد صانع القرار و تصوراته و غنطلاقا أيضا من الثقافة الإستراتيجية السائدة في المجتمع .

فكل وحدة سياسية تحدد لنفسها دور معين قد يكون دور إقليمي أو دولي و بحسب إمكانيات الوحدة السياسية و بحسب أيضا حسن أو سوء تقدير لقوتها و مكانتها الفعلية تحدد طبيعة سلوكياتها الخارجية إما هجومية نزاعية أو دفاعية تعاونية . لكل وحدة ساسية في النظام دولي دور معين يصبح هو مميز لها و لسيقا بها مثل بطاقة التعريف،و إذا ما تكلمنا عن الدور القومي للدولة ضمن إطار النظام

[1] Jonhnston .Alastair Iain, ¨***Thinking about stratigic cuture*** ¨,Interenational security,Vol.19,No.4(spring 1995),pp.32.64.
[2] Jeffrey W.Legro, ¨***What china will want :The future Interntions of a Rising Power***¨Perspectives on Politics,Vol.5,No.3(sep 2007),pp.522-524.
[3] Bruce Biddle and Edwin ***Thomas ,role theory : concepts and research***(New York :London , Sydney : willy and soon ,1966)p.7.

الدولي فإنه يعني إدراك صـانع القرار لمكانة و دور دولهم و بالتالي مخرجات هذا النظام يفترض أنها تكون بحسب إمكانياته لا أن تكون فوق إمكانياته مما ينتج سلوكيات إظطرابية في العلاقات الدولية [1].

استنتاجات:

يشـكل مفهوم "القوة الناعمة " و نظرية الإعتماد المتبادل إلي جانب نظرية الدور و كذا إقتراب الثقافة الإسـتراتيجية ، المداخل النظرية ، الأكثر ملائمة لفهم للسـياسـة الصـينية في المغرب العربي ، و فهم موضـوع دور الثقافة الغسـتراتيجية في توجيه هاته السـياسـة خلال الفترة الممتدة ، فهذا الإطار النظري ينطبق أكثر على موضـوع الدراسـة، بحيث يمتلك قدرة تفسـيرية كبيرة، وعليه فإن الإطار النظري الملائم لهاته الدراسـة، هو الاقتراب الليبرالي باعتبار أن القوة الناعمة تدخل ضـمن هذا الطرح، إذ أن هذا المفهوم أتى به " جوزيف س. ناي" ضـمن الطرح الليبرالي، لكن المفهوم الذي ينطبق أكثر على هذا الموضـوع هو المفهوم الجديد للقوة الناعمة ، والتي تجمع بين مصـادر القوة الصـلبة، ومصـادر القوة الناعمة في آن واحد، وليس كما جاء به جوزيف ناي، فهذا الأخير يرى أن مصادر القوة الناعمة تتمثل في: الثقافة والفكر ، الإيديولوجية، الديبلوماسـية، والنشـاط داخل المؤسـسـات الدولية، وهاته العناصـر هي جوهر القوة الناعمة، من خلال الجذب والإغراء، أي جعل الآخرين يريدون ما تريد، وينبهرون بأسـلوبك في التنمية، وأن يكون النظام السـياسـي ذو شـرعية مقبولة، وبالتالي فإن جوزيف ناي يفصـل بين مصـادر القوة الخشـنة ومصـادر القوة الصـلبة المتمثلة في التهديد العسـكري والإكراه ، وهذا ما تغافل عنه جوزيف ناي، فالحدود بين المصـدرين أي بين مصـادر القوة الناعمة ومصـادر القوة الصـلبة أو الخشـنة، غير واضـحة، فبإمكان لمصـادر القوة الصـلبة أن تكون مصـدرا للقوة الناعمة إذا ما تمّ اسـتخدامها لأغراض سـلمية مثل: الإغاثة، والأعمال الإنسـانية. وعليه فإن القوة الناعمة التي تجمع بين مصادر القوة الصلبة ومصادر القوة الناعمة هي الاقتراب النظري الملائم لفهم وتفسير السياسة الصينية في المغرب العربي في المرحلة الجديدة .

[1] Ibid,p.8.

قائمة المراجع:

أولا :الكتب :

1-باللغة العربية :

1-إمانويل كانط، ***مشروع للسلام الدائم***، ترجمة : عثمان أمين (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب، 2000)

2-سعيد النجار، ***"الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي"***، في :طاهر سعدي كنعان و إبراهيم سعد الدين(محرران):***الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي***:مقاربة نظرية(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربي،1990)

3-كينيث والتز،**الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة** ،المجلة العربية للدراسات الدولية،المجلد السابع ،العدد01(،شتاء2003)

2-باللغة الأجنبية :

4-Andrew Linklater,***The English SChool in :Scott Burchill et all,Theories of International Relations***,*third* edition(NewYork,Palgrave Macfmilan,2005

5-Andrew Moravscik', ***Liberal International Theory',A Scientific Asseessment***,In Colin Elman & Miriam FendiusElman,***Porgress in International Theory,Apprasing the Field*** (Cambridge: MIT Press,2003

6-Bruce Biddle and Edwin ***Thomas ,role theory : concepts and research***(New York :London , Sydney : willy and soon ,1966

Introduction to International Relations,(Oxford:OUP,2001)

7-Jeremy Paltiel,***"Peaceful Rise ?Soft Power? Human Rights in China's Multilateralism***,*in* : HellenLansdowne,**China Turns to Multiralism** (New York: Routledge,2008),"

8-Joseph.S.Nye,**SoftPower:The means To success in the wolrdPolitics**,public affairs,(Ny.2004),

9-MingjiangLi,***Soft Power China's Emerging Strategy in international Politics***(New York :Rowman and littlefield publiqhers,2009),

10-Tim Dunne , **Liberalism** in :John Baylis and Steve Smith, **The globalization of World Politics and**

المجلات :

باللغة الأجنبية:

11-Jeffrey W.Legro, ¨***What china will want :The future Interntions of a Rising Power***¨Perspectives on Politics,Vol.5,No.3(sep 2007),

12-John Mearsheimer,***The false promise of International Institution***,*International Security*,Vol.19,N°.03(Winter 1994/95

13-Paul Mc Donald, ***The orizing Henarchy in International Politics***,Working Paper, Colombia University , Febrary,2003),

المحورالثاني : الصين و المنهج السلمي في العلاقات الدولية.

صُعودُ القُوَّةِ الصينيةِ: دراسةٌ في المؤشِّراتِ والقُوَّةِ النَّاعِمَةِ

Rise of Chinese Power: A Study of Indicators and Soft Power

نهى الدسوقي[1]

المُلَخَّص:

تُعَدُّ جمهورية الصين الشعبية واحدةً من أوائل الدول الآسيوية التي حققت طفرة هائلة في النمو الاقتصادي وحققت المعجزة الآسيوية، بل وأصبح الحديث عن الصعود الصيني يشغل الساحة الدولية ويجذب الانتباه إليه؛ حيث إن صعود الصين وتفوقها في المجال الاقتصادي والعسكري أثار القلقَ والمخاوف لدى النظام الدولي بشكلٍ عام والدول الغربية بشكل خاص، وأصبح يوجد تخوف من كون هذا الصعود ليس صعودًا سلميًّا، ومن ثَمَّ تسعى هذه الدراسة لدراسة الصعود الصيني كقوة عظمى، وذلك من خلال دراسة مؤشِّرات الصعود السِّلْمي للصين والتي تتمثل بالأساس في البعد السياسي، والاقتصادي، والعسكري، بالإضافة للتطرق لدراسة الصين كقوة ناعمة في النظام الدولي، وانتهت الدراسة بمحاولة وضع تحليل للصعود الصيني كقوة سلمية وناعمة.

الكلمات الدالة: جمهورية الصين الشعبية،الاستراتيجية الكبرى، السياسة الخرجية الصينية، الصعود السلمي، القوة الناعمة.

[1] باحثة دكتوراه علوم سياسية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة.

Abstract:

The People's Republic of China is one of the first Asian countries to have achieved a huge progress in economic growth and achieved the Asian miracle. The Chinese rise has become an international arena and attracts attention. Moreover, China's rise and superiority in the economic and military fields have raised concern among the international system in general and the Western countries in particular and there is concern that this rise is not a peaceful rise. This study seeks to study the rise of China as a superpower, through studying the indicators of the peaceful rise of China, which is mainly the political dimension, The military, as well as to address the study of China's soft power in the international system. Finally, the study ended by trying to analyze China's peaceful rise and soft power.

Key words: People's Republic of China, Great Strategy, Chinese Foreign Policy, Peaceful Rise, Soft Power.

مقدمة:

إن حجم التغيُّرات التي شهدها العالم وشهدتها الساحة الدولية خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن العشرين وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين أوضحت خللًا في توازن القوى الدولية، والذي أسفر عنه انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، مما أدى إلى إتاحة الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتكون قطبًا أُحاديًّا مهيمنًا على الساحة الدولية، ولكن على الرغم من هيمنتها فإنَّه أصبح يوجد قوى أخرى

تحاول منافستها على تلك الهيمنة حتى وإن لم يكن بشكل معلن ولكن لا يمكن إغفاله. ويمكن القول بأن الصين هي الدولة التي تقع على رأس تلك القوى المنافسة للولايات المتحدة وذلك بسبب ما أحدثته من تقدم هائل في العديد من المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية والعسكرية أيضًا.

وتأسيسًا على ما سبق، يسعى هذا البحث لتسليط الضوء على الصين كقوة دولية صاعدة، وعلاوةً على ذلك أنها الدولة الأكثر ترشيحًا لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أن الكثير من الخبراء الدوليين توقَّعوا أن الساحة الدولية القادمة ستكون الصين هي قائدتها وأنه بحلول عام 2050 ستكون الصين هي الدولة الأولى عالميًا.

ولذا تنبع مشكلة الدراسة من محاولة اتخاذ الصين طريق يفسح لها المجال الدولي والإقليمي لتكون مهيمنة دوليًا وإقليميًا مما سيكون له تداعيات على الدول الأخرى وعلى النسق الدولي ومما قد يسفر عنه تهديد الاستقرار والنظام الدولي والإقليمي، على الرغم من وجود مؤشِّراتٍ تدُلُّ على الصُّعود السلميّ للصين، ولِذا يتمثل السؤال البحثي في: ما هي مؤشِّرات الصعود السلمي للقوة الصينية؟

وعليه فإن هذا البحث يتضمن أربعة عناصر رئيسية، يمكن بلورتها على النحو التالي:

أولًا: الاستراتيجية الكبرى للصين.

ثانيًا: الصعود السلمي للصين.

ثالثًا: تعريف القوة الناعمة ومؤشراتها.

رابعًا: أنماط القوة الناعمة في الصين.

خاتمة.

أولًا: الاستراتيجية الكبرى للصين:

شهدت ومازالت تشهد الصين نموًّا اقتصاديًّا ملحوظًا منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن، حيث وفر لها ذلك النمو الدعائم والمرتكزات الأساسية من أجل زيادة قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، حتى أصبحت قوة كبرى على الساحة الدولية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أنها أصبحت قادرة على التأثير على النظام الدولي لصالحها كقوة كبرى.

وقبل التطرق إلى الاستراتيجية الكبرى للصين وتوجهها، لابد من تعريف مفهوم الاستراتيجية الكبرى، فتُعرَّف على أنها مجموعة من الأفكار المتجانسة حول الأهداف المثلى للدولة في النظام الدولي لتحقيق غايتها، وتنقسم الاستراتيجية إلى جانبين رئيسيين وهما؛ أولًا: تحديد التهديدات الرئيسية التي قد تقف دون تحقيق أهداف الاستراتيجية. وثانيًا: تحديد الوسائل التي يمكن من خلالها استغلال موارد الدولة للتعامل مع فرص تحقيق أهداف الاستراتيجية. وعليه يمكن القول بأن الاستراتيجية الكبرى هي تلك الأهداف السياسية العليا التي تحددها القيادة العليا من خلال تحديد الأولويات التي تساعد في تلك الأهداف.[1]

[1] د/ يحيى مفرح الزهراني، "الاستراتيجية الكبرى بين المفهوم والتطبيق"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 3 يناير 2017، متاح على: http://www.aleqt.com/2017/01/03/article_1114999.html

ولذا فالاستراتيجية الكبرى للصين تتمثل في توجُّه القيادة العليا وأهدافها، والتوجه الأساسي للحزب الشيوعي الصيني هو تحويل الصين إلى دولة قوية ديمقراطية متقدمة ومزدهرة، وقد تم التأكيد على ذلك من خلال اجتماع المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني يوم 1 أغسطس 2018م، وقد قال الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني (شي جين بينغ) "إن الصين ستحافظ على التوجه الأساسي للسعي نحو التقدم إلى جانب الحفاظ على الاستقرار".[1]

وقد حدد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) رؤية جديدة للسياسة الخارجية الصينية في ظل المتغيرات الجديدة في النظام الدولي وهي:[2]

1. رسم مسار الدبلوماسية الكبرى للبلاد بسمات صينية.
2. السعي نحو دعم شبكة عالمية من الشراكة.
3. التأكيد على مبدأ التعاون على أساس المنفعة المتبادلة.
4. تعزيز مبادرة الحزام والطريق.
5. تبنِّي التوجُّه السليم نحو العدالة والمصالح.
6. بناء مجتمع مستقبلي للبشرية.

---

[1] ـــــــــــ، "اجتماع الحزب الشيوعي الصيني يؤكد على الاستقرار الاقتصادي خلال النصف الثاني من العام وانضباط الحزب"، متاح على: https://www.chinainarabic.org/?p=38895

[2] ـــــــــــ، "الصين تحدد 6 ركائز للسياسة الخارجية للبلاد"، جريدة المصري اليوم، 19-9-2017. متاح على: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1193350

وعليه يمكن القول بأن القيادة العليا في الصين انتهجت مبدأ الموضوعية والحيادية في سياستها الخارجية، واتسمت بقلة تدخلها في النزاعات الدولية واكتفت بدور المتفرج، على الرغم من أنها عضو دائم في مجلس الأمن، وتمتلك قوة اقتصادية تجعلها قادرة على التدخل وقلب موازين القوة لصالحها.[1]

ثانيًا: الصعود السلمي للصين:

بدأ أول استخدام لمصطلح "صعود الصين السلمي" في عام 2003 وذلك من خلال خطاب زهنغ بيجيان عن "الطرق الجديدة لصعود الصين السلمي ومستقبل آسيا"، ومن هنا بدأ اتساع استخدام هذا المفهوم على نطاق أكبر، وفي 9 ديسمبر 2003 قال رئيس وزراء الصين وين جياباو خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة: "الصعود الصيني هو صعود سلمي لأن الصين تتطور بالاعتماد على قواها الخاصة في مستوى العلاقات الخارجية، وأيدنا دائمًا تطوير علاقات التعاون والصداقة بين الدول المختلفة التي نعدها دائمًا مثل إخوتنا وأخواتنا".[2]

مؤشِّرات الصعود السلمي للصين:

[1] سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010) ص 46.

[2] حكمات عبد الرحمن، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية ، العدد 14، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مايو 2015) ص8.

المركز لديمقراطي للدراسات الإستراتيجة و السياسية و الاقتصادية برلين- ألمانيا

صاغت القيادة الصينية ما يمكن تسميته "نظرية الصعود الصيني" ومفادها أنه يمكن للصين أن تتخذ طرقًا مغايرة للقوى الكبرى الأخرى في التاريخ، بل وسيكون ذلك الصعود مفيدًا للدولة وللدول الأخرى أيضًا.[1]

1) البعد السياسي:

يُعَدُّ البعد السياسي في الدولة البُعْدَ الأساسيَّ والمتحكم الرئيسَ في باقي الأبعاد الأخرى سواء كانت اقتصادية أو غيرها، ولكن لا يغفل هذا الدور المحوري لباقي الأبعاد الأخرى، كما أن السلطة السياسية الرشيدة يمكنها أن تسرع عملية التنمية في الدولة[2]، وعليه سوف يتم تناول البعد السياسي من خلال مؤشر السلام العالمي.

مؤشر السلام العالمي:

"هو محاولة لقياس وضع المسالمة النسبي للدول والمناطق. وهو من إنتاج معهد الاقتصاد والسلام، ووُضِع بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء والمعاهد ومراكز البحوث، بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني بأستراليا، مع تحليل البيانات من قبل الاستخبارات

[1] Jianwei Wang, China's Peaceful Rise: A Comparative Study, No.19,(Korea: The East Asia Institute (EAI), May,2009). P.2.

[2] سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 58.

الاقتصادية." ويتم قياس مؤشر السلام العالمي من خلال 22 مؤشرًا فرعيًّا. وقد صدرت أول قائمة منه عام 2007م.[1]

ويوضِّح الشكل التالي تطور الوضع الذي وصلت له جمهورية الصين الشعبية في مؤشر السلام العالمي[2]، وذلك على النحو الآتي:[3]

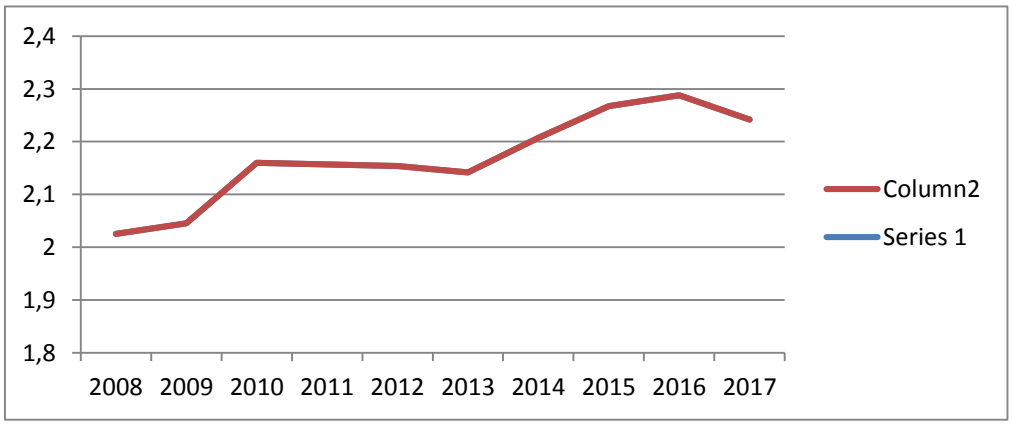

شكل (1)

[1] https://countryeconomy.com/demography/global-peace-index

[2] يتراوح المؤشر من 1-4، حيث يمثل رقم 1 أن الدولة لديها أعلى نسبة سلام، أما عندما يتراوح الرقم من 1.91-2.39 تكون الدولة متوسطة السلام، أما إذا زاد الرقم عن 2.50 فتعني أن الدولة بدأت في مرحلة عدم الاستقرار ومرحلة الخطر.

[3] الشكل من إعداد الباحثة من البيانات المتاحة على موقع:

https://countryeconomy.com/demography/global-peace-index/china

ويوضِّح الرسم السابق وضع جمهورية الصين الشعبية في مؤشر السلام العالمي، حيث يتضح أنها كانت تحتل مرتبة جيدة في السنوات الأولى من صدور التقرير، إلا أنها شهدت تدهورًا في السنوات المتلاحقة، حيث سجلت نسبة 2.242 واحتلت المرتبة رقم 116 عام 2017م.

2) البعد الاقتصادي:

تعد الصين من أوائل الدول الآسيوية التي حققت المعجزة الآسيوية وجذبت الانتباه إليها نظرًا لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير، بالإضافة إلى تغيُّر مستوى الحياة في الدولة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو على مستوى الحياة الاجتماعية للمواطنين، وعليه يمكن القول بأن الصين تشكل قوة اقتصادية كبيرة بكل المعايير.[1] وتعتبر التجربة التنموية الصينية تجربة ذات طابع خاص لما حققته من إنجازات وقد بدأ ذلك عقب إعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949م بقيادة ماو تسي تونغ وبدأت المرحلة الجديدة التي اتخذتها الدولة لبناء "مجتمع اشتراكي في الصين".[2]

ولقد انتهجت الصين الأسلوب الاقتصادي القائم على السوق الاشتراكية بمعنى سيطرة الدولة على مؤسسات القطاع العام وإصلاحها وإعطاء الفرص للقطاع الخاص، مما أدَّى إلى انتعاش السوق الاقتصادية، وبناءً عليه قلة نسبة البطالة.[3] ويمكن القول بأن الطريقة التي انتهجتها الصين للاندماج في

---

[1] حنان قنديل، القيم والتنمية في الصين، (الجيزة، جامعة القاهرة مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007) ص241

[2] د/ وفاء المهداوي وأحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات مؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، (العراق: الجامعة المستنصرية، 2010) ص 174.

[3] سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

النظام الاقتصادي هي التي مكَّنَتْها من ذلك النُّمُوّ الاقتصادي الناجح.[1] ونجحت الصين في أن تمثل نسبة كبيرة من الاقتصاد العالمي.[2]

ولقد مرَّ الاقتصاد الصيني بأربع مراحل وهم:[3]

1. النموذج الاشتراكي والاقتصاد المركزي (1949-1977).
2. التحرُّر الاقتصادي وسياسات الإصلاح (1978-1988).
3. تجميد الإصلاح (1989-1991).
4. استئناف الإصلاح (1992- الآن).

استطاعت الصين خلال السنوات الأخيرة تحقيق العديد من الإنجازات في شتى المجالات والقطاعات الاقتصادية، مما دفعها لتكون قوة كبرى بين الدول على الصعيد الدولي والإقليمي، وبدأ ذلك النمو الاقتصادي منذ عام 1950م حيث بدأت الصين بتشييد "البنية التحتية الاقتصادية" حتى عام 1980م، وبدأ معدل نُموّ الناتِج المحلي الإجمالي بالارتفاع حتى وصلت الصين للمرتبة الأولى على مستوى العالم،

[1] Jianyong Yne, Peaceful Rise of China: Myth or Reality, International Politics, No.45, (London: Palgrave Journal, 2008) P 439.

[2] Zebeng Bijian. China's "Peaceful Rise" to Great-Power Status, Foreign Affairs, No.5, (US: Council on Foreign Relations (CFR), Nov, 2012) P 18.

[3] د/ وفاء المهداوي وأحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات مؤشرات، مرجع سبق ذكره، ص177.

وأعقب ذلك الارتفاع السنوات المتلاحقة، إلى أن أصبحت الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ويوضِّح ذلك الشكل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويًّا في الصين منذ عام 2001-2017، وذلك وفقًا للبيانات المتاحة والمُعدَّة من قِبَل البنك الدولي، وذلك على النحو الآتي:[2]

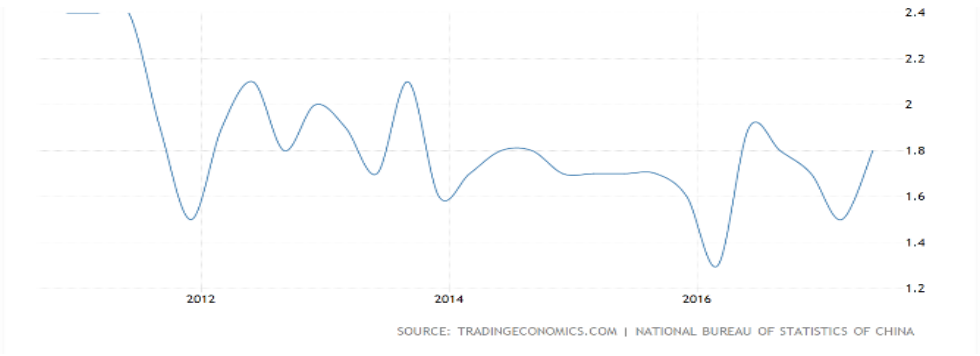

شكل (2)

[1] محمود خليفة جودة، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010"، المركز الديمقراطي العربي، 26 أبريل 2014، متاح على : https://democraticac.de/?p=570

[2] https://ar.tradingeconomics.com/china/gdp-growth

علاوة على ذلك أن الاقتصاد الصيني هو اقتصاد يزخر بالعديد من المصادر التي تتمثل في الثروات المعدنية؛ حيث تحتل الصين المرتبة الأولى في إنتاج الفحم والزنك، والمرتبة الثانية في الكهرباء والصلب والحديد والرصاص، والثالثة في الفوسفات، كما أنها تمتلك ثروة زراعية وسمكية كبيرة.[1]

ومما لاشك فيه أن النمو الاقتصادي الهائل وزيادة القوة العسكرية لدى الصين أثار مخاوف العديد من الدول الغربية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر الولايات المتحدة أن الصعود الصيني ليس صعودًا سلميًّا وسيكون له العديد من التداعيات التي سوف تؤثر على الاستقرار العالمي، ولكن على الجانب الآخر أكدت الصين أن صعودها صعود سلمي، واتخذت شعار "النمو السلمي" في سياستها الخارجية كركيزة أساسية لها، وأن الهدف الأول لشعار النمو السلمي هو بلدان آسيا وذلك لحفظ الاستقرار الإقليمي ومحاولة إرسال رسالة للمجال الدولي والإقليمي مفادها أن الصعود الصيني صعود سلميٌّ بل سيكون له انعاكسات إيجابية على الدول الأخرى.[2]

3) البعد العسكري:

يعد البعد العسكري الأكثر إثارة لقلق ومخاوف الدول الغربية من الصعود الصيني، حيث حرصت الصين على الإنفاق على الجانب العسكري بشكل هائل،[3] كما أنها خصصت جزء كبير من ناتج النمو الاقتصادي للميزانية العسكرية لبناء بنية وترسانة عسكرية قوية ولتمويل الأبحاث العسكرية للتطوير وذلك لتضمن لنفسها مكانة عظمى، بالإضافة إلى سعي جيش التحرير الشعبي الصيني لشراء طائرات

[1] محمود خليفة جودة، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010"، مرجع سبق ذكره.
[2] حكمات عبد الرحمن، الصعود السلمي للصين ، مرجع سبق ذكره، ص66.
[3] Jianyong Yne, Peaceful Rise of China: Myth or Reality, OP.Cit, P 440.

حربية مقاتلة، كما أنها حرصت على تزويد القوات البرية والبحرية والجوية بأعلى التقنيات التكنولوجية وذلك منذ بداية القرن الحالي، ويمكن القول بأن الجيش الصيني يتسم بضخامة موارده البشرية والتقنية.[1]

ووفقًا للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن فقد احتلت الصين المرتبة الثانية كثاني أكبر ميزانية عسكرية في العالم، كما أن الصين أنفقت 151 مليار دولار على جيش التحرير الشعبي الصيني عام 2017م. وعليه يمكن القول بأن الصين أثبتت أنها ليست مجرد قوة اقتصادية كبرى فقط ولكنها أثبتت تواجدها أيضًا على الساحة العسكرية والأمنية، وقد بدأ ذلك الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2012م وذلك خلال فترة ولايته الأولى التي امتدت خمس سنوات حيث "تهدف الصين إلى إنشاء قوات مسلحة حديثة بالكامل بحلول عام 2035 ، وقوات عسكرية كاملة المستوى بحلول عام 2050 قادرة على القتال وكسب الحروب".[2]

[1] د/ هدى ميتكيس (محررة)، الصعود الصيني، (الجيزة، جامعة القاهرة مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998) ص ص 150-157.

[2] Meia Nouwens, "China's military power is growing faster than you think", The International Institute for Strategic Studies, 21st Feb 2018. Available on : https://www.iiss.org/blogs/analysis/2018/02/china-military-faster

وعلى جانب الطاقة النووية فقد صرح مارك هيبز[1] أن الصين بحلول عام 2030 ستتمكن من تولي القيادة العالمية في مجال الطاقة النووية وإدارتها، وسيكون لذلك العديد من التداعيات والآثار الاستراتيجية الواسعة على السلامة النووية والأمن النووي.[2]

تأسيسًا على ما سبق يمكن القول بأن مؤشرات الصعود الصيني والتي تمثلت في البعد السياسي، والاقتصادي، والعسكري تضمنت أبعاد صعود القوة الصينية تحت شعار النمو السلمي، إلا أن البعد العسكري هو أكثر المؤشِّرات التي تعكس رغبة الصين في الهيمنة لتكون قوة كبرى ومسيطرة وليس كقوة سلمية.

ثالثًا: تعريف القوة الناعمة ومؤشراتها:

إن الصعود الصيني وحجم القوى التي باتت تتمتع بها الصين كانت لها العديد من التداعيات التي استوجبت بموجبها محاولة الصين الحفاظ على منظرها السلمي على الصعيد الدولي، مما جعلها تسعى لتكون قوة ناعمة على جميع الأصعدة والمجالات، ولذا سوف يتم التطرق للأنماط القوة الناعمة الصينية، ولكن قبل الحديث عنها يجب تعريف مفهوم القوة الناعمة ومؤشِّراته، وذلك على النحو الآتي:

---

[1] أقدم زميل في برنامج السياسة النووية في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (CEIP).

[2] Nevine Schepers, "The rise of Nuclear Power in China: Challenges and Strategic implications", The International Institute for Strategic Studies, 3 September 2018, Available on: https://www.iiss.org/events/09/2018/rise-nuclear-power-china-challenges

يوجد العديد من التعريفات لمفهوم القوة الناعمة، وعلى الرغم من انتشـــار المفهوم في العديد من المستويات الرسمية وغير الرسمية والمستوى الأكاديمي أيضًا، فإنه لا يوجد تعريف واحد مُحدَّد تَمَّ الاتفاق عليه للقوة الناعمة، بل إنَّ معظم التعريفات المتداولة على الجانب الترفيهي، وفي بعض الأحيان الأخرى يمتد ليشمل الجانب الاقتصادي والعسكري.[1]

ولكن على الرغم من تعدُّد التعريفات فإن جوزيف ناي يظل صـــاحب الحقوق الفكرية لمفهوم القوة الناعمة، وهو أســـتاذ العلاقات الدولية، وقد عرَّفها بأنها "القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة، وتغيير سـلوك الآخرين عند الضـرورة، أما اقتران القوة بصـفة الناعمة فإنها تؤثر في القدرة على الحصـول على ما تريد من خلال الإقناع والجذب وليس الإكراه".[2] وقد عرَّفها أيضًـــا بأنها "في جوهرها قدرة أمة معينة على اتأثير في أمم أخرى وتوجيه خيارتها العامة، وذلك اسـتنادًا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد".[3]

[1] علي جلال عبد الله معوض، القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية دراسة حالة لسياسة تركيا تجاه المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية 2002– 2012، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017)، ص 2.

[2] جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، البجيرمي محمد توفيق (مترجم)، ط1، (المملكة العربية السعودية: دار العبيكان، 2007) ص20.

[3] إياد خلف عمر الكعود، اســتراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف الســياســة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رســالة ماجســتير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2016) ص23.

المركز لديمقراطي للدراسات الإستراتيجة و السياسية و الاقتصادية برلين- ألمانيا

أما بالنسبة للتعريف الإجرائي للقوة الناعمة فهو القدرة على التأثير على الآخرين عن طريق الإقناع في الطريق الذي يخدم ويساعد مصالح الدولة ومؤسساتها.[1] كما عرَّفها المؤرخ البريطاني نيل فيرجسون بأنها "التأثير في السياسة العالمية من خلال قوى غير تقليدية مثل السلع الثقافية والتجارية".[2]

وقد تحدث عن ثلاثة عناصر رئيسة لمفهوم القوة الناعمة، وهي: النموذج السياسي الذي تطرحه الدولة، ونشاطها في السياسة الخارجية، وثقافتها.[3]

وعليه يمكن القول بأن القوة الناعمة تتضمن العديد من أشكال القوى التي تستخدمها الدولة سواء كان ذلك على المستوى السياسي، والاقتصادي، والثقافي، ولكن لا يتضمن أي منها اللجوء إلى استخدام العنف أو وسائل الحرب.

تعريف القوة الناعمة إجرائيًّا (مؤشِّرات القوة الناعمة):

توجد مجموعة من المؤشِّرات والمعايير حدَّدها خُبراءُ دوليُّون، وعليه تصنف الدول كقوى ناعمة وفقًا لتلك المعايير، والتي تعتبر بمثابة دليل استرشادي للدول التي تريد تحقيق القوة الناعمة. وتصدر الآن تقارير دولية تقوم بترتيب وتصنيف الدول كقوة ناعمة وفقًا لتلك المؤشرات. وأشهر تلك التقارير هو التقرير الدولي "القوة الناعة 30" الذي تصدره إحدى المؤسسات البريطانية بالتعاون مع الفيسبوك،

---

[1] المرجع السابق، ص9.

[2] علي جلال عبد الله معوض، القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية دراسة حالة لسياسة تركيا تجاه المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية 2002- 2012، مرجع سبق ذكره، ص6.

[3] Joseph S.Ney, "Is the American Century over?, Project Syndicate", July,10 .2015, available on: http://prosyn.org/31WBZ6tar

ويقوم التقرير بترتيب أهم 30 دولة في العالم من حيث القوة الناعمة، وذلك وفقًا لست مجموعات من المؤشرات المختلفة وهي:[1]

1. الثقافة (مثل حجم الصادرات الإبداعية، وعدد الأفلام المشاركة فى مهرجانات دولية، وعدد المتاحف والزائرين لها ..).
2. ولكن هناك أيضًا مؤشرات أخرى مهمة منها ما يتعلق بالتعليم (مثل عدد الجامعات في التصنيف الدولي، وعدد الطلاب الأجانب، والأبحاث المنشورة فى دوريات علمية عالمية، وعدد مراكز التفكير Think Tanks، بالإضافة لحجم الإنفاق على التعليم ونسبة الأمية).
3. هناك أيضا مجموعة المؤشِّرات المرتبطة بما يعرف بالحوكمة أو أسلوب الحكم والتى تضم (مؤشِّر الحريات العامة، ودرجة الشفافية، والمساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية، ودرجة الثقة فى الحكومة ..) وتقيس هذه المؤشِّرات الى أي مدًى يمكن أن تمثل الدولة نموذجًا للآخرين.
4. يضاف لما سبق مؤشر المشاركة الدولية والذي يقيس أهمية ونشاط السياسة الخارجية للدولة (مثل عدد سفاراتها في الخارج وتلك المعتمدة لديها، والعضوية في المنظمات الدولية، وعدد المكاتب الثقافية للدولة بالخارج، وعدد طالبي اللجوء لها ..).

[1] https://softpower30.com/

5. هناك أيضًا ما يُعرَفُ بمؤشرات الثورة الرقمية، والتي تقيس عدد مستخدمي الإنترنت والتليفون المحمول، والخدمات الحكومية على الإنترنت، وعدد المتابعين والمتواصلين من الخارج لحسابات القادة السياسيين للبلاد على السوشيال ميديا (الفيس بوك وتويتر وغيرها).
6. وأخيرًا هناك عدد من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالابتكار والريادية في قطاع الأعمال.

رابعًا: أنماط القوة الناعمة الصينية:

تهدف القوة الناعمة الصينية لتصحيح الصورة المغلوطة عنها في النظام الدولي، والتي تتمثل في تصور الصعود الصيني بأنه التهديد الصيني، كما تسعى الصين إلى بيان وتوضيح أهداف سياستها الخارجية بشكل أوضح.[1] حيث تهتم الدولة بصورتها الوطنية ودبلوماسيتها العامة.[2]

ويمكن القول بأن مصطلح القوة الناعمة ليس مصطلحًا جديدًا بالنسبة للصين، بل هو مفهوم متجذِّرٌ في الإرث الثقافي السياسي للصين المتمثل في إدارة العلاقة بين السلطة/ الدولة والفرد، كما دعت الكونفوشسية إلى أن "الحاكم الناجح هو من يكسب مواطنيه بالمحبة لا بالقوة"، كما تطرقت الوثيقة البيضاء في السياسة الخارجية عام 2007م إلى القوة الناعمة.[3]

---

[1] كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية ، العدد 26، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مايو 2017) ص 27.

[2] Jianwei Wang, China's Peaceful Rise: A Comparative Study, No.19,(Korea: The East Asia Institute (EAI), May,2009). P25.

[3] كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مرجع سبق ذكره، ص28.

ومن خلال القوة الناعمة يمكن للصين أن تكشف عن أهدافها السلمية، فالصين تتنافس بالقوة الناعمة وليس بالقوة الصُّلْبة، والتنافس في عصر العولمة يكون على "صوغ القواعد والمبادئ ووضع الإجراءات والتقاليد في إدارة السياسة الدولية". وتُعَدُّ السياسة الخارجية الصينية مصدرًا قويًّا من مصادر القوة الناعمة للصين، وتبرهن على ذلك من خلال إعلانها عن عدم رغبتها في التدخُّل في شئون الدول الأخرى واحترام سيادة الدول والتزام الحياد، بالإضافة إلى احترام قواعد القانون الدولي واللجوء للحلول السلمية لحل النزاعات. وقال رئيس الوزراء وين جيابوا "علينا أن نمارس الدبلوماسية العامة بطريقة أكثر فاعلية وتأثيرًا".[1]

وعليه تسعى الصين لتدعيم قُوَّتها الناعمة عن طريق العديد من الوسائل والتي تتمثل بالأساس في الثقافة، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الجديدة ومنها: "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، "الحلم الصيني"، و"حلم آسيا والمحيط الهادئ"، كما أنها اتَّجَهَتْ لِتقوية علاقتها الخارجية بالدول الأخرى بشكل أوسع؛ لاسيما الدول الكبرى، علاوة على ذلك تشارك الصين بما يمكن تسميته "بالدبلوماسية المضيفة" المتمثلة في عقد المؤتمرات الحكومية وغير الحكومية مثل منتدى السلام العالمي ومنتدى بكين.[2]

ومن ضمن الوسائل أيضًا التعليم؛ حيث تحرص الصين على محاولة نشر معاهد كونفوشيوس حول العالم وذلك من أجل نشر اللغة والثقافة الصينية وإعطاء المنح الدراسية للداخل والخارج. وتمتلك

[1] المرجع السابق، ص ص 29-30.

[2] David Shambaygh, "China's Soft-Power Push", Foreign Affairs, Aug,2015, Available on: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2015-06-16/china-s-soft-power-push

الصين تاريخًا ثقافيًّا يعود إلى حوالي خمسة الآف سنة، وقال الرئيس الصيني هو جن تاو السابق "أن الثقافة الصينية ليست ملكًا للصين وحدها وإنما للعالم أجمع".[1]

بالإضافة إلى الرياضة والمشاركة في الألعاب الأوليمبية واستضافتها أيضًا، والفنون الجميلة والمسرحية والموسيقى والسينما والأدب والهندسة المعمارية، ووسائل الإعلام وبث القنوات الفضائية بلغات متعددة، كما أنها حرصت على تبادل البعثات الدبلوماسية والقنصلية، حيث تسعى الصين لزيادة وتوسع الفكر والثقافة الصينية على مستوى العالم.[2]

خاتمة

تعد قضية الصعود الصيني مسألة في غاية الأهمية في النظام الدولي، حيث أصبحت قضية متداولة نظرًا لتداعياتها المرتقبة، ومما سبق وبعد دراسة مؤشِّرات الصعود الصيني: السياسي، والاقتصادي، والعسكري، بالإضافة إلى أنماط القوة الناعمة الصينية، توصلت الدراسة إلى أن ملامح الصعود الصيني لم تكتمل نواياها بعد، وأنها مازالت ملامح مختلطة ولا يمكن الجزم بأنه صعود سِلْمِيٌّ من عدمه.

[1] Mattias Munk-Petersen, Soft Power in China an Historical Analysis of the Notion and Role of Soft Power, Published Master Thesis, (International Affairs- Cultural and Global Studies: University of Aalborg, 2013). PP 112-116.

[2] David Shambaygh, "China's Soft-Power Push", Op.Cit.

وعلى الرغم من تأكيد السياسة الخارجية الصينية على نواياها السلمية ورفع شعار "الصعود السلمي"، والتأكيد على ذلك من خلال الاستراتيجية الكبرى لها، إلا انه يوجد دلائل على أنها صعودها غير سلمي، فعلى سبيل المثال يدل البعد السياسي من خلال مؤشر السلام العالمي على أن الصين تحتل مرتبة متدهورة في ذلك المؤشر، والذي يتضمن عدم الاستقرار السياسي وعدد القتلى في النزاعات، بالإضافة إلى مؤشرات فرعية أخرى.

أما البعد العسكري فيدل أيضًا على ذلك الاتجاه، والدليل على ذلك نسبة الإنفاق العسكري الهائلة من الناتج المحلي في سبيل شراء المُعِدَّات العسكرية وتزويد الجيش الصيني بكافة التقنيات العسكرية والتكنولوجية.

وعلى الصعيد الآخر لم تتحسن الصورة العالمية للصين لدى العالم وذلك وفقًا لاستطلاعات الرأي العام، على الرغم من سعي الصين الحثيث لتحتل مرتبة متقدمة كقوة ناعمة، ومحاولة استخدام العديد من المصادر في شتى المجالات، إلا أن كل تلك الجهود لم تثمر عن نتائجها.

صفوة القول أن الصعود الصيني هو صعودٌ غيرُ مُحدَّدٍ ومختلط الأهداف، وحتى الآن اختلفت الكثير من الآراء حوله، ولعل ذلك يرجع إلى تضارب الوسائل المتبعة من قبل الصين لتحقيق ذلك الصعود، ولكن الأكثر ميولًا في النظام الدولي أن الصعود الصيني يمثل تهديدًا عالميًّا للدول الأخرى إن لم يكن في الوقت الراهن سيكون في الوقت اللاحق وسيكون له العديد من التداعيات السلبية أكثر منها الإيجابية.

قائمة المراجع:

أولًا: قائمة المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، البجيرمي محمد توفقيق (مترجم)، ط1، (المملكة العربية السعودية: دار العبيكان، 2007).
2. حنان قنديل، القيم والتنمية في الصين، (الجيزة، جامعة القاهرة مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007) .
3. د/هدى ميتكيس وخديجة عرفة (محررتان)، الصعود الصيني، (الجيزة، جامعة القاهرة مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998).

ب. الدوريات

1. حكمات عبد الرحمن، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية ، العدد 14، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مايو 2015) ص ص 57-72.
2. كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية ، العدد 26، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مايو 2017) ص ص 27-43.

3. د/ وفاء المهداوي وأحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات مؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، (العراق: الجامعة المستنصرية، 2010) ص ص 173-203.

ج. الرسائل العلمية:

1. اياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفي أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2016).
2. سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، رسالة ماجيستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010).
3. علي جلال عبد الله معوض، القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية دراسة حالة لسياسة تركيا تجاه المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية 2002- 2012، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017).
4. علي حسين محمود باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة، رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة بيروت العربية: كلية الحقوق العلوم السياسية، 2016).

د. البحوث والتقارير:

1. محمود خليفة جودة، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010"، المركز الديمقراطي العربي، 26 أبريل 2014، متاح على : 570https://democraticac.de/?p=

2. د/ يحي مفرح الزهراني، "الاستراتيجية الكبرى بين المفهوم والتطبيق"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 3 يناير 2017، متاح على: http://www.aleqt.com/2017/01/03/article_1114999.html

هـ. الصحف والمجلات:

1. _____، "اجتماع الحزب الشيوعي الصيني يؤكد على الاستقرار الاقتصادي خلال النصف الثاني من العام وانضباط الحزب"، متاح على: https://www.chinainarabic.org/?p=38895

2. _____، "الصين تحدد 6 ركائز للسياسة الخارجية للبلاد"، جريدة المصري اليوم، 19-9-2017، متاح على :https://www.almasryalyoum.com/news/details/1193350

ثانيًا:المراجع باللغة الإنجليزية:

A. Periodicals:

1. Jianyong Yne, Peaceful Rise of China: Myth or Reality, International Politics, No.45, (London: Palgrave Journal, 2008) PP 439-456.
2. Zebeng Bijian. China's "Peaceful Rise" to Great-Power Status, Foreign Affairs, No.5, (US: Council on Foreign Relations (CFR), Nov, 2012) PP 18-24.

B. Scientific Thesis:

1. Mattias Munk-Petersen, Soft Power in China an Historical Analysis of the Notion and Role of Soft Power, Published Master Thesis, (International Affairs- Cultural and Global Studies: University of Aalborg, 2013).

C. Reports and Researchers:

1. Jianwei Wang, China's Peaceful Rise: A Comparative Study, No.19,(Korea: The East Asia Institute (EAI), May,2009).

D. Journals and Magazines:

1. David Shambaygh, "China's Soft-Power Push", Foreign Affairs, Aug,2015, Available on: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2015-06-16/china-s-soft-power-push
2. Joseph S.Ney, Is the American Century over?, Project Syndicate, July,10 .2015, available on: http://prosyn.org/31WBZ6tar
3. Meia Nouwens, "China's military power is growing faster than you think", The International Institute for Strategic Studies, 21st Feb 2018. Available on : https://www.iiss.org/blogs/analysis/2018/02/china-military-faster
4. Nevine Schepers, "The rise of Nuclear Power in China: Challenges and Strategic implications", The International Institute for Strategic Studies, 3 September 2018, Available on: https://www.iiss.org/events/09/2018/rise-nuclear-power-china-challenges

E. Websites:

1. https://ar.tradingeconomics.com/china/gdp-growth
2. https://countryeconomy.com/demography/global-peace-index
3. https://softpower30.com/

تأثير صعود الصين على هيكل النظام الدولي

The impact of China's rise on the structure of the international system

عبد الصادوق أسماء

باحثة في صف دكتوراه كلية الحقوق و ا لعلوم السياسية

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر

مقدمة:

شهد العالم منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي مجموعة من التحولات والمتغيرات، بدأت بتفكك الاتحادالسوفياتي ونهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين واندلاع حرب الخليج الثانية وصولا إلى انفراد الو.م.ا بالهيمنة على العالم، هنا ظهرت العديد من القوى التي تحاول أن تفرض نفسها على الساحة الدولية سواء كان بشكل مستتر أو معلن، ومن الأمثلة على ذلك الصين التي جذبت الكثير من الأنظار حولها حيث أحدثت الكثير من التقدم الهائل في مجالات عديدة.

ففي فترات سابقة كان التساؤل الافتراضي المطروح حول الصين هو: ماذا لو حكمت الصين العالم؟ وفي مرحلة احدث أصبح السؤال: متى تحكم الصين العالم؟ أما اليوم فلم يعد هناك مجال لهذه الأسئلة الافتراضية لان التقدم الصيني نحو قيادة العالم قد أصبح حقيقة واقعة مما طرح تساؤلا مختلفا هو: هل يمكن إيقاف التقدم الصيني الحالي؟ وفي إطار هذا السياق برزت ظاهرة التقدم الصيني كأحد أهم التوجهات العالمية في القرن21 بل وارتأى فيها البعض خاصة في حالة استمراريتها أقوى هذه التوجهات على الإطلاق في القرن الحالي.

إن علاقات القوة يشوبها قدر من الغموض واليقين في مخرجاتها كون الصين واحدة من أهم الفواعل في النظام الدولي، على اعتبار أن القوة هي حصيلة عوامل متعددة داخلية وخارجية والسلوك المرتبط بها بعضه عقلاني قابل للتوقع وبعضه غير ذلك، لكن لكلاهما تأثيرات على النظام الدولي الذي يعتمد على قدر معين من القوة المستخدمة من قبل القوى الكبرى في تصريف شان هذا النظام، بمعنى أخر أن واقع النظام الدولي يتوقف على ما ستقوم به القوى الكبرى ومن ضمنها الصين كما سبق وذكرنا وهو الأمر الذي يستدرجنا لدراسة تأثير هذه القوة على بنية النظام الدولي.

انطلاقا مما سبق نطرح المشكلة البحثية التالية:

ما مدى تأثير الصعود السلمي للصين على بنية النظام الدولي؟

و في هذا الإطار يركز البحث على مايلي :

أولا : القوة الناعمة في النظام الدولي

ثانيا: مؤشرات قوة الصين في النظام الدولي

ثالثا: تأثير الصين على النظام الدولي

أولا:القوة الناعمة في النظام الدولي:

تعد قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، و تحدد إطار علاقاتها بالقوة الخارجية أو الأجنبية عنها.

يكاد يتفق اغلب الكتاب على أن مفهوم القوة غامض ومتداخل مع مفاهيم فرعية ويعني عدة أشياء في آن واحد، حيث يعرفها رينولدز بأنها:"القدرة على توليد النتائج المقصودة" ويعرفها بادلوفرود ولنكولين بأنها:" امتلاك القوة المادية و العسكرية والقدرات" لكن بالمعنى الواسع الذي يستخدم فيه المصطلح فانه يتضمن أكثر من ذلك أي أنها:"المجموع الكلي لقوة وقدرات الدولة أكدت و طبقت من اجل تطوير مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها الوطنية" ويرى ارنست هاس بأن القوة:" هي وظيفة لعدة عوامل بعضها ملموسة مثل الموارد الأولية والإنتاج الصناعي وبعضها غير ملموسة مثل التكنولوجيا والأخلاق"، والقوة هي مرادف للقوة العسكرية على أساس أنها تعرف ب" مقدرا الثروة المتاحة لنخبة الأمة نحو انجاز أية مساعدة معينة"[1].

في الغرب يميز الانجلوسكسون بشان القوة في المجال الدولي بين Strength بمعنى القوة و بين Power بمعنى القدرة، كما يميز الفرنسيون في المعنى بين Force وهي القوة وبين Puissance بمعنى القدرة، في هذا الشأن يقول ريمون ارون انه ليس مما يتعارض مع روح اللغة قصد استعمال لفظة Puissance (أي القدرة) على العلاقة الإنسانية أي على الفعل الإنساني في ذاته. وهنا يتضح لنا جليا أن الفريق الأول يرى القوة على أنها مجموعة العوامل التي تشكل قدرة الدولة مثل(السكان، الموارد الطبيعية ...الخ) ومن ثم فهي القوة العاملة، أما الفريق الثاني فإنهم يركزون على القوة بمعنى الأثر الذي تتركه الدولة دون إغفال العوامل التي تتشكل منها قدرة الدولة كما أكد على ذلك الفريق الأول فيما سبق ومن ثم فهي تعني المقدرة على التأثير فضلا عن هذه المقدرة[2].

إن قوة الدول في النظام الدولي هو أمر نسبي، فالنظام الدولي الذي هو الشق الأخر من مضمون هذا البحث يفيد ضمن الأطر العامة، بكونه هو الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني والاقتصادي المنظم لتفاعلات العلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة، طالما أن عوامل القوة غير موزعة بشكل قابل للمقارنة، وان وجودها لدى الدولة لا يدل على أن الدولة قوية ولا مجال لتجريب غير ممكن في العلاقات الدولية لأنه سيقود إلى نتائج غير أخلاقية، منها الحرب والعقوبات وغيرها، يبقى الأمر الذي يمكن الاستدلال به هو التأثير أي القدرة على جعل وحدات أو أطراف أخرى في النظام الدولي تفعل أمر ما مرغوب به من قبل الطرف الذي يمارس التأثير أو الامتناع عن أمر غير مرغوب وهو ما يطلق عليه الإرغام، وهو في كل الأحوال يقيس بمستوى المجازفة من قبل

[1] احمد مشعان نجم،سياسة تركيا الخارجية و معيار القوة في العلاقات الدولية،ط1(عمان: دار امجد للنشر و التوزيع،2016) ص.18.
[2] نفس المرجع،ص.ص.28،27.

البعض أو يقيس وجود علاقات تعاون مرتفعة أو يقيس خشية من قبل طرف في عدم التصعيد أو أي حسابات أخرى تكون حاضرة لديه في التعامل مع أطراف النظام الدولي من ثم تقدير طريقة التعامل معها[1].

يمكن القول انه على صعيد التحولات في نمط العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة الإقرار بوجود إعادة فعلية حقيقة لترتيب وتوزيع عناصر القوة نجم عنها تراجع في القوة العسكرية مثلا لصالح القوتين الاقتصادية والتكنولوجية مع عدم إقصاء لأي منهما، بل تداخلها وتشابكها وتكاملها أحيانا وتلازمها تلازم الشرط مع الشروط أحيانا أخرى، وعليه إن استعمال القوة هو سلوكية الدول اتجاه بعضها البعض على أساس أن استعمالها يشمل القوة في بقية مجالات الحياة المتنوعة[2].

في خضم النقاش على مسالة القوة على العموم وكيف أن مقومات القوة تبدلت عبر التاريخ (في القرن السادس عشر تبوأت اسبانيا مكانتها عبر السيطرة على المستعمرات و تكديس الذهب) في القرن السابع عشر (اعتمدت هولاندا على عنصري التجارة و المال) أما في القرن الثامن عشر(فلعب عامل السكان والقوة العسكرية الدور الأهم في المكانة الفرنسية)، بينما في القرن التاسع عشر (اعتمدت بريطانيا على نتائج الثورة الصناعية والقوة البحرية) إلى أن وصلنا إلى المجتمع الحالي والذي تمثل "المعلوماتية" احد متغيرات القوة المركزية فيه.

إذن مهما كانت طبيعة القوة ونوعها وترتيبها حسب الأدوار التي أصبحت تضطلع بها في عالم ما بعد الحرب الباردة خاصة وتوزيعها بين القوى الرئيسية المشكلة للنظام الدولي تمثل إحدى المرتكزات الأساسية في تحليل العلاقات الدولية.

يقترن مصطلح القوة الناعمة ومفهومها ب جوزيف ناي التسعينيات ومع ذلك تعود جذور معناها بصورة غير مباشرة بكتابات أساتذة المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بعد وأثناء الحرب الباردة[3].

فالقوة الصلبة يتم اللجوء إليها للإرغام أو العقاب على القيام بفعل أو العدول عنه بما يرضي الطرف الأخر، في حين أن القوة الناعمة تغري و تقنع وتحث على الاستجابة والتوافق مع أجندة صاحب القوة الناعمة حيث درس ناي معطيات البيئة الدولية بعد الحرب الباردة وحلل عناصرها مثل الإيديولوجية والثقافة والمعلومات والمؤسسات والتعليم والقيم السياسية والسياسة الخارجية وأنماط الدبلوماسية وعدها من مصادر القوة الناعمة الى جانب مصادر القوة التقليدية (الموقع الجغرافي و المساحة والسكان ، القدرات الاقتصادية والعسكرية)...

صدر أول كتاب لناي في عام 1992 بحث فيه " الوجه الثاني للقوة" أو الطريق غير المباشر لاستخدام القوة، ورأى أن في وسع دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تحمل من المقومات الصلبة والناعمة التي تبلغ

[1] Michael C. Desch,. Religion and International Relations: A Primer for Research, Notre Dame, IN, University of Notre Dame, 2014, pp: 10-11.
http://rmellon.nd.edu/assets/101872/religion_and_international_relations_report.pdf

[2] عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية بين التكيف و التغيير في ظل تحولات مابعد الحرب الباردة، في: مجلة المفكر، العدد 5، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة،ص.127.

[3] J.S.Ney, Bound of Lead, The Nature of American Power (New York ;basic books,1990) .p.267.

أهدافها بجعل الآخرين راغبين ومنجذبين لإتباعها وتغيير سلوكهم في قضايا مواقف معينة وليس بأمرهم وقهرهم على فعل مايريد أو ردعهم عن فعل ما يريدون، وهذا بتشكيل أجندة الموقف بما يتلاءم مع أجندتها[1].

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالقوة الناعمة يرجع إلى بداية الاهتمام أصلا بالثقافة والدبلوماسية الشعبية والرأي العام في العلاقات الدولية في الحرب الباردة، حيث كانت هناك اجتهادات من قبل بعض العلماء للتركيز على القوة الناعمة ومن ذلك الإسهام الخاص بستيفن لوكس الذي أشار إلى أهمية المعتقدات والأفكار التي تساعد على اجتذاب الآخرين والتأثير في سلوكهم، وكذلك بيتر ساشراس و مورتن براتز الذي ربط مفهوم القوة بقدرة الدولة على تعزيز وتكريس القيم الاجتماعية والسياسية للدول خاصة في القضايا التي تمس الطرف الأخر.

فقد ميز هنا جوزيف ناي بين ثلاث أنماط للقوة الناعمة حيث يتمثل النمط الأول في الجاذبية Attraction ويشير إلى جذب الانتباه إما بطريقة سلبية أو ايجابية و قد عالج ناي حالة الانجذاب بين أطراف غير متماثلين في القوة، ورأى أن نزوع طرف في هذه الحالة لاستخدام القوة الصلبة سيؤدي إلى التأثرVulnerability بالنسبة للطرف الأخر، ومثال على ذلك الهند التي مثلت مصدر جذب لبريطانيا في القرن الثامن عشر، مما أدى إلى استعمارها، وبالتالي لم تكن جاذبية الهند مصدرا لقوة ناعمة لها.

ويتمثل النمط الثاني في الإقناع Persuasion، ويستخدم للتأثير في معتقدات الآخرين وردود أفعالهم، دون التهديد باللجوء إلى القوة، وقوة الإقناع لدى الدول تتوافر كلما كان للدولة شرعية، وكلما كانت أهدافها واضحة، وكلما كانت القيادة تمتلك شخصية كاريزمية، وينصرف النمط الثالث إلى وضع جدول الأعمال Agenda Setting، وتحديد الأولويات للدول الأخرى، بما يخدم أو يتفق مع أولويات الدولة التي تمارس القوة الناعمة[2].

يؤكد جوزيف ناي أن تطبيق الدولة للقوة الناعمة اعقد بكثير من استخدامها للقوة الصلبة، وذلك لصعوبة الوصول إلى النتائج حيث أنها تتطلب وقتا كبيرا لمعرفة النتائج وتوضيح التأثير.

إنّ معنى القوة الناعمة ليس غريبًا على الصين، بل له إشارات كثيرة في إرثها الثقافي السياسي والفلسفي في إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين السلطة والدولة والفرد وفي إستراتيجية الحرب فقد وعظت الكونفشيوسية بأنّ الحاكم الناجح هو من يكسب عقول مواطنيه وقلوبهم ومشاعرهم بالفضيلة والمحبة لا بالقوة[3].

لم ينشغل الدارسون الصينيون بأطروحة القوة الناعمة التي جاء بها ناي وتعاملوا معها بحذر بعد أن ترجم كتابه في 1992 ووردت إشارة إلى المفهوم 11 مرة في الأعوام 1994-2004 ثم ارتفعت إلى 600 مرة حتى2009 ، وفي 1993 كتب وانغ هينغ أول مقالة في الموضوع وشدد على الثقافة مصدرًا رئيسًا " إذا كان للبلد ثقافة وأيديولوجية مرغوب فيهما فإنّ بقية الدول سوف تحاول إتباعه وليس لذلك البلد حاجة في استخدام القوة

[1]J.s.Ney, The Paradox of American Power; Why The world's only super power can't go alone (New York; Oxford University Press;2002).

[2]محمد صخري،مركب القوة في العلاقات الدولية، في: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية في: https://democraticac.de/?p=570 (vue le 18/09/2018 a 14.50)

[3]كاظم هاشم، القوة الناعمة الصينية و العرب،في: مجلة سياسات عربية، العدد26،2017،ص.29.

الصلبة التي هي أكثر كلفة وأقل تأثيرًا"، وسارت على خطاه المدرسة الصينية" تتكون القوة الناعمة من أفكار ومبادئ ومؤسسات وإجراءات سياسية تتفاعل داخل ثقافة الأمة ولا يمكن الفصل فيما بينها[1].

وعليه لا تعود مسالة نهوض الصين بالأساس إلى فجر القرن21 وإلى فيضان الصادرات الرخيصة وتراجع أقسام معينة من القطاعات الإنتاجية في بلدان أخرى، وانتقال الوظائف إلى الخارج، مع أهمية كل هذه التيارات و لن يكون من المبالغة القول أن نهوض الصين هو حادث هائل من شانه تغيير المشهد العالمي ويتوازى و صعود الو.م.ا كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية، قبل قرن من الزمن[2]. حيث يبقى سباق الرهانات اليوم بالنسبة للصين على الفاعلية الاقتصادية والمكانة العالمية وحتى القوة العسكرية وهو ماتطمح إليه الصين أن تصبح مجمعا لسوق شرق وجنوب شرق أسيا والأكثر من ذلك أن تكون وسيطا ومحورا أساسيا في القضايا الدبلوماسية الدولية ليس فقط في أسيا و لكن في أرجاء العالم. فالتفوق الصيني يسمح لها أن تحقق التوازن فيما ترى فيه سيطرة أحادية الجانب على العالم وتفرض شروط لعبة دولية جديدة يديرها لاعبان أو ثلاثة في هذا الإطار تحافظ الصين على تقاليدها غير التوسعية وتبقى مخلصة لها في المقابل تعمل على الاستفادة من العضلة الاقتصادية في خدمة برنامج عالمي سياسي أوسع يخولها في أن تكون متربعة على عرش النظام الدولي.

بالعودة إلى الحديث عن القوة الناعمة الصينية فلقد كان لبعض نظريات العلاقات الدولية شان في ذلك وهي المدرسة الواقعية والتي أكدت بدورها على أن القوة و المصلحة هما المحرك الأول لسلوكيات الدول اتجاه بعضها البعض والقوة هنا تقاس في المقام الأول بحجم الموارد المادية المتاحة لكل دولة وكذا بمقدار النفوذ السياسي الذي يؤهله هذا الحجم لها.

وعليه اعتبرت هذه المدرسة الدولة الصينية مصدر "خطر" على مستقبل الاستقرار الإقليمي والعالمي حيث استطاعت الصين في غضون سنوات أن تحقق معدلات نمو فائقة لكل التوقعات، وعليه الوقائع والخبرة التاريخية يصبان في اتجاه واحد من وجهة نظر الواقعيين الكلاسيكيين، ألا وهو تأكيد طبيعة "الخطر" للصعود الصيني، وسرعان ما اندفع الصينيون في وقت ليس بعيد إلى التفكير في تعديل الأوضاع العالمية والإقليمية تحقيقا لمصالحهم، وبالرغم من توافق رؤية الواقعيين الجدد(الواقعية البنائية) مع ما ذهب إليه الواقعيين الكلاسيكيين من الحذر من الصعود الصيني. إلا أنهم أكدوا أن بنية النظام الدولي لها تأثير على درجة الخطر المتوقعة من صعود قوة عظمى جديدة في النظام الدولي، فعلى سبيل المثال كلما كان النظام الدولي متعدد الأقطاب، كان ظهور قوة صاعدة جديدة أمرا لايشكل خطرا كبيرا على الاستقرار العالمي. في حين أن نفس هذا الصعود يمثل مشكلة حقيقية إذا اتسم النظام الدولي بكونه ذا قطب واحد أو قطبين[3].

هذا من جهة، من جهة أخرى الصينيون متأثرين بالفكر الماركسي، وهذا المفهومَ أوسع مما جاء به ناي، فلا يقتصر تطبيقه على العلاقات بين الدول بل بين طبقات المجتمع أيضًا للرضي بالنظام السياسي والاقتصادي

---

[1] نفس المرجع، ن.ص

[2] اوديد شينكار،العصر الصيني : القوة الاقتصادية الفائقة في القرن21،تر: مركز التعريب والبرمجة ، ط1(بيروت:الدار العربية للعلوم،2005).ص.ص 275.276.

[3] محمد خنوش،الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، في: مجلة المفكر، العدد10، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص.198.

وتأييد سلطة الحزب ويدعو البعض إلى استخدام القوة الناعمة في العلاقات بدول الجوار لطمأنتها بخصوص نهوض الصين حيث يرون أنّ انهيار السوفيت يعود إلى وهن في القوة الناعمة.

فمواقف الصين في القوة الناعمة دفاعية على عكس ناي الذي يعظ واشنطن للإقدام على سياسات الدفاع عن حملة "التهديد الصيني "والريبة من نوايا الصين ومسخ سياساتها والتشكيك فيها عن عمد ومن خلال القوة الناعمة يكون في وسع الصين عرض أوجه سياساتها الإيجابية والمشرقة النابعة من إرث حضاري وتقاليد حميدة لآلاف السنين وبغية احتضان اقترابها من دول العالم سلميًا وعبر الاقتصاد والثقافة، وتؤكد السياسة الناعمة الصينية أنها لا تستند إلى موروث استعماري كذاك الذي للغرب، فهي لم تحتل أرضًا ولم تستوطن خارج أراضيها، بل أذلتها القوى الكبرى لقرن من الزمن فالصين تتنافس في عصر العولمة ليس على الأرض والموارد والأسواق، بل على صوغ القواعد والمبادئ ووضع الإجراءات والتقاليد في إدارة السياسة الدولية، أي إنّه بفن القوة الناعمة وليس سياسة القوة[1].

يمكن القول أن الصين انطلقت من فكرة مفادها هو لا تركبوا عربة واحدة فقط وهو ما توظفه في سياسيتها الخارجية من اجل تامين مستلزمات الارتقاء بالداخل، والحرص على إقامة علاقات دولية واسعة وتوظيفها يؤشر إدراكا صينيا للدبلوماسية التي تعد طريقا مهما لاكتساب قوة التأثير الفاعل في القضايا الدولية[2].

ثانيا: مؤشرات القوة الصينية في النظام الدولي:

تتوافر للصين مجموعة من المقومات والمؤهلات التي تجعل منها إحدى القوى الكبرى على الصعيد الدولي فعلاوة على إمكاناتها البشرية الهائلة المتعلمة والمدربة، وشاسعة مساحتها، تشهد الصين تطوراً اقتصادياً مذهلاً ومتسارعاً، كما أنها تحظى بمكانة دولية متميزة من حيث استثمار وتطوير الطاقة المتجددة كاختيار استراتيجي، علاوة على إنجازاتها على مستوى غزو الفضاء.

يدنو عدد سكان الصين من المليار ونصف المليار نسمة يعيشون بصورة مكثفة في المناطق الشرقية والشاطئية فتحتل الصين بذلك موقع الصدارة عالمياً على مستوى المكوّن البشري، بما يمثل زهاء خمس ساكنة العالم، وهو ما ترى فيه مقوماً أساسياً يخدم التنمية في أبعادها المختلف، كما تمتد الصين على مساحة جغرافية شاسعة ومتنوعة، الأمر الذي يجعلها تختزن مجموعة من الخيرات والثروات.

تتأسّس التنمية في الصين على ثلاثة مقومات رئيسية هي الزراعة والصناعة والتطور العلمي كما تقوم على استحضار المكون البشري في هذا الشأن ويبدو أن الصين مقتنعة بأهمية وحيوية الاستثمار في هذا المكون بوصفه أساس كل تطور وتقدم، وهو ما دفعها نحو تطوير كفاءة الأفراد عبر اعتماد منظومة تعليمية وتدريبية متطورة، وهو ما سمح لها بتطوير حياة الأفراد وتمكينهم من خدمات صحّية جيدة، مع السعي لامتصاص حدّة البطالة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط الدخل ومستوى العيش لديها بصور ملحوظة وعلى الجانب العلمي والثقافي، تبذل الصين جهوداً كبيرة لإدماج التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات، وهو ما جعلها ضمن أرفع

[1] كاظم هاشم، مرجع سابق،ص.30.

[2] سليم كاطع علي، الصين وتوظيف القوة الناعمة ...سياسة ما بعد الحرب الباردة، في: مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية http://mcsr.net/news210 (vue le:20.09.2018 a 18:30)

القوى الدولية الأكثر استثماراً في هذا المجال الحيوي، حيث تخصّص إمكانات مالية ضخمة في مجالات البحث العلمي واقتصاد المعرفة[1].

أما على المستوى الاقتصادي، فتستأثر الصين بنسب نمو قياسية عالمياً، وبأكبر الاحتياطيات النقدية في العالم، كما أن اقتصادها لم يتضرر كثيراً بتداعيات الأزمات المالية الدولية الأخيرة قياساً على عدد من البلدان الغربية، في حين تعدّ الصين كذلك أحد أهم الفضاءات الدولية جلباً للاستثمارات الخارجية، وهو ما يجعل اقتصادها ضمن أقوى الاقتصاديات على مستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

تمثّل الصين القوة الاقتصادية العالمية السادسة، بفضل صناعاتها الضخمة في مجال الصلب والحديد بما فيها المرتبطة بغزو الفضاء ولعلّ ما يبرز قوة الاقتصاد الصيني هو أن هذا البلد يعدّ ثاني أكبر مسهلك للطاقة في العالم بعد أمريكا، وتوظّف الصّين إمكاناتها المالية الضخمة في تعزيز استثماراتها الخارجية في مناطق مختلفة من العالم، بالصورة التي تجعل منها فاعلاً اقتصادياً دولياً حقيقياً؛ وهي تمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي من العملة الصعبة، كما تعَدّ ثاني أكبر دولة من حيث استضافة الاستثمارات الخارجية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[2].

في نفس السياق تقدمت 57 دولة ليصبحوا أعضاء مؤسسين بالكيان الصيني الجديد: "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) "بمقره في العاصمة الصينية بكين والذي صُمم ظاهريًا ليساعد في تمويل المشاريع التي تلبي احتياجات الدول الآسيوية من البنية التحتية، وقد ترك إنشاء البنك الجديد واشنطن حائرة ومتخبطة ! حول كيفية الرد، فالبعض في الولايات المتحدة يشيد بالصين على تحملها مسؤولية دولية أكبر واستخدامها القوة الناعمة في المساعدة على نمو آسيا، والبعض الآخر يعارض هذه الخطوة بحجة أنها تُقوض قيادة الولايات المتحدة للنظام الاقتصادي، وتستخدم المساعدات كوسيلة لدعم الخطة الإستراتيجية الصينية الكبرى.

إذا قمت بسؤال عشرة باحثين صينيين عن ماهية الخطة الإستراتيجية الكبرى للصين، فستحصل على 10 إجابات مختلفة بصورة رسمية، فلا وجود لشيء بهذا الاسم، لكن يمكن للمراقبين أن يستشفوا الأولويات المكونة لتلك الإستراتيجية، والتي تُشكل سويًا عناصر تلك الخطة الإستراتيجية، واليوم يمكن القول إن الأولوية القصوى التي ينهمك فيها الحزب الشيوعي الصيني هي محاولة التخفيف من نقاط الضعف والسعي لتحقيق الاستقرار والنمو، حيث حل النمو الاقتصادي السريع كمحرك أساسي للنظام الصيني بدلًا من الايديولوجيا منذ فترة طويلة حدث هذا عندما احتاجت الصين للنمو أكثر من أي وقت مضى لتقليل التصدع في نظامها والناتج عن: الفساد المستشري، وصراع النخبة، والاضطرابات السياسية والاجتماعية، والتدهور البيئي، والتحديات السكانية الهائلة، وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى أدنى مستوياته منذ ربع قرن خارجيًا، الصين لديها نقطة ضعف كبيرة بخصوص واردات الطاقة التي تعمل على استمرارية الاقتصاد الصيني، والتي يجب أن تسافر معظمها

[1] إدريس لكريني، الصين و تحولات النظام الدولي الراهن، في : مجلة المستقبل العربي، العلاقات العربية الصينية (ملف3)، د.ع، ص.124.(format PDF)

[2] نفس المرجع

لآلاف الأميال في البحار المفتوحة وتحت حراسة البحرية الأمريكية وخلال مضيق ملقه البحري الصغير لكن هذه النقطة غير مسموح بها في الإستراتيجية الصينية الكبرى وخاصة في أوقات الحروب [1].

فالصين تمتلك من مقومات القوة العظمى: نهضة اقتصادية جبارة، و ثورة صناعية حقيقية، و مساحة من الأرض وعدد من البشر يزيد عن مساحة وعدد سكان أوروبا بأكملها، وهي واحدة من أقدم الحضارات في العالم بل أنها عرفت ازدهارا وتقدما في جميع فروع العلم والمعرفة والفلسفة والآداب والفنون في الوقت الذي كان فيه الغرب غارقا في تخلفه[2].

فمثلا على مستوى النظام السياسي يلعب دورا مباشرا في التأثير على توجهات سياسيتها الخارجية، حيث أنه لا يمكن فهم السلوك الخارجي للدولة دون العودة إلى فهم ألإفرازات التي ينتجها النظام والمؤسسات السياسية السائدة، وكذلك مدى ثراء الإرث السياسي لها.

حيث تميزت المؤسسات السياسية في الصين، بعمق العلاقة الوثيقة بين الشعب والنظام الذي يحكمه، الأمر الذي يساعد على استقرار النظام الداخلي، والذي ينعكس بدوره ، على ثبات استمرارية السياسية الخارجية الصينية في تحقيق أهدافها، إنه من طبيعية الشعب الصيني الولاء للنظام السياسي الذي يحكمه ، وتاريخيا أبدي الصينيون ولائهم المطلق والطوعي، منذ ألاف السنين للإمبراطور، ونستطيع القول إن النظام السياسي في الصين الشعبية يتحدد في إطار جمهورية اشتراكية، يحكمها الحزب الواحد، حيث ينص دستور البلاد على أن القيادة ترجع للحزب الشيوعي وتمارس السلطة من خلال هذا الحزب، والحكومة الشعبية المركزية الإقليمية والمحلية في إطار نظام القيادة المزدوجة[3].

جدير بالذكر، أن الجهة التي تتخذ القرار السياسي الخارجي هي دائرة السياسة الخارجية الصينية الموجودة في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، إن استمرارية سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على السلطة السياسية في الصين منذ1947، قد ساهم بشكل بارز في استقرار وثبات السياسية الصينية بمستويها الداخلي والخارجي، فكل التحولات العميقة التي عرفها العالم و بالخصوص منذ انتهاء الحرب الباردة، وانهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا، وتغيير طبيعية النظام الدولي، وانتشار الأفكار الليبرالية الغربية حول العالم، نتيجة لتصاعد ظاهرة العولمة، كل هذه العوامل لم تبعد الحزب الشيوعي الصيني عن التحكم في مقاليد السلطة والسياسة في الصين سواء الداخلية أو الخارجية.

ولقد جسد المؤتمر الثامن عشر الذي انعقد في شهر نوفمبر2012، للحزب الشيوعي الصيني، محطة لبحث مستقبل الحزب وعلاقته بالدولة وتطوره في ظل المتغيرات الاجتماعية والدولية، علاوة على إشكالات

---

[1] إسلام عواد، الإستراتيجية الصينية الكبرى-و المخاوف الامركية من الصعود الصيني، مترجم عن: Beware China's Grand Strateg في:
https://www.sasapost.com/translation/chinese-grand-strategy-and-american-concern (vue le 3.10.2018 a 22/ :30)

[2] إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، ط1 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999) ص.ص.181،180.

[3] وو بن، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، تر. عبد العزيز حمدي،(الكويت: عالم.المعرفة، عدد210 ،1996)، ص97

مرتبطة بتجديد النخب وتجاوز إشكالية البيروقراطية، ورصد التوجهات الاقتصادية والسياسية التي سيتبعها الصين مستقبلا، وتؤكد الكثير من المؤشرات، أنه ثمة رغبة قوية لدى القيادة الصينية في إجراء إصلاحات سياسية، وتجاوز انتقادات الغرب بخصوص قمع الأصوات المعارضة والهيمنة الشمولية للحزب الشيوعي على مؤسسات الدولة[1].

قبل الحديث عن المقومات العسكرية لجمهورية الصين، تجدر الإشارة إلى الأهداف الإستراتيجية الأمنية الصينية و بيئتها الأمنية، فلدى الصين حدود برية مع 15 دولة وحدود بحرية مع 6 دول، و هذا العبء الدفاعي يفرض عليها إستراتيجية واضحة في مجال الأمن الإقليمي، و في مجال التطوير التقني للجيش، و قد كشفت الحرب الفيتنامية-الصينية (1979)أهمية هاتين النقطتين، إذ خسرت الصين 26 ألف قتيل و 37 ألف جريح، حيث كانت تعتمد على جيش من الميليشيات أكثر من اعتمادها على جيش محترف، و هو أمر استدعى التفكير في إستراتيجية تأخذ في الاعتبار العلاقة بين التطور الاقتصادي و التطور العسكري و يمكن تحديد أبعاد هذه الإستراتيجية على النحو التالي:

1_ الحفاظ على وحدة أراضي الصين، وهذا الهدف موجه نحو النزاعات الحدودية و بخاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي.

2_التوحيد السلمي لأراضي الوطن، وهذا يقصد به تايوان بالتحديد، ولا تستبعد الصين استخدام وسائل أخرى في حالة الضرورة[2].

3_توفير مناخ امني أكثر مواءمة لعملية بناء الاقتصاد والعمل على حماية هذا المناخ واستمراره بكل الطرق، ويتجلى هذا في حماية أسواقها في الخارج.

4_تأكيد مكانتها كقوى عظمى بشكل عام[3].

ولتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية عمدت الصين على استغلال انطلاقاتها الاقتصادية في دعم وتحديث قدراتها العسكرية بما يمكنها من إعداد جيش قوي يعبر عن طموحاتها كقوة عالمية كبرى صاعدة ووضع أقدامها في النظام الدولي كدولة عظمى، ولن يتأتى ذلك بالتقدم الاقتصادي فحسب، بل لابد من أن يكون مصحوبا بعناصر وأبعاد أخرى يأتي في مقدمتها: تطوير قدراتها النووية العسكرية وجيشها وإمكانياتها البشرية.

فالجيش الصيني يعتبر من اكبر جيوش العالم من حيث تعداده البشري، ويتكون من نوعين من القوات تقليدية (برية، بحرية، جوية) وأخرى حديثة(سلاح نووي، صواريخ باليستية، إنفاق عسكري)[4].

فيقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو 2,3مليون جندي، في حين يبلغ عدد القوات الاحتياطية قرابة 800,000 جندي، مما يوضح لنا ضخامة الجيش الصيني من حيث تعداده مقارنة بالولايات المتحدة التي يقدر عدد جيشها بحوالي 1,5 مليون جندي، وتعد الصين الدولة الأولى في العالم المستوردة للأسلحة التقليدية إذ

---

[1] أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية ، 2008،ص.151.

[2] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978_2010 ،ط1(ابوظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2000)،ص.141.

[3] مايكل اوهاينون، دفاعية ...لكنها تتوسع، عن العقيدة العسكرية الصينية، في: مجلة أفاق المستقبل، (الإمارات:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد8، 2010، ص58 (format PDF)

[4] محمود خليفة جودة محمد، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي و تداعياته1991_2010، في : المركز الديمقراطي العربي،في: https://democraticac.de/?p=570(vue le :3.10.2018 a ;18 :00)

تستورد 11% يليها الهند 7%، فمنذ الفترة من 1995 حتى 2002 تعتبر الصين المستورد الأول للأسلحة في العالم بمبلغ 8,17مليار دولار، ومنذ العام 2002 تعتبر الصين المشترى الأول للأسلحة التقليدية في العالم بمبلغ بحوالي 6,3 مليار دولار سنويا، فقد استطاعت الصين في ظل قوتها العسكرية الضخمة وما لها من أثر يقلق أعدائها أن تسترد قبضتها على هونج كونج في 1997 و أيضا ماكاو في 1999 بشكل سلمى دون اللجوء إلى القوة وهذا ما يعرف بالحرب النفسية فقد استطاعت تحقيق أهدافها دون استخدام القوة العسكرية إذ اعتمدت على إمكانية اللجوء إليه[1].

تقفز الصين إلى المقدمة كأحد أهم العوامل التي ستحدد شكل المستقبل، خصوصا وأن بوادر النهضة الشاملة خلقت في سمائها طول العشرين سنة الماضية، وتذهب بعض التصورات والسيناريوهات إلى أن التطور الشامل الذي يحدث في الصين يؤكد أن القرن المقبل قرن صيني وان الصين ستصبح القوة العظمى الأولى اقتصاديا وعسكريا بعد ثلاثين أو أربعين سنة على الأكثر، إذا استمرت على نفس الوتيرة في نهضتها والتي لم يعرفها التاريخ من قبل، فدخول الصين الجديدة إلى الساحة الدولية أصبح أمرا واقعا واحتلالها مكانا بارزا على المسرح الدولي إلى جانب العديد من القوى التي تسيطر على الاقتصاد العالمي.

ثالثا: تأثير الصين على النظام الدولي

القول بأن العالم الحالي بصدد تحولات عميقة وسريعة هو محل اتفاق يكاد أن يكون تام بين مختلف الباحثين، ومع هذه التحولات تكون المنظومة الدولية على أعتاب مرحلة جديدة، لكن خصائص هذه المرحلة هي موطن لتباين شديد في تصورات مختلف الباحثين ولا يوجد أي توافق بينهم في تحديد بينة النظام الدولي الحالي ولا حول ملامح النظام الدولي الحالي ولا حول ملامح هذا النظام في المنظور القريب.

فيعتقد ريتشارد هاس أن الميزة الأساسية للعلاقات الدولية في ق21 هي انه في حالة تحول (اللاقطبية) بمعنى عالم غير خاضع لسيطرة دولة أودولتين أوحتى لدولة متعددة وإنما يخضع بالمقابل لسيطرة حزمة من الفواعل تمتلك و تمارس أشكالا متنوعة من القوة، وعلى غرار هاس يعتقد ادم روبرت سان النظام العالمي اللاقطبي يعني أيضا تنوعا في منظومة العلاقات الدولية التي هي قيد التشكل، هذا النظام يختلف عن الثنائي القطبية الذي ساد خلال الحرب الباردة وعليه هو نظام القوة الواحدة المتوقعة (الو.م.ا) عالم بدون أقطاب تقوده دول أو اتحادات مختلفة هو التوجه المستقبلي للنظام الدولي[2].

هناك العديد من الاتجاهات التي تحاول تفسير شكل النظام الدولي الحالي، فأما الأول فكان نظام دولي أحادي القطبية هذا التصور جاء على عاتق انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أفسح المجال أمام الو.م.ا لترتقي إلى مرتبة القوة العظمى الوحيدة وعليه تصبح مركزا للقوة العالمية، والثاني هو نظام دولي متعدد الأقطاب وتأتي هاته الرؤية من أوجه القصور في اتجاه القطبية الأحادية فالبرغم من التفوق الصريح للو.م.ا في مؤشرات القوة

[1] نفس المرجع.

[2] Li Weijian, the transformation of international system and china-Africa relations, (shanghai institutes for international studies, 2010).p01

العسكرية إلا انه هناك العديد من المعطيات التي أثبتت محدودية تأثير القوة العسكرية المجردة في تحقيق أهداف الدول[1].

أما الاتجاه الثالث وإن كان يؤمن بحدوث تغييرات جذرية في النظام الدولي إلا أن هذا النظام في طور التكوين، لم تستقر دعائمه أوتتضح خصائصه في شكل نظام متكامل المعالم ومحدد القواعد بعد، وبالتالي يصبح من غير الممكن أوالسابق لأوانه الحديث عن نظام دولي جديد بالمعنى العلمي الدقيق والمفهوم، هذه الرؤية أو وجهة النظر المسيطرة في الوقت الراهن تستمد منطقها من مقارنة النظام الدولي الحالي الذي هو في طور التشكل مع سابقيه، تلك المقارنة تكشف أن هذا الأخير يختلف في بنيته على الأنواع السابقة ذلك انه لا يمثل نظاما لتوازن القوى على نحو ما كان عليه سائدا خلال القرنين19 و 20 وهو في الوقت نفسه ليس نظاما ثنائي القطبية على نحو ما كان عليه في الحرب الباردة، و مع ذلك فان هذا النظام الدولي الحالي لم يستطع أن يستقر على بنية أو هيكل نظامي واضح[2].

وعليه يؤكد كل من: ديفيد شفيلر، و شاو يو بيو، أن هناك استراتيجيات وسيناريوهات متعددة حول الانتقال من الأحادية القطبية إلى استعادة التوازن الدولي، وهو ما يعكس غياب تصور واضح لدى الاستراتيجيين الصينيين بشأن طبيعة النظام الذي تريده الصين حتى الآن، وفي مسحهما للرؤى الصينية الحالية، يرسم الباحثان ثلاث أشكال مختلفة من الأنساق الدولية يعبر كل واحد منها عن وجهة نظر عامة داخل الصين، وهي نظام عالمي صيني، نظام ليبرالي معدل، أو نظام جديد يتم التفاوض حوله، والخاصية الأساسية التي تجمع المحصلات الثلاث هي التحدي المباشر للهيمنة الأمريكية بإيديولوجياتها الأربع (أولية الولايات المتحدة، الرأسمالية، الديمقراطية، والثقافة الغربية) و إنما من خلال طرق مختلفة.

يوضح الباحثان أن التصورات الصينية السابقة للمشهد الدولي المستقبلي تعكس في الواقع مراحل تطور القوة الصينية، فحينما كانت الصين ضعيفة نسبيا خلال الثمانينات والتسعينات، تمحورت إستراتيجيتها على الاندماج في النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، وتغيرت هذه الإستراتيجية بشكل تدريجي نحو نظام يخضع للتفاوض ثم طفا إلى السطح مؤخرا تصور حول نظام دولي صيني جديد، وحدث كل هذا بالتوازي مع نمو قوة الصين والتحولات الحاصلة على الصعيد العالمي[3].

إن شكل النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية يشهد حالة تراجع وتغير يراه البعض بأنه حالة طبيعية حتمية، فالولايات المتحدة التي تهيمن على مفاصل هذا النظام تشهد حالة تراجع في بعض عناصر القوة لاسيما الاقتصادية وعدم القدرة على احتكار عناصر القوة المتعلقة بالتكنولوجيا، هذا الأمر أشار له صراحة الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما والذي ذكر ما معناه انه لم تعد دولته الدولة المهيمنة أو الأولى في العالم.

[1] منير محمود بدوي السيد، الاتجاهات الحديثة لدراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية ،المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، ابريل2004،ص.6.

[2] نفس المرجع، ص.8.

[3] توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني اطروحة دكتوراه منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر ،بتنة،2014-2015، ص.217.

ولعل هذا التراجع سوف يفرض على النظام الدولي تصحيح ذاته من خلال ما يعرف بالإحلال الحتمي لاستمرار عمل المنظومة، أي صعود الطرف الذي يمتلك عناصر قوة فاعله وأكثر طرف مرشح لذلك هي الصين التي يعتبرها (د. كاظم هاشم نعمة) ثاني اكبر دولة في العالم مع الولايات المتحدة وتشكل معها ما يعرف بـ2 G ، و ليس بالضرورة هنا أن تسعى أو لاتسعى الصين لتبوء دور في النظام الدولي، وإنما النظام سوف يضع الصين في حالة يمكن تسميتها بالقبول الحتمي لسد حالة الفراغ الناشئة في النظام الدولي، فالصين تصبح ملزمة بأداء دور فاعل في هذا النظام خدمة لمصالحها، فهي تمتلك مصالح اقتصادية منتشرة في جميع قارات العالم، والتغيير غير المنتظم في النظام سيؤثر حتماً على مصالحها هذه، وعليه فالأولى لها أن تدير مصالحها وتحافظ على ديمومتها[1].

إن حالة التباطؤ التي تنتهجها الصين في مسالة أداء دور فعال في النظام الدولي تأتي انسجاما مع رغبتها في المحافظة على إنتاج سلعتين في سياستها الدولية في أن واحد وهذا ماتسعى له اغلب الدول، فهي لا تريد الانجرار لحالة التغيير السريع لان ذلك سوف يكون مكلفا ماديا عليها و قد يضر ببعض مصالحها مؤقتا ولا تريد في الوقت أن تتخلى عن حالة حفاظها على وضعها القائم الذي يربك بعض مصالحها الاقتصادية المنتشرة، وفي هذا السياق يمكن القول أن الصورة الحالية للنظام الدولي تنطبق عليها ما جاء به كينيث والتز عندما أشار في نظريته إلى أن الدولة التي تسعى للهيمنة يعاقبها النظام الدولي(*كل نظام يعطينا قيود وحوافز وكل البني تعاقب وتكافئ سلوكيات معينة وعليه الدول لابد لها وأن تنتهز الفرص وهنا يؤكد والت أن الحد الكافي من القوة هو الذي يحقق الأمن للدولة وليس الحد الأقصى من القوة الذي يوقع الدولة في المعضلة الأمنية)فبالضرورة تسعى الدول الأخرى إلى منافستها أو التفوق عليها من خلال زيادة عناصر القوة الذاتية أو توسيع تحالفاتها، كما أن كلفة وأعباء الهيمنة تفرض على الدولة استهلاك واستنزاف الكثير من الموارد لسياسيتها الخارجية وهذا ما أسهم بصورة أو بأخرى تراجع الو.م.ا في بعض عناصر القوة الإستراتيجية التي كانت تتفوق بها على كثير من الدول، وبالتالي استطاعت الصين أن تجد لنفسها الوسائل والبدائل لتحقيق أهدافها متجاوزة بذالك العديد من القوى في مقدمتها الو.م.ا في الوقوف في وجهها كقوة منافسة على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي[2].

إن أهم مايمز السياسة الخارجية الصينية الحالية ثلاث مظاهر بارزة: العمل على طمأنة القوى التقليدية الإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، انخراط الصين المتنامي في المنظمات الدولية وتعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة وهي المظاهر التي تخدم هدف الصين في تقديم صورة ايجابية على الصين الجديدة، في محاولة لمحو تلك الصورة النمطية عن الصين الدولة الشيوعية غير المندمجة في الجماعة الدولية والتي تحتفظ بسجل اسود في مجال الحريات بشكل خاص بفعل استناد سياسة بكين لجملة من الخصائص لعل

[1]محمد ياس خضير، مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي،في :
https://annabaa.org/arabic/strategicissues/9183 (vue:25.09.2018 a ;19:33)

*محاضرة د.قوجيلي سيدا حمد (غير منشورة)، نظرية الواقعية البنيوية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.

[2]محمد ياس خضير، مرجع سابق.

أهمها احترام عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم ربط المسائل الاقتصادية بالقضايا السياسية والإيديولوجية[1].

خاتمة:

نظرا للاهتمام البالغ بمسالة الصعود الصيني وتداعياته على السياسة الدولية والنظام الدولي والتحولات العميقة التي يمكن أن يحدثها هذا الصعود.

وعليه يمكن القول ان للصين قدرة على لعب دور مؤثر في النظام الدولي ومسالة تولي هذا الدور سيكون أمرا محتوما و بارزا في حال استمرار تنامي القوة النسبية للصين مقارنة مع الو.م.ا أو القوى الكبرى مثلا، والتي بدورها هذه القوة ستأخذ وقتا طويلا في رسم إستراتيجيتها الكبرى، فاستمرار النمو الاقتصادي يعزز دور الطبقة المتوسطة في توسيع مسار التحول الديمقراطي، كما يدفع صناع القرار إلى عدم التفكير في شن سياسات عدوانية خشية فقدان المكاسب الاقتصادية وعرقلة نموها الاقتصادي هذا إلى جانب التحولات الدولية التي شكلت عالما مغايرا بفعل التطور التكنولوجي.

وهو ما أكد عليه الكاتب الصيني جيانغ زيمين من خلال "نظرية التمثيلات الثلاثة" أن الصين على المستوى الدولي قد انتقلت من التحالف الوثيق مع الاتحاد السوفيتي السابق في الخمسينيات، إلى التحالف الافتراضي مع الو.م.ا، أما اليوم فهي تتحرك مستقلة وتسعى لعالم متعدد الأقطاب فنظام الحزب الواحد لايعني بالضرورة انه جامد ولا يتمتع بالتأييد الشعبي.

قائمة المراجع:

الكتب و المجلات العلمية:

1. احمد مشعان نجم، سياسة تركيا الخارجية ومعيار القوة في العلاقات الدولية،ط1(عمان: دار امجد للنشر والتوزيع،2016).
2. عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية بين التكيف و التغيير في ظل تحولات مابعد الحرب الباردة، في: مجلة المفكر، العدد 5، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة.
3. كاظم هاشم، القوة الناعمة الصينية و العرب،في: مجلة سياسات عربية، العدد2017،26.

[1] حكيمي توفيق، موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، في: مجلة المفكر، العدد12،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،ص.400.

4. اوديد شينكار،العصر الصيني : القوة الاقتصادية الفائقة في القرن21،تر: مركز التعريب والبرمجة ، ط1(بيروت:الدار العربية
للعلوم،2005).

5. محمد خنوش،الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، في: مجلة المفكر، العدد10، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر
بسكرة.

6. إدريس لكريني، الصين و تحولات النظام الدولي الراهن، في : مجلة المستقبل العربي، العلاقات العربية الصينية (ملف3)، د.ع،

7. إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، ط1 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999) .

8. وو بن، الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، تر. عبد العزيز حمدي،(الكويت: عالم.المعرفة، عدد210
،1996)،

9. أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية ، 2008.

10. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978_2010 ،ط1(ابوظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات
الإستراتيجية، 2000).

11. مايكل اوهاينون، دفاعية ...لكنها تتوسع، عن العقيدة العسكرية الصينية، في: مجلة أفاق المستقبل، (الإمارات:مركز الإمارات
لدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد8، 2010.

12. منير محمود بدوي السيد، الاتجاهات الحديثة لدراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية ، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، ابريل2004.

13. توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني اطروحة دكتوراه منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة
الحاج لخضر ،بتنة،2014-2015.

14. حكيمي توفيق، موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، في: مجلة المفكر، العدد12،جامعة محمد خيضر ،بسكرة.

الكتب باللغة الاجنبية:

1. J.S.Ney, Bound of Lead, The Nature of American Power (New York ;basic books,1990)

2. J.s.Ney, The Paradox of American Power; Why The world's only super power can't go alone (New York;
Oxford University Press;2002)

3. Li Weijian, the transformation of international system and china-Africa relations, (shanghai institutes for international studies, 2010).

4. Michael C. Desch,. Religion and International Relations: A Primer for Research, Notre Dame, IN, University of Notre Dame, 2014 http://rmellon.nd.edu/assets/101872/religion_and_international_relations_report.pdf

المواقع الالكترونية:

1. إسلام عواد، الإستراتيجية الصينية الكبرى-و المخاوف الامركية من الصعود الصيني، مترجم عن:Beware China's Grand Strateg في:
https://www.sasapost.com/translation/chinese-grand-strategy-and-american-concern (vue le 3.10.2018 a 22 :30

2. محمد صخري،مركب القوة في العلاقات الدولية، في: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية في:

https://democraticac.de/?p=570 (vue le 18/09/2018 a 14.50)

3. سليم كاطع علي، الصين وتوظيف القوة الناعمة ...سياسة ما بعد الحرب الباردة، في: مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية

http://mcsr.net/news210 (vue le:20.09.2018 a 18:30)

4. محمود خليفة جودة محمد، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي و تداعياته1991_2010، في : المركز الديمقراطي العربي،في:

https://democraticac.de/?p=570(vue le :3.10.2018 a ;18 :00)

5. محمد ياس خضير، مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي،في :

https://annabaa.org/arabic/strategicissues/9183 (vue:25.09.2018 a ;19:33)

محاضرات:

*محاضرة د.قوجيلي سيدا حمد (غير منشورة)، نظرية الواقعية البنيوية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة عبد الحميد بن بأديس، الجزائر.

المحور الثالث : البعد التاريخي للعلاقات الصينية –المغاربية .

العلاقات الصينية–المغاربية بين الواقع والمأمول.

Sino-Maghreb relations between reality and hope.

زهير بوخالفة

باحث في طور الدكتوراه تخصص دراسات آسيوية

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

جامعة الجزائر 03

مقدمة:

تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ. وتظل الأمتان الصينية والعربية مرتبطتين بطريق الحرير برا وبحرا على مدى أكثر من الـ2000 سنة المنصرمة التي يبقى فيها السلام والتعاون والانفتاح والتسامح والتدارس والتنافع والترابح قيما سائدة في التواصل بين الجانبين.

وكان تأسيس الصين الجديدة واستقلال الدول العربية قد بشر بعهد جديد للتبادل الودي الصيني العربي، فتمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية البالغ عددها 22 دولة خلال الفترة مابين عامي 1956 و1990، والتي منها دول المغرب العربي بطبيعة الحال.

بهذه الطريقة تم التقديم للعلاقات الصينية العربية ، من خلال الوثيقة الخاصة بسياسة الصين تجاه الدول العربية، والتي أعلن عنها الرئيس الصيني **شي جينبينغ** خلال زيارته لمقر جامعة الدول العربية

بالقاهرة في يناير 2016. والتي تناولت مختلف جوانب العلاقات بين الجانبين وأكدت على التزام الصين بتطوير علاقاتها مع الدول العربية على أساس خمسة مبادئ، هي: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. والتي شكلت دول المغرب العربي جزءا مهما منها.

1. أهمية الموضوعية:

إن دراسة موضوع العلاقات بين الصين ودول المغرب العربي باعتبارها علاقات متميزة على مر أكثر من ستة عقود على إنشائها، له أهمية كبيرة نابعة من الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للصين بالنسبة دول المغرب العربي كمتعامل اقتصادي واستثماري مهم، دون أن ننسى أهمية المنطقة المغاربية للصين سواء من حيث اعتبارها سوق استهلاكية بامتياز للمنتجات الصينية، أو من حيث ما تملكه من مؤهلات لاحتضان الاستثمارات الصينية في شتى المجالات، بالإضافة إلى إمكانيات المنطقة المغاربية ومخزوناتها من ثروات طبيعية وعلى وجه الخصوص النفط، والذي يعتبر البديل الأمثل لتزويد السوق الاستهلاكية الصينية في حالة تراجع الواردات النفطية من منطقة الشرق الأوسط، وهذا بسبب الاضطرابات السياسية المستمر بمنطقة الشرق الأوسط والتي تهدد بشكل كبير واردات الطاقة الصينية. وفي هذا السياق تبرز أهمية موضوع الدراسة لتحديد طبيعة العلاقات الصينية المغربية و ومن ثم محاولة استشراف مستقبلها في ظل مختلف الظروف والعوامل الإقليمية والدولية الراهنة.

2. إشكالية الدراسة:

إن الأهمية الإستراتجية التي تحظى بها المنطقة المغاربية، والمكانة الاقتصادية العالمية المرموقة التي تحتلها الصين في العالم، وبالنظر إلى حجم وطبيعة العلاقات الصينية مع مختلف الدول المغاربية. تقودنا لطرح الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة العلاقات بين الصين ودول المغرب العربي؟ وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية أي مستقبل ينتظر العلاقات بين الطرفين؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية، نقترح الفرضيات التالية:

1- العوامل التاريخية والإرث المشترك للصين والدول المغاربية من حيث انتمائهما لدول عالم الجنوب والاشتراك في الخضوع للاستعمار، كان له عظيم الأثر في ترسيخ وتقوية العلاقات بين الطرفين.

2- التركيز على الجانب الاقتصادي والبعد عن الصراع الإيديولوجي وتغليب المصلحة الاقتصادية لطرفين السبيل الأمثل لتطوير وترقية التبادل والتعاون بين الطرفين الصيني والمغاربي.

4. منهج الدراسة:

ترتكز الدراسة على إتباع المنهج التحليلي عند التعامل مع بعض المعطيات والوثائق الخاصة بدول المنطقة سواء كل دولة على حدى أو ما تعلق بالدول المغاربية ككتلة واحدة وفي علاقاتها مع الصين، كما تم استعمال المنهج المقارن بغرض المقارنة بين دول المنطقة على مستوى علاقاتها بالطرف الصيني.

5. تقسيم الدراسة:

لدراسة وتحليل الموضوع نقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، ينقسم كل منها إلى مجموعة النقاط والأفكار الأساسية. لتكون خطة الدراسة على الشكل التالي:

المحور الأول: واقع العلاقات الصينية المغاربية.

المحور الثاني: مبادرة الحزام والطريق آلية جديد لتنمية العلاقات بين الطرفين.

المحور الثالث: مستقبل العلاقات الصينية المغاربية.

I. واقع العلاقات الصينية المغاربية:

شكل التاريخ الاستعماري المشترك مرجعية ومنطلق للعلاقة بين المغرب العربي والصين ليصبح المغرب العربي شريك اقتصادي وتجاري أساسي هام للصين. المغرب العربي مجال هام في العلاقات العربية الصينية من منطلق أن المنطقة محاذية لأوروبا وتطل على أهم المواقع الإستراتيجية في العالم والمتمثلة في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

1. العلاقات الصينية الجزائرية:

تشكل الجزائر نموذجا مثاليا وموقعا استراتيجيا في المغرب العربي لتعزيز العلاقات المغاربية الصينية. حيث يبدأ تاريخ العلاقات الثنائية من الثورة التحريرية وبتحديد سنة 1958، أين دعمت الصينية الثورة الجزائرية، ومنذ ذلك الحين يعمل الطرفان على تثبيت مبدأ استقلالية القرار في مواجهة الضغوطات والتأثيرات الدولية، ورفض المس بالسيادة الوطنية، بالإضافة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تعمل أيضا كل من الصين والجزائر من منطلق وحدة المنظور الإقليمي لتسوية المشاكل والأزمات، الالتزام بالشرعية الدولية والمساواة بين الأمم والشعوب.

أهم تأييد لحرب التحرير الجزائرية خارج الوطن العربي، جاء من الصين. بداية الاتصال المباشر بين الصين والجزائر تمت بمؤتمر باندونغ بأندونسيا في شهر أبريل من سنة 1955، عندما التقى الوفد الصيني بقيادة الوزير الأول **تشون لاي** بممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية بقيادة **حسين أيت أحمد**. وبالمقابل

شكلت الثورة الجزائرية سندا فعالا للصين في مواجهة الحصار الغربي على سواحلها الشرقية في نفس فترة حرب التحرير الجزائرية (1954-1962). الجزائر والصين كانتا في مواجهة معسكر واحد.

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 تواصلت وتوطدت العلاقات الثنائية، حيث أن وأثناء زيارته إلى الجزائر سنة 1963 الوزير الأول الصيني والرجل الثاني في الدولة الصينية السيد: **تشون لاي** وفي لقاء بإطارات جبهة التحرير الوطني أكد للحضور المنظور الصيني لمنهج التحرر الجزائري، بالقول: "الانتصار العظيم للشعب الجزائري الثوري برهن على أن مواجهة القمع العسكري الامبريالي يمكن مقاومته بالقوى الثورية العسكرية. الثوار الجزائريون هزموا الاستعمار بسبب اعتمادهم على الفلاحين وكل الثوار المؤمنين بالصراع المسلح".[1]

العلاقات الثنائية بين الطرفين تطورت من يوم إلى أخر خاصة مع مطلع الألفية الجديدة، حيث توجت العلاقات الجيدة بين الطرفين بالإعلان عن البيان الاستراتيجي بين الجزائر و الصين في فيفري 2014، وهو ما تم التأكيد عليه وعلى مستوى العلاقات المميزة خلال الزيارة الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال التي قادته لبكين يوم 29 أبريل عام 2015، حيث التقى بالرئيس الصيني **شي جين بينغ**، وأكدا كلا الطرفين على العلاقات المتينة التي تربط البلدين إلى درجة الأخوة و الصداقة ، وعليه ضرورة التنسيق فيما يتعلق بمختلف القضايا السياسية و الدولية على أساس تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في العالم.

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فهو قائم على مبدأ رابح رابح، حيث تطور حجم التبادل التجاري بين الطرفين بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تعتبر الصين الشريك والمورد الأول للسوق الجزائرية، إذ تحتكر الصدارة لوحدها بـ 7.29 مليار دولار ما يمثل 19.11% من إجمالي السوق

[1]. إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية: مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، الجزائر: دار هومة، 2000، ص 143.

الجزائرية، خلال فقط تسعة (9) الأشهر الأولى من سنة 2017 متجاوزةُ الدولة التقليدية فرنسا بأكثر من نصف التعاملات التجارية مع الجزائر والتي بلغت 3.47 مليار دولار أي 9.1 % ، تليها ايطاليا ثالثاً بـ 3.04 مليار دولار (7.9%) ، اسبانيا رابعاً بـ 2.56 مليار دولار (6.7%) و ألمانيا خامساً بـ 2.54 مليار دولار أمريكي (6.65%).[1]

الملاحظ أن الصين تمثل الدولة الآسيوية الوحيدة من ضمن خمسة دول أوروبية، وتصدر قائمة الخمسة الأوائل للواردات الجزائرية، بل أنها تقارب مجمل التعاملات الجزائرية و الدول الأربعة المتبقية بـ11.61 مليار دولار مقابل 7.29 مليار دولار للصين و حدها و هذا مؤشر قوي عن مدى قوة التواجد الصيني بالجزائر و حتى من حيث رغبة صناع القرار بالجزائر في الوصول لهذا المستوى من التعامل الاقتصادي.

2. العلاقات الصينية التونسية:

تميزت بداية العلاقات بالدعم الصيني لتونس ولو بوتيرة بطيئة، حيث شكل دعم الصين لحركة الاستقلال التونسية قبل استقلال تونس 1956 ومناصرة الصين وتونس معا للثورة الجزائرية 1954-1962 عاملا أساسيا في ارتباط العلاقات التونسية-الصينية، رغم التباين بين النظامين السياسيين، وتحفظ الحكومة التونسية من النشاط والمقاربة الصينية في إفريقيا والعالم ككل. حيث شهدت فترة الخمسينات تشكل أولى نواة جمعية الصداقة الصينية التونسية، بالموازاة مع التحرك الدبلوماسي بين الدولتين[2].

تطورت العلاقات الصينية التونسية عقب جملة من الأحداث تمثلت أهمها في: الدعم التونسي للثورة الجزائرية سواء على الصعيد المادي والمعنوي، بالإضافة إلى فتح الحدود التونسية للجبة الشرقية للثورة الجزائرية، والسماح لمقر الحكومة الجزائرية المؤقتة بالتواجد والنشاط بتونس. كما أن هجوم

[1]. بيانات الديوان الوطني للإحصائيات 2017، الموقع الالكتروني:"WWW.ONS.DZ".
[2]. كلمة رئيس جمعية الصداقة الصينية التونسية السيد: محمد الجبالي، بمناسبة الملتقى الدولي الموسوم بـ" مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية العربية"، جامعة الجزائر 3، يوم 30 أكتوبر 2018.

فرنسا على قاعدة بنزرت التونسية في يوليو "جويلية" من سنة 1961 وإدانة الصين لهذا الهجوم كان له الأثر البالغ في تقوية العلاقات الصينية التونسية.

توج التقارب الصيني التونسي وصل في فيفري من سنة 1964 إلى حد لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. تقارب فتح صفحة جديدة في العلاقات الصينية التونسية. حيث صرح الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة قائلا: "مهما كانت خلافاتنا فإن عزل شعب عظيم مثل الشعب الصيني، ودولة عظيمة مثل الدولة الصينية، ليس شيئا جميل للسلم والأمن الدوليين".

لكن سرعان ما انقطعت هذه العلاقات سنة 1967 بسبب تحفظ تونس المستمر اتجاه المقاربة الإيديولوجية الدولية للصين، ليعود الدفء إلى العلاقات بين البلدين سنة 1971 في ظل بحث الصين على الدعم الكمي لاستعادة مقعدها الدائم في مجلس الأمن.

الانسجام السياسي أدى إلى مضاعفة كثافة الزيارات والاتصالات بين البلدين وتطوير التبادل الثقافي والتعاون الاقتصادي والتجاري، وصل مستوى التبادل التجاري إلى أكثر من 820 مليون دولار في سنة 2008، وعدد المشاريع المبرمجة في التعاون التونسي- الصيني إلى أكثر من 40 مشروعا، بما فيها ما تم إنجازه مثل قناة مجدرة، مركبات رياضية، مركز ثقافي، بناية الأرشيف الوطني، ومشاريع في الاتصال والبناء هي في طريق الانجاز. كل هذه المشاريع وأخرى ساهمت في رفع مستوى التبادل بين البلدين ليصل الى مبلغ 2 مليار و580 مليون دولار سنة 2010.[1]

ما كان لتونس مع بداية ما يسمى بالربيع العربي من مواقف لم تنسجم مع توجهات الصين، خاصة موضوع دعم تونس للتدخل الأجنبي في ليبيا وهو ما يهدد المصالح الصينية بالمنطقة. رغم ذلك فقد شهد التعاون الاقتصادي الصيني التونسي في السنوات الأخير تطورات متزايدة، ذلك الراجع إلى عودة الانسجام في الموافق بين الدولتين.

[1]. إسماعيل دبش، الحزام والطريق في أفاق العلاقات العربية الصينية، الدورة الخامسة لمؤتمر الصداقة الصينية العربية، بكين، 6 و7 نوفمبر 2017. ص 12.

3. العلاقات الصينية المغربية:

في خضم موجة التحرر في خمسينيات القرن الماضي، نشأت العلاقات المغربية الصينية. وذلك من خلال دعم الصين لحركات التحرر والتي منها حركة التحرر المغربية بطبيعة الحال، وبعد استقلال المغرب تواصل التقارب الصيني المغربي، من خلال دعم الثورة الجزائرية. حيث زار عدد من الوفود المغربية الصينية خلال سنتي 1958 و1959، ما فتح المجال لتعاون اقتصادي وتجاري بين الصين والمغرب وخاصة في مجال السلع الاستهلاكية والموارد البحرية.

وخلال فترة الستينات شهدت العلاقات بين الطرفين فتورا؛ بداية بإبعاد حكومة عبد الله إبراهيم في مارس من سنة 1960 ذو التوجه الداعم لحركات التحرر والاستقلال والمنسجم مع التوجه الصيني، وبعدها وفاة الملك محمد الخامس يوم 26 فيفري 1961 والذي كان بدوره شخصا أكثر ميلا للنشاط التحرري بحكم أنه عانى من ويلات الاستعمار، إذ تم نفيه إلى مدغشقر من طرف الاستعمار الفرنسي، نتيجة مواقفه هذه. وبموته وتولي ابنه الحسن الثاني مقاليد الحكم، والذي أظهر ميلانه وانسجامه مع الغرب، ما أدى إلى تسجيل فتور في العلاقات بين الطرفين خلال فترة الستينات من القرن الماضي.

لكن وخلافا للفترة السابقة، فإن العلاقات الصينية المغربية في السبعينات تميزت بالانسجام والتوافق في المواقف السياسية الإقليمية والدولية، وخاصة ضد النفوذ السوفياتي. قضية التشابا بالكونغو عمقت هذا التقارب الصيني-المغربين حيث أن المغرب والصين دعمتا نظام مبوتو ضد متمردي شابا بالزائير سابقا (مارس 1977).

خلال الثمانينيات من القرن الماضي، تطورت العلاقات المغربية الصينية حيث تميزت بتبادل زيارات على أعلى مستوى بما فيها زيارة الوزير الأول الصيني **زاو زيانغ** إلى المغرب سنة 1982، وزيارة الوزير الأول المغربي **معطي بو عبد الله** إلى الصين في نفس السنة. انعكس ذلك، اقتصاديا لتصبح المغرب شريك تجاري

هام للصين وتضاعف ذلك، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ليصل مستوى التبادل التجاري إلى حوالي 336 مليون دولار سنة 2000 وحدها[1].

4-العلاقات الصينية الليبية:

استقلال ليبيا سنة 1950 لم يتبعه استقلالية عن الغرب في سياستها الخارجية، بل خلافا لذلك، استمر النفوذ والتواجد الغربي القوي في ليبيا، بما فيها قواعد عسكرية كبرى أمريكية وبريطانية ومتعددة، حتى تغير النظام في الفاتح من سبتمبر 1969. ضمن هذا النفوذ الغربي والتوجه في سياسة ليبيا الخارجية، لم تتطور العلاقات بين ليبيا والصين إلا بعد تغير النظام في 1969 على يد معمر القذافي. هذا الأخير ساند الصين ودعم حقها في استرجاع مكانتها في الأمم المتحدة.

تميزت العلاقات الصينية الليبية بمرحلتين الأولى قبل ثورة 1969 حيث لم تقم علاقات بين الجانبين بسبب ولاء ليبيا للغرب بشكل كلي وهو ما عارض مصالح الطرفين، والثانية بعد ثورة 1969 بقيادة معمر القذافي والتي شهدت انطلاقة العلاقات بين الطرفين.

تعمقت العلاقات بين ليبيا والصين أكثر في الثمانينيات بعد بداية الحصار المكثف للغرب على ليبيا ودعم الصين لليبيا لمواجهة الحصار، بالإضافة لموقف ليبيا المتطور في التعامل مع الخلاف السوفياتي-الصيني. ضمن هذا التوجه والمقاربة، استطاعت ليبيا أن تكسب الصين بجانبها كقوة دعم ومساندة ضد هجوم الولايات المتحدة عليها في أبريل سنة 1986، الصين أدنت الاعتداء بشدة، وعبرت عن انشغالها العميق لهذا التحول في العلاقات الدولية.

في هذه الفترة تكثفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وليبيا، وخاصة في فترة الحصار على ليبيا مما ضاعف من دعم استمرار المشاريع الليبية وبالأخص في مجال الفلاحة والري لتصبح ليبيا قبل 2011 ثاني شريك اقتصادي للصين بعد الجزائر في المغرب العربي. الإطاحة بنظام العقيد معمر

[1]. إسماعيل دبش، الحزام والطريق في أفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سابق، ص 14.

القذافي ودخول ليبيا في أزمة كان على حساب شركاء هامين لليبيا وفي مقدمتهم الصين، التي بالكاد تمكنت من إنقاذ خبرائها وعمالتها من ليبيا[1].

4. العلاقات الصينية الموريتانية:

بعدم وتأثير غربي فإن موريتانيا ومباشرة بعد استقلالها في يوم 28 نوفمبر 1960، أقامة علاقات دبلوماسية مع تايوان. ولكن هذا الأمر لم يدم طويلا حيث وأنه خلال سنة 1965 تمت مباشرة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين بشكل رسمي، ومع حلول سنة 1967 شهدت العلاقات بين الطرفين زيارة أول رئيس الموريتاني المختار ولد دادة إلى الصين. هذه الزيارة التي تبعها دعم صيني لموريتانيا بالمعدات والتجهيزات الفلاحية، إضافة إلى دعم موريتانيا في تجهيز وبناء المدارس والثانويات وتطوير العلاقات التجارية بين الطرفين لتصل إلى 9.5 مليون دولار سنة 1969 بدلا من 0.8 مليون دولار سنة 1966. كما دعمت الصين موريتانيا بـ 3000 طن من الحبوب وبناء مستشفى جاهز بنواقشط، وإرسال بعثات طبية سنوية إلى موريتانيا وصلت سنة 1976 إلى 226 طبيب، كما قدمت الصين قرضا إلى موريتانيا بقيمة 59 مليون دولار بدون فوائد لبناء موانئ نواقشط.

التقارب الصيني-الموريتاني الايجابي والدعم الصيني لموريتانيا شكل حافزا ودافعا للحكومة الموريتانية للوقوف بجانب الصين في استرجاع مكانتها في الأمم المتحدة سنة 1971.

وخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين شهدت العلاقات الثنائية بين الطرفين تطورا متزايدا، بما فيها تبادل الزيارات على مستوى قيادات البلدين، بما فيها زيارة نائب الوزير الأول الصيني **لي بانغ** إلى موريتانيا سنة 1984، ووزير الخارجية الصيني **تانغ جيا كسوان**، ووزير التجارة **زو كان** سنة 2002، ومن الجانب الموريتاني زيارة الرئيس ولد الطايع سنتي 1986 و1993، وزيارة وزير التجارة سنة 2000. الهدف

[1]. إسماعيل دبش، نفس المرجع، ص ص 15 16.

من تبادل الزيارات كان تعميق التعاون خاصة في مجال الصيد البحري، واستغلال المعادن الموريتانية، والتنقيب عن النفط، وبناء النبى التحتية وغيرها من المشاريع المثمرة للجانبين.

في هذا الإطار صرح السفير الصيني بموريتانيا السيد **زهانغ جيانغو Zhang Jianguo**: " تعد الصداقة الصينية الموريتانية نموذجا للصداقة الصينية الإفريقية". وأردف قائلا عن حجم التعاون الصيني الموريتاني:" في موريتانيا يمكن رؤية أحد مشاريع المساعدات الصينية بعد كل كيلومتر"[1]، وهذا ما يبرز حجم وضخامة التواجد الصيني في موريتانيا.

أما في الجانب الاقتصادي فقد تطور التعاون بمرور السنوات، إلى أن وصل لغاية تدعيم الصين مؤخرا لموريتانيا بمبلغ 470 مليون دولار لبناء خط سكك حديدية طوله 430 كلم.

وفي خضم هذا التعاون الاقتصادي المثمر بين البلدين، وبعد اختتام منتدى " الحزام والطريق " للتعاون الدولي الذي عقد في بكين سنة 2017. بدأ وزير الخارجية الصيني **وانغي** زيارته لإفريقيا، حيث كانت موريتانيا محطته الأولى في زيارته. إذ تعد هذه أول زيارة لوزير خارجية صيني لموريتانيا منذ 17 عاما، مما يرمز إلى فتح صفحة جديدة للعلاقات الثنائية. وبهذه المناسبة نشرت وكالة الأنباء الموريتانية و"صحيفة الرؤية" مقالة للسفير الصيني لدى موريتانيا جاء فيها:

"منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وموريتانيا عام 1965 ورغم التغيرات الكثيرة وتقلبات المستمر في الوضع الدولي، حافظت العلاقات الثنائية بين البلدين على مستوى عال وبجودة عالية في مستوى العلاقات، أن الصداقة بين الصين وموريتانيا والشعبين طويلة الأجل، إن البلدين إخوان وصديقان وشريكان على أساس الثقة المتبادلة والتعاون المخلص يتقاسمان السراء والضراء دائما. إن الشعب الصيني لن ينسى أبدا الدعم الموريتاني لاستعادة الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، ولن ينسى تمسك الحكومة الموريتانية الدائم بمبدأ الصين الواحدة، ولن ينسى أبدا موقف الحكومة

[1]. كلمة السفير الصيني لدى موريتانيا، السيد: زهانغ جيانغو Zhang Jianguo، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانطلاق علاقة الصداقة والتعاون بين حزب الاتحاد من اجل الجمهورية، والحزب الشيوعي الصيني. بالعاصمة الموريتانية نواقشط، في 30 مارس 2017.

الموريتانية والحزب الحاكم العلني لدعم الصين بشأن قضية بحر الصين الجنوبي وغيرها من القضايا. كما أن الصين حكومة وشعبا أيضا تعامل موريتانيا بالصداقة المخلصة وتبذل قصارى جهودها لدعم الاستقلال الوطني الموريتاني والتنمية الاقتصادية بقدر الاستطاعة. ومنذ 52 عاما من إقامة العلاقات الدبلوماسية وصل عدد المشاريع التي تم بناؤها بالمساعدة الصينية في موريتانيا إلى 99 مشروعا منها 83 مشروعا قد انتهى، وتم تقديم أنواع مختلفة من المساعدة المالية لأكثر من 5.4 مليار يوان صيني. كثيرا ما سمعت منذ أن جئت إلى موريتانيا: سترى مشروعا صينيا في نواكشوط لكل كيلومتر. وعلاوة على ذلك ترى المستشفيات والموانئ والملاعب والطرق والمشاريع البلدية والمباني المكتبية التي تم إنشاؤها بالمساعدة الصينية في كل مكان في نواذيبو وكيفة وسيليب ابيونيما، منها يعتبر ميناء الصداقة في نواكشوط أكبر مشروع صيني لمساعدة أفريقيا في بلد واحد وكانت مدة البناء تمتد لـ40 عاما. كما بعثت الصين 32 دفعة من فريق طبي إلى موريتانيا وتم بناء المركز الصيني الوحيد للعيون في إفريقيا. وهذا يجسد الصداقة العميقة للشعب الصيني إلى الشعب الموريتاني بشكل كامل[1].

II. مبادرة الحزام والطريق آلية جديد لتنمية العلاقات بين الطرفين:

تتضمن مبادرة الحزام والطريق العمل على تعميق التفاهم وتكثيف التنسيق وتعزيز التواصل والحوار وتطوير التبادل الاقتصادي والتجاري لتعزيز تنمية بناء ومستدامة (تفاعل الاقتصاد والتنمية والتجارة والاستثمار) عبر أسيا وأوروبا وإفريقيا من خلال شبكة مواصلات برية وبحرية وجوية لتنقل الأفراد ونقل الموارد الأولية والمنتجات الاقتصادية والصناعة والتكنولوجيا (طرق برية وبحرية، جسور، سكك حديدية، موانئ، مطارات ...) إضافة الى تكثيف إنشاء المناطق الحرة وترابط أنابيب النفط الغاز ومسالك الطاقة الكهرباء وشبكات الإعلام الآلي وكل ما يدعم البنى التحتية الاقتصادية. مشاريع تقوي

[1]. وكالة الأنباء الموريتانية، مقال السفير الصيني بموريتانيا بمناسبة زيارة وزير الخارجية الصيني الى موريتانيا، 19 مايو 2017.
- ومقال منشور أيضا بصحيفة الرؤية أحدى أكبر الصحف الموريتانيا.

تنسيق السياسات وتعمق البني الأساسية وتسهل التبادل الاقتصادي والتجارية التداول النقدي أو المقاضية مقابل السلع والمنتجات والاستثمار وتعمق التفاهم بين الشعوب وتعزز الحوار الثقافي والحضاري القائم على السلم والأمن.

مبادرة الحزام والطريق عبر عنها الرئيس الصيني **شي جيبينغ** في محاضرة له بجامعة نزار بابيف (كازاخستان : 7 سبتمر 2013)، حيث صرح بهذه المناسبة قائلا:

"منذ ألاف السنيين، على طريق الحرير القديم...، سجلت مختلف البلدان معا صفحات خالدة من الصداقة. دل تاريخ التبادلات لأكثر من 2000 سنة أنه بالتمسك بالتضامن والثقة والمنفعة المتبادلة والتسامح .. والتعاون المشترك، يمكن للدول المختلفة الأعراق والمعتقدات الدينية... التمتع بالسلم معا والتنمية سويا، ويعتبر ذلك إلهاما ثمينا قدمه لنا طريق الحرير القديم.

نأمل في العمل ... سويا من أجل تعزيز الثقة المتبادلة، وتوطيد الصداقة وتعزيز التعاون وتشجيع التنمية والازدهار المشترك ... نحترم طرق التنمية والسياسات الداخلية والخارجية للدول ... ولن نتدخل في الشؤون الداخلية للدول ... يمكننا البدء في العمل على تعزيز التواصل وربط التجارة والتداول النقدي والاتصالات الودية بين الناس ...."[1].

تهدف مبادرة الحزام والطريق الى تجاوز الخلافات والحروب ووضعت حد للأزمات وإعطاء الأولية القصوى لتعاون اقتصادي قائم على تأسيس شروط التنمية في محيط إقليمي ودولي يسوده السلم والأمن بعيدا عن الحروب والصراعات التي يشهدها العالم خاصة عبر الممرات والمناطق التي رسمتها مبادرة الحزام والطريق، برا الخلاف أو الصراع الهندي الباكستاني: قضية كشمير، التنافس حول بحر القوقاز والوضع في أسيا الوسطى ككل، أفغانستان، الخلاف والصراع المتزايد بين روسيا وأوربا خاصة التدخل الغربي في المحيط الجيو سياسي الحيوي لروسيا: أوكرانيا بولونيا ...، تركيا والحرب ضد الأكراد الأزمة

[1]. شي جين بينغ، حول الحكم والإدارة، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 2014، ص 307.

السورية، الوضع في العراق، فلسطين، الإرهاب في مصر وتصاعد الخلاف المصري الإثيوبي حول استغلال نهر النيل، الأزمة الليبية، الساحل الإفريقي ....) وضع عبر عنه الرئيس الصيني **شي جينبينغ** في منتدى الحزام والطريق ببكين (14 ماي 2017) "إن طرق الحرير القديمة ازدهرت في أوقات السلم لكنها فقدت في أوقات الحرب، والسعي وراء مبادرة الحزام والطريق يتطلب إيجاد بيئة سليمة ومستقرة"[1].

تشمل مبادرة الحزام والطريق كذلك الطرق والممرات البحرية انطلاقا من الشمال الشرقي لصين مرورا بالمحيط الهادي والهندي ووصولا الى البحر الأحمر وشرق إفريقيا والعالم العربي لتصل الى البحر الأبيض المتوسط. هذا الأخير الذي تشكل الجزائر في جنوبه الموقع الاستراتيجي الأهم للتواصل والترابط الصيني المغاربي-الأوروبي، والصيني المغاربي-الإفريقي، من خلال الطرق البرية الجاهزة كطريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء.

في إطار الشراكة المثمرة بين الطرفين الجزائري والصيني، يبرز نموذج رائد حول الأهمية الجيوسياسية للجزائر من موقع مبادرة الحزام والطريق. والتي تتجسد من خلال ميناء شرشال الذي يتربع على مساحة 2000 هكتار و قدرة استيعاب ضخمة تصل إلى 7 مليون حاوية و أكثر من 35 مليون طن من السلع سنوياً ، بإشراف شركة مقاولة البناء الصينية China State Construction Engineering والشركة الصينية للموانئ China Harbour Engineering ، ليستمر التواجد الصيني إلى التسيير المشترك مع الجزائر فيما يتعلق بنشاط الميناء من طرف مؤسسة شنغهاي الصينية للموانئ Shangahai Ports . انطلق المشروع في مارس 2017 و المرتقب أن ينتهي قبل 2020 . هذا مؤشر جد ايجابي عن الرغبة الجزائرية في إعطاء مبدأ الأفضلية لدى الشركاء الصينيين[2].

[1]. صحيفة دنيا الوطن، فلسطين: 14 ماي 2017.
[2]. كلمة السفير الصيني بالجزائر السيد: يونغ غوانغ Yang Guangyu، بمناسبة مرور ستون سنة على العلاقات الجزائرية الصينية، جامعة الجزائر3، 7 ماي 2018.

III- مستقبل العلاقات الصينية-المغاربية:

لقد ألف العرب أن تكون الصين صديقهم كما ألفوا أن تكون علاقاتهم مع الصين ناعمة ليس فيها توتر على مختلف المستويات، وبرغم التحفظات الأيديولوجية التي كانت لبعض العرب على انتشار الأيديولوجية الشيوعية في الوطن العربي إلا أن ذلك لم يحل دون تنامي هذه العلاقات على مختلف المستويات.

ففي ظل تراجع الصين عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر والايدولوجيا الشيوعية خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث أصبح هم الصين الجديد هو التنمية الاقتصادية، من أي مصدر وبأية وسيلة، وفقا لأي منهج اقتصادي سواء كان منهج كارل ماركس أو منهج ريكاردو أو منهج كينز، سواء جاءت المساعدات الاقتصادية من روسيا الشيوعية سابقا أو جاءت من اليابان الإمبريالية التي اعتدت على الصين وأضرت بأمنها الوطني وذاتيتها القومية، أو جاءت هذه المساعدات من أمريكا زعيمة الإمبريالية. وعلى حد قول فيلسوف الصين وباني نهضتها الحديثة **دنج شياو بنج**: "لا يهم لون القطة طالما تصطاد الفئران" فالهدف هو التنمية والسعي من أجل بناء قوة الصين بغض النظر عن الوسيلة[1].

يجب التركيز فيما يحص مستقبل العلاقات الصينية-المغاربية على نقاط جملة، نوجزها في ما يلي:

1. المصالح المغاربية في التعاون مع الصين:

نظرا لتاريخ العلاقات الطويل بين الصين والدول المغاربية، فإن مستقبل العلاقات الثنائية وحاجة المغرب للصين تتزايد من يوم إلى أخر حيث أنه وفي ظل انتهاء الحرب الباردة منذ عام 1990 وتزايد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، نظرت الدول المغاربية بكل جدية لتقوم الصين بدور فاعل في دعم قضاياهم على المستوى الدولي، لكن الصين التي خرجت من الحرب الباردة لتواجه الانفتاح والعولمة كما هو حال دول المغرب العربي حافظت على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية عموما و المغاربية على وجه

[1]. محمد نعمان جلال، العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين، مجلة الصين اليوم، العدد 4 لعام 2003.

الخصوص دون أن تتمسك بسياساتها السابقة.ولعل أبرز المصالح التي تصبو الدول المغاربية إلى تحقيقها من خلال التعاون مع الطرف الصيني، خاصة خلال السنوات المقبلة تتمثل أساسا في:

1- تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق استقراراً سياسياً لدى مختلف دول المغرب العربي، وهذا التنمية الاقتصادية ستساهم من دون أدنى شك في معالجة نسبة كبيرة من مشاكل الفقر والبطالة في معظم البلاد المغاربية. بحيث يجب الاستفادة من التكنولوجية الصينية ذات التكلفة الأقل والمكننة في الصناعات الصغير والمتوسطة. وقد أثبت الصينيون استعدادهم لإقامة شراكة ضمن ذلك مثل التعاون الصيني الجزائري في انجاز مصنع لتكرير البترول بأدرار في أقصى الجنوب الجزائري، بالإضافة إلى منشات صناعية وتكنولوجيا في مجالات متعددة "الطاقة، الصناعة، السكك الحديدة، الطرقات، الخزف، الفلاحة والري، النسيج، إضافة إلى اكتساب الدول المغاربية للتجربة الصينية في مجال البناء والعمران....[1]

2- تطوير الدور المغاربي بفضل الدعم الصيني في رسم مستقبل دول شمال إفريقيا والقارة الإفريقية ككل وحتى المشاركة في صنع سياسات النظام الدولي، لبناء نظام دولي يتمتع بالنزاهة والعدالة، وهذا بالنظر إلى الثقل الصيني في عالم اليوم، إذ تتمتع الصين بدور نافذ في الأمم المتحدة وتملك مقعدا دائما بمجلس الأمن، خاصة وأن دول المغرب العربي لعبت دورا مهما في استرجاع الصين لمعقدها الدائم من تايوان سنة 1971.

3- الاستفادة من المزايا والفرص التي توفرها مبادرة "الحزام والطريق"، إذ تعتبر دول المغرب العربي محطة وهدف في غاية الاهمية في إستراتيجية مبادرة "الحزام والطريق"، ما يمثل هذا فرصة سانحة لدول المنطقة للاستفادة من المبادرة، في ثلاثة مجالات على وجه الخصوص:

[1]. إسماعيل دبش، الحزام والطريق في أفاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سابق. ص 18.

- **البني التحتية**، والتي تعتبر الركيزة الاولى لبناء اقتصاد قوى. وبالاستفادة من هذه المبادرة يمكن للدول المغاربية تشكيل قاعدة تحتية صلبة يستند عليها اقتصاد كل دولة لتحقيق الوثبة النوعية المرجوة.
- **فرص العمل**، إذ تتيح المبادرة توفير العديد من مناصب الشغل، والتي يجب استغلالها في خفض معدلات البطالة المرتفعة في المنطقة.
- **نقل التكنولوجيا**، حيث أصبح من الواضح بأن الصين اليوم أصبحت تملك تكنولوجيا عالية الدقة وفي شتى المجالات. والانخراط في المبادرة يفسح المجال للدول المغاربية للاستفادة من هذه التكنولوجيا في أحسن الظروف[1].

4- تطوير التعاون الصيني-المغاربي في مجالات الأمن في البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل بما يحقق التوازن مع التواجد والسيطرة الأميركية والأوروبية على المنطقة، حيث يسيطر الأسطول السادس الأمريكي على البحر الأبيض المتوسط، كما نشهد تواجد فرنسي بارز في مالي، دون أن ننسى عديد القواعد الأمريكية المنتشرة في مختلف الدول الإفريقية والعربية، ورغم الوجود العسكري والأمني المحتشم للصين خارج حدودها الوطنية، إلا أن وزنها وثقالها الدولي بالإضافة إلى الحديث عن إنشاء أول قاعدة عسكرية صينية بقارة إفريقيا وتحديدا في دولة جيبوتي، يجعل من فرضية تطوير التعاون الأمني بين الدول المغاربية والصين مستقبلا واقعا يفرض نفسه وبقوة.

5- الاستفادة من تطور القوة الاقتصادية الصينية والنمو الاقتصادي المتسارع، في تنمية وتطوير القدرات الاقتصادية لدول المغرب العربي، بما يتماشى والواقع الدولي الحالي، وهو الهدف المرجو أساسا في العلاقات مع عملاق اقتصادي كبير كالصين. وعلى الرغم من تراجع التواجد الصيني في بعض دول المغرب العربي منذ سنة 2011 بسبب ما يعرف بـ"الربيع العربي"، وعلى وجه الخصوص في كل من ليبيا

[1]. مداخلة وزير خارجية السودان ومستشار الرئيس السودان سابقا **مصطفى عثمان إسماعيل**، خلال الملتقى الدولي الموسوم بـ" مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية العربية"، ، جامعة الجزائر 3، يوم 30 أكتوبر 2018.

وتونس. إلا التعاون الاقتصادي بين الطرفين والاستفادة من التجربة الصينية يعد أمرا حتميا ولا مفر منه.

2. المصالح الصين من مد جسور التعاون مع دول المغرب العربي:

على مستوى التعاون والتبادل والدعم فان دول المغرب العربي يمكن لهم أن يقدموا خدمة للصين في تحقيق العديد من مصالحها، ومن ابرز ذلك:

1- التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق المغاربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين. حيث تعد دول المغرب العربي سوقا استهلاكية مفتوحة بامتياز أمام المنتجات الصينية، حيث يبلغ عدد سكان المنطقة حوالي 100 مليون نسمة، ما يشكل عامل مهم لتصريف المنتجات الصينية إلى الدول المغاربية، وهو ما يعد حافزا مهما للصين في مستقبل علاقاتها مع دول المغرب العربي.

2- كما تعد دول المغرب العربي مصدرا مهما للطاقة، فعلى الرغم من محدودية الاعتماد الصيني على دول المغرب العربي في مجال الطاقة، بالنظر إلى التعامل في هذا المجال بشكل كبير مع دول الخليج العربي والتي تعد المصدر الأول في العالم للطاقة إلى الصين. إلا أن المصادر الطاقة المغاربية تعد البديل الأمثل الذي تعتمد الصين عليه لتلبية الطلب الداخلي المتزايد على الطاقة في ظل ارتفاع معدلات النمو السنوية، ووسيلة لتحرر من الضغوط الغربية الكبيرة على منطقة الشرق الأوسط وما تشهده من اضطرابات تهدد بشكل فعلي مصادر الطاقة الصينية في المنطقة.

وعلى هذا الأساس تسعى الصين مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية الى البحث عن دول جديدة تمدها بما تحتاجه من النفط، وبذلك تضمن تعدد المصادر بما يؤمن لها الحصول على

الطاقة وباستمرار. بهذا ظهرت المنطقة المغاربية، كبديل مهمة لمصادر الطاقة، الامر الذي يزيد من أهمية المنطقة بالنسبة للصين[1].

3- دعم الصين كقوة دولية اقتصادياً وسياسيا في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور. لذا تتجه الصين دوما إلى دول الجنوب باعتبارها الحليف الاستراتيجي والتاريخي للصين، والتي من ضمنها دول المغرب العرب بطبيعة الحال.

4- من منطلق أن المغرب العربي هو محطة إستراتيجية تحوى مناطق بحرية مهمة "البحر الأبيض المتوسط، المحيط الأطلسي، مضيق جبل طارق" تؤهلها لأن تكون موقعا مهما للتعاون الصيني الإقليمي والدولي. إذ تعتبر المنطقة المغاربية بواب الصين الشمالية على إفريقيا، والقاعدة الإستراتيجية التي تنطلق منها العالم الغربي وعلى وجه الخصوص نحو أوروبا الغربية، ما يجعل أهمية المنطقة بمكان في مستقبل الاقتصاد الصيني وتوجهه العالمي. هذه الأهمية دفعت الصين لأن تضع المنطقة ضمن أهم محطات مبادرة "الحزام والطريق"، وميناء شرشال بالجزائر خير دليل على ذلك، إذ يمتد الميناء على مساحة والذي هو قيد الإنشاء على مساحة 2000 هكتار وقدرت استيعاب تتجاوز 7 ملايين حاوية وأكثر من 35 مليون طن من السلع سنويا[2].

5- فتح المجال للتبادل والتلاقح الثقافي بين الصين ودول المغرب العربي وتحقيق الإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير قواعد التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كإستراتيجية إنسانية عامة. بالإضافة إلى العمل على فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي فيظل هيمنة الحضارتين الأمريكية والأوروبية (الحضارة الغربية) على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي ومؤسساته المختلفة.

[1]. لمزيد من التفاصيل أنظر: علي حسين باكير، التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات، بيروت: دار المنهل، ط 1، 2010. ص 116.
[2]. اسماعيل دبش، الحزام والطريق في افاق العلاقات العربية الصينية، مرجع سابق، ص 19.

في هذا الاطار فإن الصين تعمل على تفعيل التبادل الثقافي والحضاري بين الطرفين، إذ تستقبل سنويا العديد من الطلبة والباحثين وتمنح لهم منح دراسية الى الصين. كما يقوم الطرفان بإقامة ندوة وملتقيات علمية وفكرية لتعريف بثقافة الصينية في المنطقة المغاربية والتعريف بالثقافة العربية والمغاربية في الصين[1]. وفي هذا الصدد فإن الصين هي ضيفة الشرف في الصالون الدولي 23 للكتاب بالجزائر، إذ تم عرض ما يزيد عن 10.000 عنوان، أغلبها مترجم الى اللغة العربية، الفرنسية والانجليزية[2].

3. الإشكالات التي تعترض مستقبل العلاقات الصينية-العربية:

رغم التقارب والتجانس الصيني المغاربي، فإن هذا لا يمنع من وجود عدة عقبات ومطبات تقف حائلا وعائقا أمام تطور ونمو هذه العلاقات، فبقدر ما على الصين والدول المغاربية التفاؤل بخصوص مستقبل علاقاتها مع الصين، بقدر ما ينتظرها من العمل الجاد و الدؤب في سبيل تذليل العديد من العقبات للوصول بهذه العلا قات إلى المستوى المطلوب والمرجو. حيث تتمثل أهم هذه العوائق في:

1- تقف إشكالية تطور العلاقات الصينية –الإسرائيلية على حساب العلاقات مع الدول العربية كحجر عثر في حاضر ومستقبل العلاقات الصينية المغاربية، حيث شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية تطورا مطردا منذ بدأ سياسة الصين الانفتاحية سنة 1979، وهو ما يقف في وجه تطور ونمو العلاقات مع دول المغرب العربي، بالنظر إلى مكانة القضية الفلسطينية في العالم الإسلامي والعربي ككل. غير أن هذا التوجه الصيني الجديد قد نالت منه إسرائيل حظاً وافراً بتنامي العلاقات الصينية – الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، الأمر الذي أضعف التحالفات العربية على

[1]. مداخلة الدكتور مسعود ضاهر، بعنوان "المتغير الحضاري في العلاقات العربية الصينية"، بمناسبة الملتقى الدولي الموسوم بـ" مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية العربية"، جامعة الجزائر 3، يوم 30 أكتوبر 2018.

[2]. تصريح وزير الثقافة الجزائري السيد: عزالدين مهوبي، بمناسبة إفتتاح الصالون الدولي 23 للكتاب، الجزائر، يوم 29 أكتوبر 2018.

الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية، وكشف ظهر الموقف العربي في الأمم المتحدة أمام الضغوط والإملاءات الأمريكية والتجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة.

2- مشكلة الصحراء الغربية واختلاف وجهات الرؤى حولها بين الجزائر والمغرب، ما يضع الصين أما معضلة الموازنة بين المصالح الاقتصادية لها بالمنطقة والموازنة بين الاختلافات الأيديولوجية لدول المنطقة حول قضية الصحراء الغربية.

3- غياب قنوات اتصال وتواصل مباشرة بين القادة والشعوب في المنطقة المغاربية ونظيرتها الصينية، سواء بسبب صعوبة التواصل اللغوي نظرا لصعوبة اللغة الصينية وغيابها عن المنطقة المغاربية، أو بسبب اعتماد الطرفين المغاربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، وخصوصا الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا (BBCوCNN)، والذي يتسبب غالبا في:

- نقل الصور المشوهة، وتنشئان سوء الفهم لدى كل طرف عن الآخر، مما يزيد الجهل ويعقد العلاقة.

- إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن المنطقة المغربية ودفعها للابتعاد عن الخوض في سياساتها والاستثمار فيها، حيث تعرف المنطقة بالاضطرابات السياسية والتطرف العنيف والراديكالية التي مافتئت وسائل الإعلام الغربية تروجها عن المنطقة، مما يحول دون العمل على تنمية وتطوير العلاقات بين الطرفين.

الخاتمة:

إن الرصيد الكبير الذي تراكم للعلاقات الصينية- العربية خلال أكثر من الستين عاما الماضية يمكن أن يكون قاعدة انطلاق لعلاقات صينية- مغاربية أكثرة قوة وتنوعا في المستقبل، خاصة وأن

الجانبين يؤمنان بأن "السلام والتنمية" هما تيار العصر، وأن حجم المصالح المشتركة بينهما يتنامى بشكل كبير. وحيث أنه وكإجابة على الإشكالية وإثبات لصحة الفرضية، في إن الزخم التاريخي والتناغم الإيديولوجي، بالإضافة إلى الانتماء لعالم واحد مثل قاعدة صلبة تأسست عليها العلاقات الصينية المغاربية، وتطورت وتكيفت مع متخلف التغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي عرفها العالم على مر ستة عقود مرت منذ نشأة العلاقات بين الطرفين.

دون أننسى الإشارة إلى مستقبل هذه العلاقات بين الطرفين، التي يمثل مبدأ العمل المستمر والمتواصل على تطويرها وترقيتها، هدفا منشودا من كلا الطرفين، فالدول المغاربية تمثل لهم الصين شريكا ومستثمرا اقتصاديا متميزا ومهما، كما تمثل المنطقة المغاربية للصين سوقا واعدا ومصدرا بديلا للطاقة في غاية الأهمية، لذا يجب على الطرفين وضع خارطة طريق واضحة المعالم لتذليل مختلف العقبات التي تعرقل بشكل أو بأخر تطور علاقاتهما.

وأخيرا، يقول الصينيون "إن الناس عندما يسيرون معا يشقون دربا جديدا"، ويقول العرب "التمسوا الرفيق قبل الطريق"، ونعتقد أن الصينيين والدول المغاربية قد أحسنوا اختيار رفقاء الطريق وأن سَيرَهم معا لتحقيق تعاون إستراتيجي مربح لكلا الطرفين.

- **مراجع الدراسة:**

1. **المصادر:**

1- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات 2017، الموقع الالكتروني:"WWW.ONS.DZ".

2- الوثيقة الخاصة سياسة الصين اتجاه الدول العربية، جامعة الدول العربية، 2016.

2. الكتب:

1- إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية: مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، الجزائر: دار هومة، 2000.

2- علي حسين باكير، التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات، بيروت: دار المنهل، ط 1، 2010.

3- شي جين بينغ، حول الحكم والإدارة، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 2014.

3. المقالات والمداخلات:

1- إسماعيل دبش، الحزام والطريق في أفاق العلاقات العربية الصينية، الدورة الخامسة لمؤتمر الصداقة الصينية العربية، بكين، 6 و7 نوفمبر 2017.

2- محمد نعمان جلال، العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين، مجلة الصين اليوم، العدد 4 لعام 2003.

3- محمد الجبالي، كلمة بمناسبة الملتقى الدولي الموسوم بـ" مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية العربية"، جامعة الجزائر 3، يوم 30 أكتوبر 2018.

4- مسعود ضاهر، مداخلة بعنوان "المتغير الحضاري في العلاقات العربية الصينية"، بمناسبة الملتقى الدولي الموسوم بـ" مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية العربية"، جامعة الجزائر 3، يوم 30 أكتوبر 2018.

5- مصطفى عثمان إسماعيل، مداخلة خلال الملتقى الدولي الموسوم بـ" مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية العربية"، جامعة الجزائر 3، يوم 30 أكتوبر 2018.

6- صحيفة الرؤية، مقال زيارة وزير الخارجية الصيني إلى موريتانيا، نواقشط: 19 مايو 2017.

7- صحيفة دنيا الوطن، فلسطين: 14 ماي 2017.

8- وكالة الأنباء الموريتانية، مقال السفير الصيني بموريتانيا بمناسبة زيارة وزير الخارجية الصيني إلى موريتانيا، 19 مايو 2017.

9- زهانغ جيانغو Zhang Jianguo، السفير الصيني لدى موريتانيا، كلمة بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانطلاق علاقة الصداقة والتعاون بين حزب الاتحاد من اجل الجمهورية، والحزب الشيوعي الصيني. بالعاصمة الموريتانية نواقشط، في 30 مارس 2017.

10-يونغ غوانغ Yang Guangyu، السفير الصيني بالجزائر، كلمة بمناسبة مرور ستون سنة على العلاقات الجزائرية الصينية، جامعة الجزائر3، 7 ماي 2018.

11- تصريح وزير الثقافة الجزائري السيد: عزالدين مهوبي، بمناسبة إفتتاح الصالون الدولي 23 للكتاب، الجزائر، يوم 29 أكتوبر 2018.

المحور الرابع : محددات السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي

الدبلوماسية الاقتصادية بين التجربة الصينية والتطلعات الجزائرية

Economic diplomacy between the Chinese experience and the algerian expectations

- **الباحث الاول:**

الاسم واللقب: عمر بوجلال

الرتبة العلمية : باحث دكتوراه علوم

المؤسسة المستخدمة : المركز الجامعي احمد زبانة –غليزان

- **الباحث الثاني :**

الاسم واللقب : عائشة سالمي

الرتبة العلمية : أستاذة مساعدة "ا"

المؤسسة المستخدمة : المركز الجامعي احمد زبانة-غليزان

البريد الالكتروني: magic_rings@live.fr

الملخص :

ان التداخل العميق بين الاقتصاد والسياسية يجعل من الاقتصاد أداة سياسية تلجأ اليها بعض الدول من اجل كسب مواقف دول أخرى، لذا يمكننا القول ان الدبلوماسية الاقتصادية تهيمن حاليا على العلاقة بين الصين وافريقيا ، منذ اتباع الصين لسياسة الإصلاح والانفتاح على اقتصاد السوق من خلال البحث عن

شبكات لبلوغها افاق جديدة من التنمية الاقتصادية ، ولكون الجزائر تعتبر فاعل مهم على مستوى قارة افريقيا سعت الى ان تخطو بخطى ثابتة من خلال دبلوماسيتها متتبعة المسار الصيني.

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية، الاقتصاد، السياسة، التنمية، الصين، الجزائر، العلاقات الخارجية.

Abstract :

the deep overlap between the economy and politics, makes the economy as a political tool by some countries to resort in order to gain the positions of other countries,so we can say that's true that economic diplomacy does currently dominate the relationship between China and Africa. Since China's period of reform and opening up, the market economy has unleashed China's energy along industrial value chains and allowed these networks to reach new heights of economic development.And that Algeria is an important actor on the level of the African continent has endeavoured to take a steady pace through the Chinese path.

Key words : Diplomacy, economy, politics, development, China, Algeria, Africa

مقدمة:

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية، او بمعنى آخر استخدام الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية مما يجعل من الضروري ان تعيد دول الجنوب النظر في فلسفتها الخاصة بالدبلوماسية التقليدية، والنظر من كافة المحاور والزوايا في العلاقات بين الدول، مثل المصالح الاقتصادية، متجاوزة بذلك الثقافة والتاريخ واللغات، وهو ما يعرف حالياً بالدبلوماسية الاقتصادية، التي فرضتها العولمة، من خلال وضع أسس ومعايير تتجاوز من خلالها الدول الصعوبات لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة خاصة في ظل انغماس دول الجنوب في الحوار حول المصالح

السياسية، وترك المصالح الاقتصادية ذات الأهمية الكبرى التي ستساهم حتما في القضاء على الصراعات الاثنية والقبلية وترسخ مباديء الديمقراطية والخروج من بوتقة التخلف والفساد. ولا يقتصر أداء الدبلوماسية الاقتصادية على الممثلين الحكوميين ، كوزراء الخارجية، وزراء الاقتصاد، وزراء السياحة، وزراء الاعلام وغيرهم وانما يشارك فيها حتى القطاع الخاص ومجالس رجال الاعمال والمغتربين..

إن البعد الاقتصادي من منطلق توفير شروط خدمة التنمية الوطنية قد احتل ويحتل مكانة مهمة في أجندة الدبلوماسية الجزائرية في مختلف الحقب والمراحل سواء على مستوى التعاون الثنائي مع مختلف دول العالم، أو على المستوى المتعدد الأطراف في المنظمات الإقليمية والدولية من منظور تحقيق المصالح المشتركة في ظل علاقات دولية أكثر عدلا وأقل هيمنة من هذا الطرف أو ذاك.

اذ تبرز أهمية موضوع هذه الدراسة في كون ان دور العمل الاقتصادي لأي دولة في العالم يتوقف على عوامل متعددة بعضها داخلي وبعضها مرتبط بالخارج يحتاج الى دبلوماسية اقتصادية لإنجازه ، إضافة الى أن استخدام الثقل السياسي لأجل تحقيق المصالح الاقتصادية يعد حاليا من بين اسرار تعزيز القوة الشاملة للدولة وتأثيرها على الساحة الدولية، ولعل من بين أهم التجارب الدولية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية نجد " الصين " والتي استندت على مبدأ السلام والتنمية والتعاون وذلك منذ انضمامها الى منظمة التجارة العالمية والتي حقت نجاحات واسعة على صعيد الأمن الاقتصادي المحلي من ناحية ومن ناحية أخرى كونها فاعلا اقتصاديا على الصعيد العالمي .

والجزائر ومنذ الاستقلال سعت القيادات الى تجسيد البعد الاقتصادي في دبلوماسيتها، انطلاقا من السيطرة على الثروات الوطنية وتأميمها والسعي الى تدعيم هذه الخطوات بمساندات دولية لاسيما ما تم التطرق اليه في القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز في الفترة الممتدة ما بين 5-9 سبتمبر 1973[1] اين برزت

[1] محمد بجاوي ، من اجل نظام اقتصادي دولي جديد ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981،ص 22.

بصمات الدبلوماسية الجزائرية بقوة في المجال الاقتصادي هذا بالإضافة الاخذ بأهمية التركيز في آدائها على المباديء الأساسية لتوجهاتها ، وهي القومية العربية، إقامة وتعزيز التعاون جنوب_جنوب، وفي الوقت ذاته السعي الى تحقيق اهداف الحوار بين الشمال والجنوب

وفي خضم هذا الاهتمام نطرح **الإشكالية** التالية: كيف يمكن للجزائر ان تستفيد من الدبلوماسية الاقتصادية للتجربة الصينية؟ مما يحيلنا الى طرح عدد من التساؤلات الفرعية، على غرار : ماهي مقومات الاقتصاد الصيني وكيف استطاعت الصين توظيف هذه المقومات وفق مقاربة دبلوماسية لصالحها؟ وما موقع الجزائر ضمن الدبلوماسية الاقتصادية ؟

ومن البديهي أن تحدد الظاهرة المدروسة المناهج والمقاربات المناسبة لمعالجتها، فلكي نستطيع الإجابة على الإشكالية المطروحة، ومنه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليلها. وللإحاطة بهذا الموضوع، لابد أولا التعريج على التجربة الاقتصادية الصينية واستخلاص العوامل التي تمكن الدول النامية من تحقيق انطلاقها الاقتصادي والاعتماد على دبلوماسيتها في تطوير ذلك:

المحور الأول : مقومات الاقتصاد الصيني :

فمنذ حصول الصين على استقلالها السياسي سنة 1949 م وإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية، عملت على اتخاذ إصلاحات تهدف الى وضع اقتصادها في مسار الانطلاق في ظل نظام اشتراكي قائم على اطلاق سلطة الدولة في الاقتصاد وعلى الاعتبارات الأيديولوجية في تسييره مع التركيز على نموذج التصنيع الثقيل.

غير ان مجمل المحاولات التي تمت في اطار مخططات خماسية متتالية وبالرغم من النتائج المعتبرة التي حققتها الا انها لم تتمكن من بلوغ الهدف المنشود، حتمت اللجوء منذ سنة 1978 م الى الاعتماد على أسلوب جديد

في إدارة الاقتصاد والذي يركز على الفعالية الميدانية بدل الاعتبارات الايديولوجية، وعلى تبني إصلاحات جريئة كانت لها آثارها على تحقيق انطلاق اقتصادي رائد ومتميز بخصوصية صينية بحتة.[1]

كما تعد الصين من بين اغنى دول العالم بالثروات الباطنية والمعطيات الجغرافية، على غرار المساحة الشاسعة والتي تتربع على مساحة 10.500.000 م مربع معظمها مناطق معتدلة تضم سهولا واسعة جدا تطل على المحيط الهادي ، كما تعتبر من بين اغنى المناطق بالمياه الجوفية كما تشتمل على واحد من أطول الأنهار في العالم وهو النهر الازرق، وهذه كلها مؤشرات طبيعية مناسبة للثروة النباتية والحيوانية وكذلك التفوق الكبير على مستوى تصدير هذه الثروة.

اما على الصعيد الاجتماعي فتضم الصين خمس سكان العالم اذ يبلغ عدد سكانها 1.4 مليار نسمة حسب احصائيات لسنة 2015 ، بالرغم من الإجراءات التقييدية لمراقبة نمو السكان والمتخذة منذ سنة 1979، وهذا يدل على ضخامة القوة البشرية ولاسيما اليد العاملة والتي تشكل حوالي 800 مليون شخص.

1-استراتيجية التنمية الصينية:

يعتبر " دينغ شياو بينغ" مهندس هذه الفلسفة التي حققت من خلالها معجزة الصين من خلال استراتيجية مجردة لبناء الاقتصاد الصيني والتي طرحت سنة 1987 على الشكل التالي:

***الخطوة الأولى** وهي مضاعفة مجمل الناتج الوطني عما كان عليه سنة 1980 ، وذلك من خلال العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الشعب سواء عن طريق رأسمال الوطني او الأجنبي ، بأسلوب اشتراكي الهدف، رأسمالي الوسائل والإدارة، وذلك حتى تحل مسألة الامن الغذائي وهو الامر الذي تحقق في نهاية الثمانينات. وقد استند ذلك على العمل على عنصرين أساسيين :

[1] عبد الرحمن بن سانية ، "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، **أطروحة دكتوراه**، تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013، ص 113.

أ-تعبئة الموارد من اجل الصناعة:

اذ استمرت مباديء التنظيم المخطط للاقتصاد، فمنحت الدولة القدرة على تعبئة الموارد وتخصيصها للقطاعات التي تحظى بالأولوية لاسيما القطاع الصناعي ، فصارت الدولة تمول النمو الصناعي باقتطاعات من نواتج المجال الزراعي وكذا توجيه اغلب جهود الاستثمارات في المال الثابت " مبان، آلات وتجهيزات ضخمة الى القطاع الصناعي ، وبشكل حصر تقريبا في قطاعات الصناعات الثقيلة. الى جانب بناء المجمعات الصناعية الكبيرة، قامت الدولة بتشجيع بناء المنشآت الصغيرة خدمة للحاجات المحلية واستخدمت المصادر المحلية من مواد أولية ويد عاملة .[1]

ب-تحقيق الاكتفاء الذاتي:

تعتبر الزراعة في السياسة الاقتصادية للصين القطاع الأول والأكثر أهمية وذلك بسبب التزايد السكاني الكبير ومن أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، لذلك عرفت الصين بعد 1949 إصلاحات زراعية ومجهودات مختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة في هذا القطاع الحساس.

وقد تمكنت الصين بفضل تجربتها الزراعية من أن تحقق تطورا هاما في كمية المحاصيل الزراعية المنتجة بتطبيق المخططات الخاصة بالزراعة و ترقية الأرياف، حتى تمكنت من تحقيق ما يسمى " **القفزة العظمى إلى الأمام** " و اتجهت الصين نحو الاصلاح الزراعي بهدف تحرير الفلاحين من الاقطاع، و شملت العملية 49 مليون هكتار وزعت على 70 مليون أسرة وسمحت هذه العملية بظهور تعاونيات زراعية :

[1] فرنسوا لوموان، **الاقتصاد الصيني** ، تر: صباح ممدوح كعدان ، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010 ،ص 16.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين -ألمانيا

ب-1- **فرق المساعدة المتبادلة 1949- 1951**:

عبارة عن تعاونيات تضم بعض الأسر الفلاحية (قد تصل إلى 10 أسر) و تكون ملكية الأراضي خاصة و التسيير جماعي (تحمل صبغة إشتراكية).

ب-2- **تعاونيات الانتاج الزراعي :1951-1958**:

وهي على نوعين، **التعاونيات الابتدائية أو التعاونيات من النوع الأدنى** ، تتمثل في تجمع الأراضي و وسائل الانتاج بصورة أسهم و تمارس إدارتها بصورة جماعية، و توزع المحاصيل حسب الأسهم و العمل أي أنها تعاونيات شبه إشتراكية تعرف ببراعم الاشتراكية.

وكذا **التعاونيات المتقدمة أو التعاونيات من النوع الأعلى** ، وهي تعاونيات إشتراكية متطورة و تكون فيها الأراضي و وسائل الانتاج ملكية عامة، و يتم توزيع الانتاج وفق الجهد المبذول تطبيقا لمبدأ " كل حسب عمله ".

ب-3- **الكومونات الشعبية 1958-1976**:

و تشكلت على أساس الدمج بين التعاونيات المتقدمة أي أن كل كومونة شعبية تتكون من عدة تعاونيات متقدمة يتم دمجها في وحدة إنتاجية كبيرة متكاملة إقتصاديا تجمع بين الزراعة، الصناعة و التجارة و حتى الميدان العسكري، ميدان التعليم و الميدان الاجتماعي.

و كان هذا تحت شعار "القفزة العظمى للأمام"، و يهدف هذا التنظيم أي الكومونات الشعبية إلى خدمة الزراعة على نطاق واسع واستعمال الوسائل بكثرة و البحوث العلمية و الاستغلال الأمثل للإمكانيات الطبيعية و البشرية الهائلة حيث أنها تملك مساحات واسعة و قوى بشرية هائلة و رؤوس أموال ضخمة و بالتالي يمكنها تحقيق الإكتفاء الذاتي و في إطار هذه الكمونات تم إنجاز مشاريع ضخمة كبناء السدود، شق

الطرق، إستصلاح الأراضي، إيصال الكهرباء، تشجير الأراضي الجبلية و بناء الحواجز الطبيعية دون اللجوء إلى الآلة لأن الأعمال تمت يدويا.

ب-4- مع عام 1976:

تم إلغاء نظام الكمونات الشعبية و تعويضها بالمستثمرات والتعاونيات الفلاحية الفردية أو العائلية التي تقوم بالعمل، الانتاج، التسويق وإختيار نوع المحصول مع تطوير وسائل الانتاج بإستعمال المكننة وإستصلاح الأراضي الموجودة في المناطق الغربية. إذ ركزت السلطات على التكوين تدعيما للثورة الخضراء والعمل على إنجاحها بأنجع الأساليب.

ب-5- مرحلة الانتاج و التحديث :

و تتميز بتأجير أراضي الكمونات للفلاحين، إحداث شركات فلاحية و التخلي النسبي على الإنتاج الموجه مع تشجيع مبدأ التنافس في الانتاج.[1]

***الخطوة الثانية:** وهي العمل على مضاعفة مجمل الناتج الوطني اربع مرات عن عام 980 مع نهاية القرن العشرين وذلك من خلال الاستمرار في التعليم والتثقيف لجميع افراد فريق الإدارة والإنتاج والتسويق ، ولا يتوقف عند مؤهل جامعي، وقد تحقق هذا الهدف عام 1995 قبل موعده المقرر.

***الخطوة الثالثة:** وهي تحقيق التحديث بصورة أساسية ، ووصول معدل نصيب الفرد من مجمل الناتج الوطني الى مستوى البلدان المتطورة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع فلسفة الإصلاح الاقتصادي على أساس أهمية دراسة الجدوى الحقيقية لمشروع وفقا للمعطيات الصحيحة والكاملة قبل البدء العمل،

[1] فرنسوا لوموان ، **مرجع سابق**، ص 17.

ووضع الإطار القانوني والإداري له قبل التشغيل، وعلى أساس التجديد المستمر للإنتاج شكلا وموضوعا، وفقا لمنهج البحث والتطوير.[1]

2-الانفتاح على الخارج :

تميزت التجربة الإصلاحية في الاقتصاد الصيني بالاعتماد على أسلوب " **الانفتاح الاقتصادي التدريجي** "، ففي المرحلة الأولى وبدءا من سنة 1979، أنشئت اربع مناطق خاصة في منطقتي " جوانغ دونغ وفوجيان" بسبب بعدها عن المناطق السياسية والاقتصادية، ومنح للمستثمرين فيها مزايا تفضيلية كالتخفيضات في الضرائب والرسوم الجمركية، وانشاء سوق الأوراق المالية وعدد من البنوك الخاصة، وقد اثمرت هذه التجربة على نتائج جد مشجعة، أدت الى وضع " استراتيجية التنمية الساحلية " كمرحلة ثانية من الانفتاح على الاقتصاد العالمي سنة 1984 وانشأت الصين بذلك 14 مدينة ساحلية مفتوحة على الخارج ، مع إعطاء صلاحيات للسلطات المحلية بتنظيم الاستثمارات الأجنبية دون الحاجة الى الحصول على موافقة الحكومة المركزية في بيكين ولقد نجحت هذه الاستراتيجية في تحويل 80 % من الصناعات الإنتاجية من " هونغ كونغ" الى جنوب الصين في بضع سنوات.[2]

اما في مرحلة ثالثة من سياسة الانفتاح الاقتصادي الصيني بدءا من سنة 1990 ، تم التركيز على تفعيل " مدينة شنغهاي" كمركز للصين الاقتصادي والتجاري والتقني، وإقامة " بودونغ جديدة" التي تمنح مزايا مغرية للاستثمار الأجنبي تفوق ما تمنحه مناطق أخرى، وقد ركزت استراتيجية " شنغهاي" على إعطاء الأولوية

[1] محمد عطية محمد ريحان ، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، **رسالة ماجستير** ، غزة : جامعة الازهر كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012، ص63.

[2]، بلال خميس درويش أبو جرادة ، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى 1949–2000، **رسالة ماجستير** ، الأردن : كلية الدراسات العليا ، 2003، ص51.

للاستمارات ذات الطبيعة التقنية فكانت النتيجة بلوغ معدل النمو في " شنغهاي" نسبة 14 % سنويا وذلك منذ سنة 1991.[1]

ولقد كانت الانعكاسات هذه الإصلاحات سريعة وبشكل إيجابي على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية ومكنت الصين من تحقيق قفة نوعية بمعدلات لافتة هي الأعلى في العالم، ولاتزال تحقق الى اليوم مؤشرات جيدة على مختلف المؤشرات التجارية والمالية والاجتماعية.

3-الاندماج المتوازن : الانفتاح على الاقتصاد العالمي مع المحافظة على الخصوصية :

الملاحظ ان الإصلاحات التي قادت انطلاق الاقتصاد الصيني على تحقيق مزايا اكبر من التجارة العالمية قد ركزت على انفتاح مدروس ومخطط له وفق مراحل متدرجة وذلك إضافة الى ما تم الإشارة اليه سابقا خلال مرحلة الإصلاحات في المدن من كون ان الصين تبنت في انفتاحها على الخارج أسلوبا متدرجا يقوم على اختيار مواقع معينة تكون حقلا لتجارب الاصلاح والانفتاح وفي حالة نجاحها فانه يتم تعميم الامر على مناطق أخرى، وهذا يبين خصوصية منهج الانطلاق الاقتصادي الصيني القائم على التجريب قبل الصياغة النظرية.

4-انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية :

فبعد 15 سنة من المفاوضات الحثيثة تمكنت الصين من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة OMC في 11 ديسمبر 2001 وهذا بعدما ما كانت عضوا سابقا مؤسسا لـ GATT وانسحبت منها سنة 1948 مائلة الى الاتحاد السوفياتي وبالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة تكون الصين قد استكملت حلقات اندماجها في

[1] عبد الرحمن بن سانية ، **مرجع سابق** ، ص 133

الاقتصاد العالمي، معتبرة ذلك الانطلاقة نحو التقدم والمنافسة في السوق العالمية ومواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

هذا الانضمام والذي ان كان يشكل فرصة للصين لاكتساح الأسواق العالمية في المجالات التي تمتلك فيها قدرة تنافسية كالنسيج الذي أصبحت تشكل اول مصدر له عالميا، غير انه وفي المقابل يفرض هذا الانضمام على الصين العديد من الالتزامات، أهمها:

-التحرير وفتح الأسواق لمزيد من المنافسة الأجنبية.

-إزالة كل العوائق امام دخول الشركات الأجنبية وعملها.

-التخلي عن تقديم دعم للصادرات او للمؤسسات المحلية بشكل تمييزي يؤثر على الشركات الأجنبية.

-الغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع المصنعة.

غير ان هذا الانطلاق الاقتصادي كان مبنيا على أساس تبني استراتيجيات وسياسات قابلة للتكيف، وليس مجرد استيراد نماذج اقتصادية نجحت في دول أخرى بل اخضعتها الصين للتكيف مع ظروفها وخصوصيتها.

فبالرغم من ظروف العولمة التي تسعى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة على خلق الفكر والثقافة والاليات التي تدفع بالاقتصاديات الى حقبة عولمة النظام الرأسمالي، وبالتالي تضييق حدود تدخل الدولة في تسيير الاقتصاد والى اشتراط الإصلاح السياسي والديمقراطي كسبب رئيسي لتحقيق التنمية، الا ان الصين وبالرغم من كل هذه الظروف فإنها قد تمكنت من الاندماج في العولمة مع الاحتفاظ بنظامها السياسي دون تغييرات جذرية وتمكن الحب الحاكم فيها من قيادة

إصلاحات اقتصادية مع المحافظة على مركز قوي للدولة وذلك في اقتناع من الصين ان الإصلاح السياسي لابد ان يؤخر الى ما بعد الإصلاح الاقتصادي .[1]

المحور الثاني: الجزائروالتجربة الصينية

1-الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الصينية الاقتصادية :

بحيث سعت الصين إلى توسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتخلت عن المفهوم القديم وخاصة في إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية في ظل تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية كونها (الدبلوماسية الاقتصادية) حساسة لتقلبات الأسواق. ونظرا لتطورات العولمة باتت الحكومات تبحث عن طرق جديدة لتطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز وتوسيع ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتولى الصين كونها أكبر دولة نامية في العالم من حيث عدد السكان، اهتماما كبيرا للدبلوماسية الاقتصادية، بهدف تعزيز العلاقات الدولية وتطوير التعاون بينهما عن طريق المساهمة في دفع اقتصاديات تلك الدول الذي يطلق عليه مسمى "تعزيز العلاقات الدولية بدفع الاقتصاد"، حيث عززت الصين علاقاتها الخارجية تدريجيا مع دول نامية وأقل نموا بدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى، تستخدم الصين علاقاتها الخارجية المقامة مع دول نامية وأقل نموا في تعزيز التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري الذي يطلق عليه "تعزيز الاقتصاد بالعلاقات الخارجية" حيث وقعت الصين منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية على العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري خلال زيارات القادة الصينيين.

والملاحظ انه خلال السنوات الأخيرة شهدت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية مجموعة تغيرات جديدة، منها دفع اتفاقية التجارة الحرة، واستخدام العامل الاقتصادي كأداة ترغيب لا ترهيب. وأعلن رئيس جمهورية

[1] **المرجع نفسه** ، صص 178 – 180.

الصين الشعبية "هو جين تاو" في القمة الـ6 لمجموعة الـ20 المنعقدة في مدينة كان الفرنسية عن عزم بلاده تطبيق معاملة التعريفة الجمركية الصفرية لـ97% من الصادرات في بنود التعريفة الجمركية للدول الأقل نموا ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين، الأمر الذي يعد خطوة جديدة في الدبلوماسية الاقتصادية الصينية وإهتمامها بتوسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد كانت الصين قد أعفت 31 دولة افريقية من ديون قيمتها 10.5 مليار يوان ، وأعلنت عن تقديم معاملة التعريفة الجمركية الصفرية لـ190 سلعة واردة من 29 دولة إفريقية أقل نموا ذات علاقات دبلوماسية مع الصين، الأمر الذي ساهم في إرساء قاعدة ممتازة لتطوير العلاقات الخارجية والتعاون الاقتصادي بين الصين والدول الأفريقية.[1]

كما لا يمكن اغفال الدبلوماسية الاقتصادية الصينية التي تتحرك باتجاه توسيع نطاق "الرغبة" في اليوان. وفي هذا السياق، وفي إطار اتفاقات لشراء النفط الخليجي، وتعميق التبادل عبر العملات الوطنية لدول بريكس، وبخاصة مع روسيا، ومن خلال تعزيز اتفاقات نوعية مع دول القارة السمراء أفريقيا، فقد ارتفع اعتماد تجارة الصين الخارجية على عملتها الخاصة من 3% عام 2010 إلى 24% في عام 2014.[2]

كما التركيز الأساسي للصين على الاقتصاد يدفعها ، الى اتباع استراتيجية عالمية تقوم على الاستحواذ على الموارد وتامين الاستثمارات والانخراط في الأسواق، وهو ما يتطلب بدوره منها الحفاظ على نموها الاقتصادي وتامين الاستقرار الداخلي[3].

---

[1] تان هاو جيون، " الصين توسع مهوم الدبلوماسية الاقتصادية"، صحيفة الشعب اليومية اونلاين،على الموقع الالكتروني: https://bit.ly/2I4GsWX، تاريخ النشر : 29-11-2011.

[2] وسام فؤاد، " تعزيز "الرغبة" في اليوان..دبلوماسية الصين في افريقيا والخليج وبريكس" ، جريدة مصر العربية الالكترونية ، **من الموقع الالكتروني:** https://bit.ly/2zmIbUC، تاريخ النشر :06-12-2015.

[3] علي حسن باكير، **التنافس الجيو_استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة)دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات(**، بيروت: دار المنهل اللبنان، 2010 ، ص 245.

2-ماذا تستفيد الجزائر من التجربة الصينية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية:

يجدر الإشارة الى ما تم ذكره آنفا في مقدمة الدراسة عن مساعي الجزائر حول تفعيل البعد الاقتصادي ضمن مخططاتها الدبلوماسية لاسيما ما يتعلق بمساهماتها خلال مجموعة الـ 77 التي ترأستها مناصفة مع الصين عام 2012 ، هذه المجموعة التي تعنى بالتنمية والبعد الاقتصادي في العلاقات الدولية وبالذات بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة ، والتي شهدت أول اجتماع لها على المستوى الوزاري في الجزائر سنة 1967 حيث تم خلال اقرار ميثاقها الذي حمل اسم "ميثاق الجزائر" إضافة الى ترأسها مجموعة التنسيق مع حركة عدم الانحياز على المستوى الوزاري بالموازاة مع اجتماعات الدورة الـ 17 لحركة عدم الانحياز التي استضافتها في 29 ماي 2014 و تم خلال هذا الاجتماع المشترك التأكيد على أهمية مواصلة العمل والجهود لإقامة علاقات دولية جديدة تكون أكثر عدلا و تكافؤا.

ضمن هذا الاتجاه الذي عملت بموجبه الدبلوماسية الجزائرية ولا تزال تعمل على المستويات الإقليمية حيث صادقت القمة العربية الـ 6 التي احتضنتها الجزائر في 28 نوفمبر 1973 على قراري إنشاء : البنك العربي للتنمية الاقتصادية لإفريقيا والصندوق العربي للدعم التقني للدول العربية و الإفريقية، والدعوة الى اصلاح النظام الدولي الاقتصادي وذلك بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على أساس العدل، وكذا أقر المؤتمرون بضرورة اصلاح النظام النقدي الدولي وان تكون هناك مساهمة للدول النامية في اقامته على أساس من المساواة ، اذ يجب ان يكون هذا النظام شاملا وان يتضمن استقرار الأوضاع والتدفقات التمويلية للتجارة الدولية مع الاخذ بعين الاعتبار حاجيات الدول النامية[1].

اما على مستوى القارة الإفريقية فنجد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا **NEPAD** باعتبار الجزائر عنصرا فاعلا في بلورة هذه المبادرة وإخراجها الى حيز الوجود .فهي عبارة عن رؤية إستراتيجية لتحقيق التنمية

[1] محمد بجاوي، **مرجع سابق**، ص 23.

المستدامة في إفريقيا على أساس الشراكة مع الدول الكبرى، وبموجب هذه الشراكة كما ورد في وثيقة النيباد نفسها الصادرة في أكتوبر 2001 في العاصمة النيجيرية أبوجا تلتزم الدول الإفريقية بـ: تحقيق الأمن والسلام في القارة، إقامة الديمقراطية والحكم الراشد و تعزيز المساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان. في المقابل، تدعو الى قيام الدول الغربية بتخفيض ديون الدول الإفريقية وتقديم المساعدة الاقتصادية لها وفتح الأسواق الدولية لمنتجاتها[1].

من خلال لدور الذي تلعبه الجزائر في اطار المبادرة ، يجعلنا نكاد نجزم أنها تعتبر إحدى أهم ركائز مبادرة النيباد، اذ قد قامت بجهود جبارة بالمرافعة لصالح طرح إفريقي يعتمد على تبني إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول القارة من خلال إدراك أهمية مساعدتها من أجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل م ابين المناطق وداخل المناطق نفسها، كما استطاعت أن تجعل القارة الإفريقية من خلال النيباد قطبا مهما جديدا للتنمية في الاقتصاد العالمي، ورافعت في المحافل الدولية لصالحها لا سيما في قمم أوروبا . إفريقيا ومجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى والصين . افريقيا.

أما على مستوى المشاريع الكبرى المراهن عليها في أحداث التكامل الإقليمي والاتصال فقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة في اطار دبلوماسيتها ،مثل:

-مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر- لاغوس- النيجر) المرفق بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر.

-تنفيذ الجزء الخاص بالجزائر من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر- أبوجا .

[1] Salah mouhoubi, **Le NEPAD une chance pour l'afrique** !, algerie : office des publication universitaires, 2005, pp,147-148.

-سعي الدبلوماسية المستمر إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وإقامة الشراكات المربحة مع بعض البلدان في إطار خدمة برامج التنمية الوطنية المستدامة بكل أبعادها، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى منتدى إفريقيا للاستثمار والأعمال الذي استضافته الجزائر أيام 3 ، 4 و 5 ديسمبر 2016 .

-دور الجزائر الهام في الاتفاق التاريخي يوم 28 سبتمبر 2016 لمنظمة الأوبك في اجتماع لها بالجزائر بدأ تشاوريا ثم تحول إلى اجتماع رسمي وتضمن تخفيض إنتاجها من النفط إلى مستوى يتراوح بين 5,32 و33 مليون برميل يوميا هذا الاتفاق الذي أكده اجتماع فيينا الرسمي في 30 نوفمبر 2016، بهدف استعادة سوق النفط توازنها مع تطبيق هذا الاتفاق وذلك بالتنسيق مع الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك [1].

فعلى الصعيد الاقتصادي والتنموي واستنادا الى سياسة الصعود والتمدد السلمي للصين[2] تجاه معظم قارات العالم، يمكننا ان نستفيد مما يسمى " التحديث ذو الخصائص الصينية" الذي اعتمد في الانطلاق من أحوال الصين الواقعية والتحديث بالشروط العملية الملائمة للصين ، ولاسيما الظروف الأساسية الذاتية لها. اذ لابد من توفر القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني قبل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

فالصين مثلا تعتبر قد انضمت من موقع ثقة يقلل الاثار السلبية لالتزامات الانضمام، فالتحرير مثلا الذي يعقب الانضمام خاصة فيما يتعلق بالواردات الصينية، فانه يشكل جزء من عملية تجارية كانت قد بدأت منذ عقد مضى، والإجراءات التعريفية وغير التعريفية لما قبل الانضمام لم تكن عالية في ضوء ما هو قائم في الدول النامية الأخرى التي كانت تتبع استراتيجية إحلال الواردات، واكثر من ذلك فان الدافع للتصدير الذي ساد الى حد بعيد السياسات التجارية الصينية شمل تحريرا للقطاعات التي ترتبط بشكل مباشر بالأسواق الأجنبية .

1

2 **الصعود السلمي للصين** : صاحب هذا المفهوم هو **zheng bijian** وهو باحث صيني ومختص في العلاقات الدولية ، عمل على هدا المفهوم كرد على أصحاب نظرية " التهديد الصيني، للمزيد راجع : علي حسن باكير ، مرجع سابق ، ص 250.

وهناك فارق جوهري ايضا يكمن في ان الصين لم تلجأ الى التحرير انطلاقا من الفشل كحال اغلبية الدول النامية بل جاء تحرير الاقتصاد الصيني في فترة نجاح كبيرة، توسع في التصنيع، وضع جيد لميزان المدفوعات، احتياطي كبير من العملة الصعبة...

وليس الغرض من بيان هذا الامر التنظير للديكتاتورية كعامل لتحقيق الانطلاق الاقتصادي للدول النامية ، وانما الإشارة الى ان المفاهيم التي تنشرها العولمة كمسلمات لنهضة هذا الدول، من اندماج وانفتاح وخصخصة وتقليص لدور القطاع العام .. ليست عقيدة وانما صيغة تطوع حسب ظروف كل مجتمع بما يحقق مصالحه، وهو ما فهمته الصين فحققت اندماجها وانطلاقها دون التنازل عن الخصوصيات التي تراها تخدم مصالحها.

اما من ناحية الدبلوماسية الاقتصادية فانه يرجع السبب وراء نجاحات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية إلى التنمية الاقتصادية السريعة، والنمو الاقتصادي المتواصل وتعزز قوتها الشاملة وتأثيرها على الساحة الدولية. فالعلاقة بين الاقتصاد والدبلوماسية وثيقة لان "الفاعلية الدبلوماسية هي نجاح للدبلوماسية الاقتصادية"، فبالعلاقات الخارجية نجحت الصين في جذب استثمارات أجنبية واستفادت من نقل ونشر التكنولوجيا، الأمر الذي دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الصين، وتعزيز قوتها الشاملة وتأثيرها على الساحة الدولية، كما ازداد حجم التبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي المشترك بين الصين والدول الأخرى، لتعكس قوة ومتانة الجسور الدبلوماسية[1].

وهنا تجدر الإشارة الى ان الدبلوماسية النشطة تلعب دورا في فك خناق الازمات الاقتصادية، اما الاقتصاد الدبلوماسي) القبول بالخسارة في المجال الاقتصادي لتحقيق هدف دبلوماسي كان يمكن الوصول اليه عبر وسائل دبلوماسية(فيبحث عن شراء مواقف ظرفية ببيع مواقع استراتيجية، وذلك هو مكمن الخطورة

[1] الدبلوماسية الاقتصادية سيف ذو حدين، من الموقع الالكتروني : https://bit.ly/2zmkdZK ، تاريخ النشر : 10-12-2016.

وتلك هي الفروق بين المنظورين، منظور الفاعل الباحث عن فرص لبناء المستقبل انطلاقا من وضع ملموس، ومنظور الخائف المتردد الباحث عن مأمن وهمي من اخطار حقيقة لا يريد ان يعالجها ولا يبحث لها عن علاج جذري وذلك هو الاقتصاد الدبلوماسي.[1]

خلاصة:

مما سبق فان الأوضاع الدولية تستدعي من الجزائر مراجعة الفهم التقليدي للعمل الدبلوماسي لتصبح هناك مقاربة جديدة في إعداد خطط عمل وبرامج البعثات بالخارج وتقييمها بحيث تصبح فاعلية أداءها تُقاس أيضا بمدى نجاحها في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، هذه الأخيرة التي تقوم على علاقة بين طرفين او أكثر قد يكونان متكافئين أو غير متكافئين يتداخل فيها الاقتصاد والسياسة، فلا يوجد تعاون سياسي دون اجندة اقتصادية، ولا يوجد تعاون اقتصادي دون مطالب سياسية. فالتحولات الإقليمية والدولية العميقة والمنافسة العالمية دفعت بالجانب الاقتصادي إلى مقدمة سلم الأولويات في العلاقات الدولية. وأضحى بالتالي مستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور الروابط الاقتصادية بينها.

ومن هذا المنطلق، فان أهم النقاط التي يجب مراعاتها حتى تتمكن البعثات الدبلوماسية الجزائرية من القيام بدورها في المجال الاقتصادي على أكمل وجه نجد:

أولا: "استيفاء الشروط الضرورية لإرساء الدبلوماسية الاقتصادية" حيث لا بدّ من رسم استراتيجية واضحة المعالم والأهداف وصياغة طرق عمل وخطط على مستوى البعثات بالخارج تراعي، بالأساس، أوضاعنا الداخلية، وإمكانياتنا الوطنية، وفرص التعاون والشراكة مع بلدان الاعتماد، بما يخدم فعلا مصالحنا الاقتصادية والاجتماعية.

[1] بين الدبلوماسية الاقتصادية والاقتصاد الدبلوماسي ، من الموقع الالكتروني : https://bit.ly/2QNp3pw،تاريخ النشر : 31-12-2012.

وينبغي التركيز كذلك، لدى صياغة الملامح الكبرى للدبلوماسية الاقتصادية وأهدافها وأولوياتها، على المجالات التي تجعلها فعّالة بالمقارنة مع الدول الأخرى، حتى تكون هذه الدبلوماسية براغماتية، ومجدّدة، وقابلة للتطوير نحو ما يُطلق عليه بـ"دبلوماسية التنمية" التي تتكيّف مع محيطها الإقليمي والدولي في مختلف تجلياته الاقتصادية، والتجارية، والسياسية.

ثانيا: "تناغم تحديات الاقتصاد الجزائري وأولويات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية": فلا شكّ أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية لازالت موجودة رغم الانجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية. إلا أن الجزائر تتوفر على العديد من المزايا التفاضلية البشرية والطبيعية التي تجعلها قادرة على تحويل الضعف إلى قوة. فالبطالة هي عامل إنتاج معطّل يمكن أن يصبح محركا للنمو. والمناطق المهمشة هي إمكانيات كامنة يمكن استغلالها

لذا يجب أن تتماشى أولويات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية مع مختلف هذه التحديات وغيرها من خلال مواصلة ترسيخ علاقات البلاد بمحيطها التقليدي المغاربي، والعربي، والإفريقي، والمتوسطي، والأوروبي، مع التركيز، على وجه الخصوص، على حلقة انتمائنا الإفريقي التي يجب أن تسترعي مزيدا من الاهتمام.

وهنا يبرز الدور الهام الذي يجب أن تضطلع به وزارة الشؤون الخارجية من خلال مزيد إدراج مناهج علمية وتطبيقات عملية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية وتمكين الدبلوماسيين من آليات عمل جديدة حول المسائل الاقتصادية والتجارية قصد تنمية مهاراتهم في مجال التفاوض الثنائي وفي المحافل الإقليمية والدولية متعددة الأطراف.

رابعا: "أهمية تقييم الدبلوماسية الاقتصادية": في الأخير لا بدّ لنا من انتهاج سياسة تقييم دائمة وموضوعية للدبلوماسية الاقتصادية على أساس التجارب المقارنة والمعايير المسبقة التي يقع ضبطها في خطط عمل البعثات بالخارج في مرحلة أولى، ثم على مستوى الوزارة، في مرحلة ثانية، حتى يقع، من جهة، إبراز الإيجابيات

وتثمينها وتطويرها ودعم مواضع القوّة ومن جهة أخرى، تحديد مكامن النقص والعمل على تجاوز النقائص أو الخلل، إن وجدت، والآليات الكفيلة بتجاوزها.

قائمة المراجع:

أولا : الكتب :

1-باللغة العربية:

-باكير ،علي حسن ، **التنافس الجيو_استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة**)دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات(، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010 .

-فرنسوا لوموان، **الاقتصاد الصيني** ، تر: صباح ممدوح كعدان ، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010.

- محمد بجاوي ، **من اجل نظام اقتصادي دولي جديد** ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981، ص 23.

2-باللغة الأجنبية :

-Salah mouhoubi, **Le NEPAD une chance pour l'afrique** !, algerie : office des publication universitaires, 2005, pp,147-148.

ثانيا : الاطروحات والرسائل :

-أبو جرادة، بلال خميس درويش، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى 1949-2000، **رسالة ماجستير**، الأردن : كلية الدراسات العليا ، 2003.

-بن سانية، عبد الرحمن، "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، **أطروحة دكتوراه**، تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013.

-ريحان محمد عطية محمد، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، **رسالة ماجستير**، غزة : جامعة الازهر كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012.

ثالثا : المواقع الالكترونية :

-تان هاو جيون، " الصين توسع مهوم الدبلوماسية الاقتصادية"، صحيفة الشعب اليومية اونلاين،على الموقع الالكتروني: https://bit.ly/2I4GsWX، تاريخ النشر : 29-11-2011.

-وسام فؤاد، " تعزيز "الرغبة" في اليوان..دبلوماسية الصين في افريقيا والخليج وبريكس" ، جريدة مصر العربية الالكترونية، من الموقع الالكتروني : https://bit.ly/2zmIbUC، تاريخ النشر :06-12-2015.

- الدبلوماسية الاقتصادية سيف ذو حدين، من الموقع الالكتروني : https://bit.ly/2zmkdZK ، تاريخ النشر : 10-12-2016

-بين الدبلوماسية الاقتصادية والاقتصاد الدبلوماسي ، من الموقع الالكتروني :https://bit.ly/2QNp3pw، تاريخ النشر : 31-12-2012.

-دول أوبك تتوصل في الجزائر الى اتفاق تاريخي، من الموقع الالكتروني : https://bit.ly/2NyffSF، تاريخ النشر : 2016/09/29.

الثقافة الإستراتيجية وتفضيلات السياسة الخارجية الصينية
Chinese Foreigne Policy from a Strategic Culture.

د. محمد قروش.
أستاذ محاضر بكلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية جامعة ابى بكر بلقايد تلمسان.
البريد الإلكتروني :m.kerrouche13@yahoo.fr

ملخص:

من خصائص السياسة الصينية في المغرب العربي أنها سياسة سلمية، تعتمد علي مفهوم القوة الناعمة، الذي يعتمد على الثقافة، و الفكر، و الدبلوماسية، كمدخل للتقرب من دول المغرب العربي.و تعتبر الثقافة الإستراتيجية المحدد الذي يتحكم في توجيه هاته السياسة في منطقة المغرب العربي .

Study Summary:

The Chinese Policy in the Arabic Maghreb is characterized as a peaceful one. It uses the concept of Soft Power, which relies on culture,Strategic thought, diplomacy as a mean to get close to the Arab Maghreb Culture counties.

مقدمة:

يكاد يجمع عدد كبير من الباحثين و حتي صناع القرار الصينيين على أن الصين تملك ثقافة إستراتيجية تختلف تماما عن تلك الثقافة الإستراتيجية الغربية ، فهي تملك رؤية مختلفة في السياسة الخارجية على عكس ما هو رائج لدي العديد من الباحثين الغربيين خاصة الواقعيين منهم ، من أن السياسة الصينية لا تختلف عن غيرها من سياسات القوي الكبري بإعتبارها سياسة تسعي إلي الهيمنة في إطار التنافس الدولي ، ومن إعتبار أن الصين لن تستمر طويلا البطابع السلمي في العلاقات الدولية و من ثمة لابد من الإصطدام

و عليه على ماذا تقوم الثقافة الإستراتيجية الصينية ؟ و ماهي تأثيراتها في تفضيلات صانع القرار الصيني علي المستوي الخارجي ؟

و للإجابة عن هاته الإشكالية نضع الخطة التالية :

مقدمة :

1-المحور الأول : علاقة الثقافة الإستراتيجية الصعود السلمي للصين

2-المحور الثاني : مصادر الثقافة الإستراتيجية الصينية

الخاتمة:

1- علاقة الثقافة الإستراتيجية الصعود السلمي للصين :

إن هذا المدخل المنتشر في البحث لا يفسر سلوك الصين الذي يظهر في بعض الأحيان علي أنه غير عقلاني ن مما يجعلنا نبحث عن إقتراب آخر يمكن ان يساعد علي فهم السلوك السياسي الصيني إتجاه المغرب العربي ، بمعنها سمات هاته السياسة و إختلافها عن باقي السياسات الأخري للقوي الغربية علي غرار الولايات المتحدة و الإتحاد الأوربي ...، و بالتالي يشكل إقتراب الثقافة الإستراتيجية [1]إقترابا مهما لفهم السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي . بحيث نشر جيش التحرير الشعبي الصيني كتابا يبين فيه الثقافة الإستراتيجية للشعب الصيني و تأثيرها علي تفضيلات صناع القرار، بإعتبارها متجدرة بشكل اللا وعي في الذاكرة الشعبية الصينية[2] ، و أكد على ذلك أيضا العديد من الكتاب الصينيين، علي غرار الجنرال Li jijun [3] حيث قال:" الثقافة هي جذر الإستراتيجية و ثقلها ، التفكير الإستراتيجي ،في تطوره التاريخي يصب في التيار الفكري الرئيس للبلد أو الثقافة الإستراتيجة للأمة و الثقافة الإستراتيجية لكل بلد أو أمة لابد أن تحمل بصمة التقاليد الثقافية، وهي تصف صنع القرار الإستراتيجي و تحدده، و ذلك عبر وسائل لا واعية و معقدة ".

يري الصينيون أنهم شعب و ثقافة متميزة عن بقية الشعوب و الثقافات بإعتبارهم المملكة الوسطي والتى هي قلب العالم و البقية هم فقط تابع و بربر، و يؤمنون بأن لا ثقافة تساويهم أو تقف في مستواهم لذلك يرفظون اي ثقافة تنافسهم .كما أن الصينيين لا يتدخلون في الشؤون التي لا تعنيهم بالأحري هم يهتمون بالشأن الداخلي و بالوحدة الداخلية و تحقيق الإنسجام فهم يؤمنون بأن التماسك الداخلي أكبر شئ يحقق لهم الإستقرار و التفوق ، بالإضافة إلى أن الصين و الثقافة الصينية ترفض التدخل المباشر و

[1] لمعرفة المزيد عن إقتراب الثقافة الإستراتيجية في العلاقات الدولية إرجع إلى الفصل الأول من الدراسة .

[2] عماد منصور ،"السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية "،سياسات عربية ،ع21(جويلية2016) ص ص.28-33

[3] نائب الرئيس السابق للأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية.

تتجنب الحرب ففي نظرهم أن الحرب مغامرة و لا ينبغي علي القائد العسكري أن يتهور أو يستنزف قواه بل ينبغي عليه أن يحقق النصر دون حرب ،فالصينيين يرون انهم أكثر الشعوب تميزا في فن الحرب و العلوم العسكرية .

تختلف الصين عن الكثير من دول العالم الثالث خاصة عندما يتعلق الأمر بمصلحة الوطن ، فطبيعة و شخصية القيادات التي تعاقبت على حكم الصين تميزت بكونها تفهم جيدا ما مدي أن يتم التداول على السلطة بطريقة سلمية ، فالقيادات الصينية لا تجد مشكلا في تداولها علي السلطة و الحكم ، و هذا ما أدي بطريقة آلية إلي تطوير الصين أساليب و آليات صنع القرار ، ليصبح تقليدا في عملية صنع القرار الصيني ، و هناك شواهد علي هذا الكلام فعندما تقدم السن بـ" ماو تسي تونغ" لم يتردد في ترك زمام الأمور للقائد الصيني المتواضع و البالغ الكفاءة "شوان لاي"، كما لم يتردد في إعادة الإعتبار للقائد " دنج هيساو بنغ"، و هذا الأخير بدوره و عندما لم يعد بمقدوره المواصلة إكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة، و هذا ما يثب الوعي الكبير و روح الوطنية التي يتحلي بها القائد الصيني .و نفس الشئ نلاحظه، في القائد "جيانغ زيمين" بحيث فضل الإحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، و ترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين و إدارتها في القرن الحادي و العشرين و هذا ما يثبت لنا مبدأ دوران النخبة و التداول السلمي علي السلطة فالمصلحة الأولي هي مصلحة الدولة و لا شئ آخر.

و إذا ما تتبعنا تاريخ القيادات الصينية و مسارها المهني سنجد أنها وصلت بطريقة تدريجية و عن طريق التدرج في المناصب و مثال ذلك القيادات الجديدة و نذكر هنا الرئيس الحالي " هو جنتاو" هذا الأخير شغل منصب نائب الرئيس لمدة خمس سنوات، و ذلك بعد مدة طويلة من العمل العسكري و الحزبي، و نفس الشيء بالنسبة لرئيس مجلس الدولة "ون جياباو"، الذي كان بدوره نائبا لرئيس الوزراء على طيلة خمس سنواتهنا يظهر ما مدي حكمة الصينيين ، و يظهر لنا أن هناك منطق قوي في الحكم و

التسيير فلا يوجد في الصين خوف من أزمة قيادات ، فدائما هناك قائد جاهز و بنفس كفاءة سابقين إن لم يكن أكثر.

لقد عرفت مؤسسات صنع القرار في الصين تطورا مهما ، مع تعاقب القيادات و تزايد و توسع أهداف الصين الخارجية و إذا ما أخذنا الفترة التي جاء فيها " ماوتسي تونغ" نلاحظ أن معظم قرارات السياسة الخارجية كان يتم إتخاذها بطريقة "عائلة كورليون "في قصة "God Father"، فكان ماو بمثابة "الأب الإله"، ثم جاء بعد ذلك حكم "دينج" لتنفتح بذلك سياسة الصين علي الخارج حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن رغم كل هذا التطور بقي القرار الصيني يتصف بكونه مركزي . لكن و خلال الفترة الاخيرة خاصة الفترة الممتدة بين 2000-و 2010 نلاحظ أن عملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية أصبحت تتميز بالمؤسسية واللامركزية. و مثال ذلك فتح المجال أكثر للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية، والمعروفة بإسم "المجموعات القيادية الصغيرة"، كما قامت بكين فى أواخر عام 2000 بتأسيس مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي، و هاته الأخيرة تعبير واضح عن طبيعة النظام السياسي الصيني.

من جهة أخري و من الناحية الإستشارية عملت الصين على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تعتمد عليها سواءا من قبل خبراء الحكومة أو من مشتشارين من خارجها. و كمثال علي ذلك قامت الصين بتأسيس جهاز جديد للتخطيط السياسة في وزارة الخارجية و هذا الأخير يظطلع بمهام وأدوار بارزة كأحد مصادر الفكر السياسي داخل الصين، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الحكومة فى تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية مثل تلك التي تتعلق بعدم إنتشار الأسلحة المحظورة و قضايا الأمن القومي . بالإضافة إلي ذلك هناك مجموعات تسمي مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقريرات،و تضم العديد من الخبراء و المحللين السياسيين من خارج الحكومة ، حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظائرهم من الخبراء

الـــــــدوليين بالإضـــــــافة إلـــــــى أنهـــــــم يلفتـــــــون أنظـــــــار الزعمـــــــاء الصـــــــينيين.

لقد وعت الصين و أدركت أهمية تطوير عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية وهذا ما دفعها إلى فتح باب النقاش العام . فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة في الصين ، ولكن فى الوقت الراهن أصبحت هناك حرية في التعبيير و تناول مسائل حساسة تتعلق بمستقبل البلاد و سياسة الحزب الحاكم ، و قضايا تمس الأمن القومي ، ليصبح هناك ما يسمي أسلوب المائدة المستديرة و كثرت الصحف التي تهتم بهاته المواضيع مثل "الهوانكى شيباو".[1]

إن النجاح الذي حققته الدبلوماسية الصينية في الخارج ، ليس صدفة و إنما جاء نتيجة لجهد معتبر قامت به القيادة الصينية . بحيث قامت وزارة الخارجية منذ ما يزيد عن خمسة عشرة سنة بتكوين و تدريب الدبلوماسيين الصينيين و كان ذلك مع فترة الإصلاح حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلاً فى دراسة العالم الخارجي ما بين المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية وبين الحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات خارج الوطن الصيني. و لقد استخدمت الدعية و تم ترويج الفكرة للرأي العام المحلي و العالمي ففي العقود الماضية كانت المناظرات والتلخيصات يتم إحالتها إلى الصحف اليومية والتقارير الإخبارية والمطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية، ثم تغير الوضع مؤخراً حيث أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي، من أجل تحسين صورتها بين الدول. وطبقاً لذلك فقد بدأت الصين فى منتصف التسعينيات فى إصدار ما يعرف ب "الأوراق البيضاء الحكومية "و هي تعنا بقضايا السياسة الخارجية.

[1] - فايز فرحات . ***" الدور المتصاعد للصين في عالم السياسة"*** ، قراءات استراتيجية. في:
. **http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read52.htm**

2-المحور الثاني : مصادر الثقافة الإستراتيجية الصينية :

لهذه الثقافة الإستراتيجية الصينية مصادر تتمثل بالأساس في كل من الفلسفة الكونفوشية و الفلسفة الداوية ، بالإضافة إلى الجغرافيا و التركيبة المجتمعية .و التي تشكل كلها مجتمعة الخزان الذي تستقي منه الصين تفضيلاتها في السياسة الخارجية إتجاه المغرب العربي ، و طبعا ليس معني هذا الكلام أن الثقافة الإستراتيجية هي التي تحدد طبيعة السياسة الخارجية الصينية بل معناه أنها تأثر و تساعد صانع القرار في تفضيلاته و هو بصدد رسم سياسته الخارجية.[1]

إن فهم و تفسير السياسة الخارجية الصينية، لا يقتصر على فهم و تحليل النظرية الماركسية اللينينية فحسب، بل يتعداها إلى ما هو أعمق من ذلك فالماركسية اللينينية رغم ما لها من تأثير في سياسة الصين الخارجية إلا أن هذا التأثير ضئيل، فالاتحاد السوفياتي كان أكثر تأثرا بها من الصين، إضافة إلى النسق العقدي هناك عامل آخر ذو تأثير لا يقل أهمية عن العوامل الأخري ، و المتمثل فى التاريخ هذا الأخير الذي له بصمة واضحة في السياسة الخارجية الصينية .

لقد تحولت الصين إلى دولة شيوعية سنة 1949م ، ويرجع ذلك حسب أغلبية الباحثيين و المهتميين بالشأن الصيني ليس كما يتصور البعض إلى المبادئ الماركسية اللينينية بل السبب الأكثر تأثيرا كان الإصلاحات الزراعية و الوعد بها، بالإضافة إلى فساد النظام الذي كان قائما و المتمثل في نظام "تشاينج كاي شيك،" وهذا ما أدى إلى هذا التغيير و ليس كما هو شائع من أن العامل الأيديولوجي هو السبب، فالسبب فى إلتفاف الشعب حول "ماوتسي تونغ " أنه كان قوميا ، لا المبادئ الشيوعية، كما أن "ماوتسي تونغ" كان مهتما بأمور التمية و بالجانب الإقتصادي أكثر من الثورة الشيوعية و نشر مبادئها في العالم. ولقد حاول "ماوتسى تونغ" مرات عدة أن يكون خليفة لستالين بعد موته سنة 1953، وذلك باعتباره

[1] المكان نفسه.

منظر ومفسر للمذهب الماركسي اللينيني إلا انه لم ينجح في ذلك ، وهذا راجع لجملة من الأسباب منها مساهمته المحدودة في التنظير ، وهذا ما دفع "وينسون "بالقول أن" ماوتسي تونغ" لا يرقى إلى المنظر فهو من المحتمل ألا يكون قرأ كتب ماركس و انجلز. و بتالي هو ليس في المرتبة التى تأهله إلى أن يحتل تلك المكانة . و بالنسبة "لماوتسي تونغ"[1] فإن الماركسية ما هي إلا أداة وسيلة لتحقيق أهداف معينة، وبالتالي فيمكن لأي إيديولوجية أخرى أن تحل محل هذا الفكر في تحقيق في تحقيق تلك الأهداف، فقرارات السياسة الخارجية في أغلبها لا تبني على أساس أديلوجي كما يجمع بذلك غالبية الدارسين و الباحثين في الشؤون الصينية .

عمليا بدأ الحديث و الإهتمام بفكر" ماوتسي تونغ "في السيتينيات من القرن الماضي ليقل بذلك الإهتمام بالماركسية. ليصبح فكر "ماوتس تونغ" أساس السياسة الخارجية الصينية بدلا من الفكر الماركسي [2]. وبالنسبة للكنفيشيوسية التقليدية هي الأخرى لا تخرج عن هذا الإطار إذ لم تكن أكثر تأثيرا في السياسة الخارجية الصينية من الماركسية اللينيية، وتعتبر السلطة الركيزة الأساسية في الفكر "الكنفيشيوسي" نسبة إلى" كنفشيوس".[3]

تعتبر الثقافة الصينية إمتدادا للثقافة الآسيوية، التي تشكل منظومة قيمية متميزة أساساها الفلسفات الشرقية، فالإنسان الصيني يؤمن بجملة من القيم و التى من بينها إعتبار الأسرة لدى الصيني والآسيوي بصفة عامة الركيزة الأساسية، فحتى أن الطلاق في الصين والمجتمع الآسيوي يقل كثيرا عن مثيلاتها في الغرب، وكمثال فإن الآسيوي يعتز ويفتخر كثيرا بكبار السن ويقدرونهم. كذلك يعتبر الإنسان الآسيوي، إنسانا اجتماعيا فهناك توازن كبير بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة، و يفضل الآسيويون

[1] لمعلومات أكثر حول ماو تسي تونغ أنظر : جورج مدبك، ***ماوتسي تونغ*** (بيروت: دار الراتب الجامعية-سوفنير،ط. 1، 1992).

[2] الفكر الماركسي نسبة "لكارل ماكس".

[3] لويد جنسن، **"تفسير السياسة الخارجية"**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم (االرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 1989)، ص ص،102-105.

الإدخار، فلهم ثقافة إدخارية واسعة على نقيض الإنسان الغربي الذي يتمتع بثقافة استهلاكية واسعة، كما يؤمن الآسيويون بالجماعة ويفضلون العمل الجماعي على العمل الفردي .[1]

تعتبر الثقافة الصينية ثقافة متميزة و فريدة من نوعها، التي ترتكز على التقاليد والفكر "الكونفوشيوسي"، و على العكس ما يضن البعض فإن "الكونفوشيوسية "ليست دين بالمعنى المتداول، وإنما هي عبارة عن نظام أخلاقي.[2] فالصين و في ممارساتها الخارجية ترجع دوما إلى إرثها الحضاري و التاريخي و تستلهم منه القواعد و العبر، فهناك ارتباط وثيق بين المجتمع الصيني و الثقافة و الفلسفة "الكونفيشيوسية "و التي تنادي بضرورة الأخلاق في العمل السياسي، وتركز على السلم و الأمن و هذا ما يفسر النزعة السلمية للسياسة الخارجية الصينية. فالسياسة الخارجية الصينية ليست نتاج العامل العقائدي و الأيديولوجي فحسب بل إن العامل التاريخي له أثره أيضا، لكن هذا لا يعني أن النسق العقدي غير مهمالسياسة الخارجية الصينية بل له أهمية هو الآخر.[3]

تعتبر التقاليد والثقافة الصينية محدد أساسي له دور كبير في توجيه السياسة الخارجية الصينية. و كمثال فإن المملكة الوسطى الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون تعتبر إلاهاما للصينيين الذين يطمحون إلى إسترجاع أمجاد أجدادهم ،فهم يعتبرون أن حضارتهم هي قائدة العالم و مركزه. و أنهم أعرق حضارة في التاريخ و التي كان إسهامها كبيرا في الحضارات المختلفة في العالم، من اختراعات و أفكار نيرة، ولعل هذه النظرة واضحة في ذهنية الشعب الصيني. وهذا ما يفسر سعي الصين لبلوغ أعلى الدرجات في سلم المكانة العالمي. فهاته الأخيرة تعتقد أن لها إمكانات مادية و معنوية تؤهلها لإفتكاك الوضع المهيمن

[1] عبد القادر دندان، ***الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الاستمرار والتغير من 1991 -2006***، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة،2007-2008،ص ص .57-59

[2] المكان نفسه.

[3] كورنا دزايتش،***الصين:عودة قوة عالمية***،ترجمة :سامي شمعون(أبو ضبي،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط.1، 2003)،ص.19

و قيادي في العالم.[1] إن الإنسان الصيني له إيمان راسخ بإن حضارتهم وتاريخهم، متميز عن باقي الحضارات، والصيني يعتز كثيرا بحضارته وتاريخه، ولهم نظرة استعلائية ، متأتية من التسمية التاريخية لبلدهم، حيث كان يطلق على الصين اسم "سو نغو"، ومعناها البلد الأوسط أي توسط الصين للكرة الأرضية، بحيث يعتبرون أنفسهم أرقى الحضارات.[2] إن الصيرورة التاريخية الصينية تلتقي وتتشابه إلى حد كبير مع التصور الإسلامية، ففي فكرة القوة[3] فإنها تعني للصينيين معنى آخر يختلف عن الغرب.[4]

الإحصائيات تشير إلى أن الصين هذا البلد المكتظ، يقطنه مليار و ثلاث مائة مليون نسمة، مقسمة على ست و خمسين قومية، يجمعها قدر كبير من التناسق و الإنصهار ، إلا أنها تختلف من حيث الثقافة و العقائد و القيم و حتي التاريخ. فالعامل البشري يعتبر من بين عوامل قوة الدولة و التي لها أثر كبير في تحديد و توجيه السياسة الخارجية للدول، و إلى وقت ليس ببعيد كانت قوة الدولة تقاس بعدد سكانها. و الدولة التي تعداد سكانها قليل تجد صعوبة في الوصول إلى مكانة دولية مرموقة و مؤثرة في السياسة الداخلية للدولة. ورغم دخول عامل التكنولوجيا كمحدد لقوة الدولة، إلا أن الحروب التقليدية و التي تعتمد على العدد البشري لا زالت تلعب دورا مهما في وقتنا الحالي، والتي يلعب فيها تعداد الجيش دورا حاسما في تحديد نتائج الحرب.

و من بين عوامل القوة الصينية فيما يتعلق بالجانب البشري هو توحد قومياتها و تجانسها، فرغم أنها تضم أكثر من 500 قومية[5] إلا أن الصين تشهد إستقرار إفتقدته العديد من الدول التي بها قوميات مختلفة كما هو الحال في إفريقيا[1] ،و هذا ما يجعل منه عامل قوة في سياستها الخارجية، فهذا الأخير له أثر

---

[1] لويد جينس،***مرجع سابق***،ص ص.105-106

[2] دانييل بروشتاين وآرنيه دي كيزا،***التنين الأكبر:الصين في القرن الواحد و العشرون***،ترجمة :شوقي جلال(الكويت:سلسلة عالم المعرفة ،ط.1، 1996)،ص.267.

[3] القوة بالنسبة للصينيين تابعة للقيم الأخلاقية و ليس العكس.

[4] محمد نصر عارف،***إبستومولوجية السياسة المقارنة،النموذج المعرفي ، النظرية المنهج***،(الكويت :المسسة الجامعية للدراسات و النشر،2002) ،ص.51.

[5] صحيح أن جل المصادر تشير إلى أن عدد القوميات الموجودة في الصين هي 56 قومية، إلا أنم النسبة الصحيحة هي أكثر من 500 قومية.

بالغ في مضي الصين نحو هدفها الذي رسمته لسياستها الخارجية. وغالبية الصينيين ينحدرون من سلالة عرقية واحدة، و يشتركون في ديانة واحدة و هي الديانة البوذية الديانة الرسمية في الصين. هذا الانسجام بين القوميات والأقليات المختلفة مكن الصين من تبني سياسة خارجية ثابتة و مستقلة ورغم وجود بعض المشاكل مثل قضية التبت إلا أنها لا تؤثر في الخط العام لسياستها الخارجية، بل تكاد لا تظهر.[1] و تعتبر قومية "الهان" TheHan"، أكبر القوميات الصينية بنسبة 91.6% من مجموع السكان، وهم الكتلة المسيطرة من الشعب الصيني. وتشكل قومية "لوبا" القومية الأقل تعداد وعدد 2965 نسمة.[2] و من الأقليات المشكلة للتركيبة البشرية والثقافة الصينية نذكر : "الهوى" HUI، وينحدر أفرادها من المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام في القرن السابع ميلادي، ويتركزون في منطقة تسينغهاي Tsinghai، بالإضافة إلى أقلية "المانشوس" Machus، ويرجع أصلهم إلى المحاربين الذين غزوا البلاد في القرن السابع عشرميلادي وهو الذين أسسوا حكم سلالة "تشينغ" CHING، بالإضافة إلى "التبتيون" و "الويغور" المسلمين. رغم ذلك قد يكون التعداد الهائل للسكان عاملا من عوامل تخلف الدول، وبالتالي يكون مصدر ضعف لها في السياسة الخارجية،و الذي يأدي بدوره إلى الحرمان الاقتصادي و الاجتماعي التي من نتائجه الصراعات الدولية.[3]

إستنتاجات :

إن السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي ، و إختلافها عن بقية السياسات الأخري مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا... ، و لفهم هذا التمايز لا بد أن نعرف أن السياسة الصينية في هاته المنطقة تنبع من ثقافة إستراتيجية خاصة فقط بالصين دولة و شعبا ، بمعني العلاقات السلمية و بعض التنازلات من قبل الصين للدول في المغرب العربي لا يمكن فهمها إلا إذا علمنا أنها تسير بنوع خاص من الثقافة الإستراتيجة النابع بالإساس من السرد المجتمعي و

[1] دانييل بروشتاين و ديكيزا آرنيه، ***مرجع سابق***،ص.264

[2] "القوميات الـ56 " في : www.china.org.cn/china/archive/htm بتاريخ : 2009/11/15

[3] لويد جينس،***مرجع سابق***،ص.216

تاريخ الصين و كذا الموقع الجغرافي للصين ، بحيث تتجنب الصين اي إصطدام في العلاقات الدولية ، كما أنها تري في نفسها دولة متميزة عن بقية الدول و الثقافات و أن لها علاقات تاريخية مع دول المغرب العربي مما يرجح أن تستمر الصين في سياساتها بهذا النمط مع دول المغرب و إن كان في بعض الأحيان يظهر هذا السلوك غير عقلاني بمعني لا يتحدد بمنطق الربح و الخسارة . و على عكس النظرية النيو واقعية و التي تفترض أن الصين لن تستمر طويلا بصفتها دولة سلمية في العلاقات دولية بل ستصطدم في الأخير مع عدد من الوحدات السياسية في العلاقات الدولية ، بالنظر إلى أنها تسعي إلي الوضع المهيمن مثلها مثل بقية الدول العظمي .لكن إذا ما نظرنا إلى تاريخ الصين فهي ليست دولة حربية وليست دولة هجومية ولا إستعمارية في العلاقات الدولية .لكن بإقتراب الثقافة الإستراتيجية فإن الصين و تفضيلات سياستها الخارجية إتجاه دول المغرب العربي ستبقي كما هي و تستمر بهذا النمط لأنها تشكل عقيدة ثابة في السياسة الخارجية الصينية و تشكل وعي عام لدي الشعب و السلطة ، و حتي لو تغيرت هاته المحددات الثقافية ذات البعد الإستراتيجي فلن يحدث ذلك بسرعة بل ببطئ كبير جدا .

قائمة المراجع :

1-جورج مدبك، *ماوتسي تونغ* (بيروت: دار الراتب الجامعية-سوفنير،ط. 1،1992).

2-دانييل بروشتاين وآرنيه دي كيزا،*التنين الأكبر:الصين في القرن الواحد والعشرون*،ترجمة :شوقي جلال(الكويت:سلسلة عالم المعرفة ،ط.1، 1996)،

3-عماد منصور ،"السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية "،سياسات عربية ،ع21(جويلية2016)

4-كورنا دزايتش،*الصين:عودة قوة عالمية*،ترجمة :سامي شمعون(أبو ضبي،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط.1، 2003).

5-لويد جنسن، "تفسير السياسة الخارجية"، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم (االرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 1989).

6-محمد نصر عارف،*إبستومولوجية السياسة المقارنة،النموذج المعرفي ، النظرية المنهج*،(الكويت :المسسة الجامعية للدراسات و النشر،2002)

الأطروحات:

7-عبد القادر دندان، *الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الاستمرار والتغير من 1991 -2006*، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، 2007-2008.

من الأنترنت:

8-فايز فرحات ." *الدور المتصاعد للصين في عالم السياسة* " ، قراءات استراتيجية. في: http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read52.htm

المحور الخامس : صنع ، تنفيذ و إنعكاسات السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي

تنفيذ السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي (المجالات ، الوسائل و الإنعكاسات):

Chinese Foreign Policy towards the Arab Maghreb Countries from a Executive framework

د.محمد قروش

أستاذ محاضر بكلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية –جامعة ابى بكر بلقايد –تلمسان.

البريد الإلكتروني :m.kerrouche13@yahoo.fr

ملخص:

تمكنت الصين من كسب ثقة الدول المغاربية، بهدف تحقيق مصالحها في المنطقة، و المتمثلة في تأمين مصادر الطاقة، التي يعتبر المغرب العربي واحدا منها، بالإضافة إلى خلق مجال نفوذ للصين كي تظهر بمظهر القوةالعظمى، و لقد استطاعت الصين أن تحقق نجاحات كبيرة في هاته المنطقة في شتي المجالات السياسية ،الإقتصادية ، و حتي في المجال الأمني و الثقافي ، فاقت بكثير النجاحات التي حققتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على سبيل المثال و ذلك راجع إلى السياسة التي اتبعتها الصين خلال المرحلة الجديدة، و التي تعتمد على مفهوم التنمية السلمية، و الصعود السلمي، الذي يركز على التعاون والصداقة، و النفع المتبادل، و هذا ما جعل الصين تفوز بقبول كبير لدى الدول المغاربية. وهذه السياسة الجديدة كانت محل ترحيب من قبل دول المغرب العربي.

Study Summary:

China could succeed to gain the friendship of the Maghreb Arab countries, in the goal to get benefits in the region, which consist in insuring the energy resources, it also aims to create a field of potency in the region so as to be seen as a big power in the region, and could overpass other big powers such as the USA and Japan, by choosing in the period of a new approach which focuses on the concept of peaceful development based on building friendship cooperation and mutual interests, this is what helped a welcomed China in this region to gain the Maghreb countries' confidence.

تمهيد:

إن الصين و من خلال سعيها للوصول إلي وضع الهيمنة، إختارت طريقا مختلفا عن بقية الدول بحيث تسعي الصين و بمنهج هادئ علي السلم و التعاون ، إلي تحقيق الهدف الأسمى الذي وضعته لسياستها الخارجية و المتمثل بالأساس في تحقيق مكانة مرموقة و تحسين ترتيبها ضمن تراتيب القوة العالمية .و إذا أخذنا مسألة الموارد الضخمة التي يتطلبها هذا الصعود السريع للصين في أنحاء العالم و التي يعتبر المغرب العربي من مصادره الأساسية، الأمر الذي جعل هذا الأخير يتصدر أولويات السياسة الخارجية الصينية، و يصبح بذلك ذو أهمية كبري للصين، فهذا الأخير يعتبر من المصادر التي تعتمد عليها الصين في إقتصادها و في نموها ، بل وهو مصدرا مهما للطاقة التي تحتاجها الصين، بالإضافة إلى كونه سوق استهلاكية كبرى، تعتبر دول المغرب العربي مهمة جدا لكسب تأييد للصين في قضاياها خلال المحافل الدولية و المؤتمرات العالمية، كما أن المغرب العربي يحتل ثقل ووزن إستراتيجي كبير في النظام الدولي ، فهاته المنطقة تعتبرها الصين من بين المناطق المهمة في العالم التي ترتكز

عليها في تحقيق التوازن مع القوى الكبرى فيما يخص النفوذ في العالم. و هي بذلك تنتهج أسلوبا يختلف عن باقي أساليب الدول الأخري و سياساتها في المغرب العربي في الوطن العربي تختلف عن باق سياسات القوى الأخرى الكبرى، مما جعلها تحظي بقبول لدي الشعوب و حكومات الدول المغاربية و عليه ما هي وسائل تنفيذ السياسية الصينينة إتجاه المغرب العربي ؟و ماهي مجالاتها و إنعكاساتها؟

للإجابة عن هذه المشكلة البحثية نضع الخطة التالية :

مقدمة :

1-المحور الأول : مجالات السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي .

2-المحور الثاني : وسائل السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي .

3-المحور الثالث: إنعكاسات السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي.

إستنتاجات.

المحور الأول : مجالات السياسة الصينية في المغرب العربي:

لا أحد ينكر قدم العلاقات الصينية -المغاربية ، ولقد أشارالباحثين في قسم من الكتاب على أن العلاقات المغاربية - الصينية ، قديمة و عريقة فهي ليست حديثة و رهينة العصر الحديث فحسب ، بل تعود جذورها إلى حوالي ألفي سنة مضت. لكن و مع قيام الصين الشعبية سنة 1949، نلاحظ أن العلاقة تعمقت أكثر فأكثر خاصة مع الحصول على مقعد في مجلس الأمن سنة 1971، و إذا ما نظرنا بنظرة تاريخية فنجدها قد مرت بمحطات و تباينت و إختلفت من مرحلة إلي أخري فأحيانا تكون قوية و أحيانا تضعف و خاصة في المرحلة التي تلت سنة 1949 و إلي غاية السبعينيات من القرن العشرين ، و السبب وراء ذلك أن دول المغرب العربي أنا ذاك كانت تنظر لسياسة الصين في العالم بنظرة الشك و الخوف و عدم الثقة ،مما جعل العلاقات بين الطرفين محدودة، و هذا نظرا لكون الصين خلال هاته كانت منهمكة في نشر

الإيديولوجيتها و مبادئها الثورية، لكن ومع حلول سنة 1978 عادت العلاقات المغاربية- الصينية لرواجها و كثافتها خاصة مع سياسة الإنفتاح فإنطلقت الصين في عملية تمتيين و توطد علاقاتها المغرب ، و لم تعد السياسة الصينية تركز علي الأيديولوجية و نشر مبادئ الثورة الشيوعية بل أصبحت أكثر نفعية و براغماتية .[1] ورغم هذا التقارب إلي أنه ظل محدود جدا وذلك نظرا لما كانت تعيشه الصين من ظروف داخلية ومشاكل إقليمية و كذا نتيجة لسياسة العزلة التي كانت تنتهجها الصين خلال المرحلة الأولى، كما بينت الدراسة في قسم سابق منها. كما أن الدور الصيني في المنطقة كان ضئيل جدا مقارنة بالدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي سيطرت على المنطقة و بسطت نفوذها.[2] لكن حدثت قفزة نوعية مع الفترة الجديدة وهي الفترة التي تلت مرحة التحديث أي من سنة 2000 إلى 2010، بحيث عرفت العلاقات المغاربية- الصينية تطورا كبيرا حيث شهدت تحسنا نوعيا على كافة المستويات و في مختلف المجالات، لتأخذ بذلك أبعادا أخرى تختلف عن سياساتها في المراحل التي مضت، بحيث تعتمد الصين إستراتيجية مغايرة لسابقاتها وذلك بدءا من سنة 2001، الأمر الذي عزز من العلاقات المغاربية – الصينية. لكن ومع حلول سنة 2001 شهدت العلاقات الصينية- المغاربية كثافة عالية من حيث التعاون و التنسيق بين الطرفين و في مختلف المجالات، و هذا راجع بالأساس إلي إنتهاج الصين لسياسة جديدة أكثر نفعية و سلمية تعتمد بالأساس أسلوب الجذب و الإغراء "Soft power"، و هذا راجع بالأساس إلي سياسة الإنفتاح المتبعة منذ سنة 1978[3]. و بالتالي نلاحظ هنا أن الصين و في إطار سعيها إلى زيادة قوتها و تأمين مصادر القوة التي تحتاجها في صعودها ، تستخدم أسلوبا راقيا في تعاملاتها مع الدول الخارجية و متمثل أساسا في إستراتيجية القوة الناعمة ، وقد مكنتها هذه الإستراتيجية من بلوغ أهدافها التي رسمتها في منطقة المغرب العربي والتي يقع على رأسها تأمين مصادر الطاقة التي يعد المغرب العربي واحدا من أكبر المصادر التي يعتمد عليها

[1] دبش إسماعيل، ***"علاقات المغرب العربي مع دول آسيا و آفاق تطورها"***، مداخلة ملقاة في الندوة السنوية :**المغرب العربي في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية الآسيوية:دور و مكانة المغرب العربي فيها**(تونس:في 07أفريل2010)

[2] المكان نفسه.

[3] Deng Xiaoping, Deng Xiaoping,cited in David Chambaugh(ed),***Deng Xiaoping ;Portrait of achinese stateman***(Oxford ;Clarendon Press,1995) ,p.156.

الإقتصاد الصيني. وبالتالي فإن الصين هي حاليا أكبر المنافسيين للقوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، و الإتحاد الأوربي وباقي القوي التي تتسابق علي إقامة علاقة مع الدول المغربية.

1-على الصعيد السياسي و الدبلوماسي:

إن الصين تندرج ضمن العالم الثالث، إلا أن معدلات النمو كبيرة جدا فلقد حققت نتائج باهرة علي مستوي التنمية و التحديث ، و هذا ما دفع تقرير التحديث الصيني الصادر سنة 2004 إلى إعتبار الصين دولة متقدمة أوليا، فالصين و من خلال سعيها إلى بلوغ مصاف القوى العظمى في العالم، تنتهج أسلوب سلمي سواء في التنمية أو في علاقاتها الخارجية[1]، و بالتالي فإن تحقيق مصالحها في العالم بصفة عامة و في المغرب العربي على وجه الخصوص يحتاج بيئة دولية سلمية و ذات مستوى عال من الاستقرار، فالسياسة الخارجية الصينية هي سياسة تركز علي البيئة السلمية و تنادي بالتعاون ، فالصين لا تسعي إلي الصراعات و الصدامات بل تتحاشي المواجهات المباشرة و الدخول في صراعات مع الدول قدر الإمكان[2] ، فالهيمنة و رغم أن كل الدول خاصة القوية منها تسعي إلي ذلك إلا أن الصين على الأقل لا تصرح بهذا الهدف علنيا، فهي تدعو إلى نظام دولي متعدد الأقطاب يسوده السلام و الإستقرار و التعاون المتبادل، و نلاحظ هذا الأمر بوضوح في علاقاتها مع دول المغرب العربي علي وجه التحديد لا الحصر خاصة مع الفترة الممتدة بين سنة2001 و 2010 و التي تغير فيها الصين من أسلوبها نحو التعاون و الإعتماد المتبادل مع دول العالم و منها الدول المغرب العربي. و هذا راجع إلى متطلبات النمو الصيني ذو المعدلات العالية، بحيث أصبح هذا النمو في تسارع مستمر. الأمر الذي حتم على الصين و قياداتها إقامة علاقات وثيقة مع الدول التي تشكل مصدرا للقوة الصينية الصاعدة، ونظرا لكون أن المغرب العربي يعد من المصادر الأساسية للطاقة في العالم ، بالإضافة إلى كونه سوق إستهلاكية ممتازة للصين، كما أن ومن شروط الزعامة أن يكون لك كذلك

[1] CSIS/IIE,China:***The Balance Sheet***(Washington,DC:Center for Strategic and International Studies: Institute for international Economics,2006),p.19.
[2] Ibid,p.18.

مجال نفوذ في العالم و تهدف الصين إلي جعل منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ لها في منافسة قوي أخري خاصة القوي التقليدية مثل القوي الأوربية خاصة فرنسا و كذا الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

العلاقات الصينية المغاربية ذات جذور تاريخية متينة، حيث أن الصين هي أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، و تقيم علاقات دبلوماسية معها في 20 ديسمبر 1958 أي قبل أن تتحصل الجزائر على إستقلالها، حيث دعمت الصين الثورة الجزائرية سياسيا و ماديا، و بعد أت تحصلت الجزائر على إستقلالها إستمرت العلاقات الجيدة بين الدولتين، و منذ ذلك الحين و هي تشهد تطورا مستمرا. و بالنسبة للمغرب فقد تعتبر ثاني دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين بتاريخ 1 نوفمبر 1958. و عرفت المغرب مابين سنة 2002و 2006 ما يزيد عن العديد من الزيارات المتبادلة بين الملك محمد السادس و نظيره "هوجينتاو"أما وزراء التجارة للبلدين فقد تبادلا الزيارات للمرة الرابعة منذ سنة 2001، أما موريتانيا فإستئنفت العلاقات الدبلوماسية مع الصين سنة 1965و بعدا بيومين قطعت علاقاتها مع تايوان، ولعبت موريتانيا دورا هاما علي صعيد تشجيع الدول الإفريقية للتصويت مع الصين لإستعادة عضويتها في الامم المتحدة سنة 1971.كما أن العلاقات الموريطانية الصينية عرفت ما لا يقل عن 10 زيارات دولة بين البلدين ما بين سنة 1967و 2010.

وفي سنة 2000 قام الرئيس الصيني" جيانغ زيمين" بزيارة الجزائر، ليقوم بعدها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة الصين سنة 2000 للمشاركة في أشغال المنتدى الصيني الافريقي، و الذي هو عبارة عن آلية جماعية للتشاور و الحوار بين الصين و الدول الإفريقية، رغبة في أن يوفر المنتدى نمطا جديدا طويل الأجل و مستقر من الشراكة القائمة على المساواة و تبادل المنافع بين الصين و إفريقيا، و خطة للتعاون بين الصين و الدول الافريقية في في المجالات السياسية و الاقتصادية و التنمية الاجتماعية

[1] حسين مصدق ،***"العلاقات الجزائرية الصينية:صداقة ، تصالح مؤقت،أم تحالف إستراتيجي"***:(04.01.2011).http://www.alarabonline.org/perviouspes/alarab20weekly/2007/09/29-09/w02.pdf،ص.11.

و مجالات اخرى في المستقبل[1]، و نوه الرئيس الجزائري خلالها بالجهد الذي تقوم به الصين نحو القارة الافريقية من أجل التنمية بعد أن كانت الصين قد قدمت كل العون و المساندة لشعوب القارة في كفاحها ضد الاستعمار و التمييز العنصري، و أن العلاقات الجزائرية الصينية التي تأسست خلال فترة الاستعمار و التي تزداد دعما في مختلف المجالات نموذج لعلاقات التعاون التي يجب أن تتنوع لتستجيب لطموحات الشعبين، و لمواجهة تحديات الألفية الثالثة[2].

و قد قام الرئيس الصيني "هوجينتاو " Hu Jintaoبزيارة الجزائر في فيفري 2004 أكد خلالها على الأهمية التي تويليها الصين للجزائر في سياستها الخارجية، لا سيما في ظل الوضع الدولي الذي إتسم بسعي الدول النامية على فرض رؤيتها على الساحة العالمية في إطار الدفاع عن مصالحها، حيث صرح قائلا : " يجب على الدول النامية تقوية التضامن بينها من أجل الدفاع الأحسن عن مصالحها ضمن عملية إقامة نظام دولي سياسي و إقتصادي جديد..... العديد من الدول النامية من ضمنها الجزائر و الصين أكملت مهمتها التاريخية في التحرر و الإستقلال الوطني في القرن الماضي، وتواجه في القرن الجديد مهمة الترقية و التنمية الإقتصادية و الاجتماعية على كل المستويات ..".

و في نوفمبر 2006 و خلال الزيارة الثانية التي قام بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الصين انتقلت العلاقات بين البلدين نقلة نوعية من خلال التوقيع على إعلان تعميق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، و الذي يعبر عن رغبة واضحة لدى الطرفين إلى رفع مستوى العلاقات إلى الطابع الاستراتيجي، و قد عبر الرئيسان خلالها عن إرتياحما للطابع المتميز للعلاقات الثنائية، مذكرين بالتضامن المتبادل الذي يميزها، و مجددين إتعدادهما للتعاون في كل الميادين الإقتصادية و الطاقوية و غيرها، و قد عبر الطرفان خلالها عن إرتياحهما لتوافق وجهات النظر و التشاور بين البلدين من شأنه التخفيف من الآثار السلبية للعولمة.

[1] Chris Alden,***China In Africa(New Yokr:Zad Books,2009),pp.30-31.***

[2] **جريدة الشعب** ، الخميس 12اكتوبر 2000. ، ص 05

لقد تم الإعلان عن قيام جمعية الصداقة الصينية –العربية في مدينة بكين بتاريخ 21 ديسمبر 2001 و تهدف هاته الأخيرة إلي تعزيز أواصر التعاون و الصداقة في المجالات المختلفة و منها التعاون الدولي في تحقيق السلم العالمي[1] وكان قبلها و بالظبط في سنة 2000 إنشاء منتدى التعاون الإفريقي - الصيني.كما تم اقتراح من قبل جامعة الدول العربية على جمهورية الصين الشعبية إقامة منتدى عربي -صيني و كان ذلك بتاريخ 2004 ، وذلك من أجل التعاون بين الطرفين في مجالات مختلفة. وكان هذا بمثابة تطور ملحوظ في العلاقات السياسية بين البلدين، فخلال هاته المرحلة أصبحت العلاقات بين الطرفيين أكثر كثافة و توطيدا، الأمر الذي إقتضى وضعها في إطار مؤسساتي جماعي، و كان من بين الإهتمامات التي جاء من أجلها هذا المنتدى هي مكافحة الإرهاب الدولي، تحقيق التوازن الإستراتيجي في المنطقة، بالإضافة إلى اهتمام الصين بالسلام في العالم و بالخصوص القضية الفلسطينية و هذا ما سيشكل مخل مهم للتقارب المغاربي الصيني.[2]

إن المتتبع للشأن الصيني في العالم سيلاحظ أن الصين و في سلوكها الخارجي تهدف إلي إقامة بيئة دولية سيمتها السلام و التعاون. فهي تعلم أن الصدام لا يخدم مصلحتها علي الأقل في هاته المرحلة ، فالصين تلتزم بمبادئها الخمسة في السياسة الخارجية. و تدعم دائما الطروحات السلمية في المحافل الدولية. كما تتحاشى الدخول في مواجهات. و بالمقابل تسعى إلى كسب إعجاب الطرف الآخر، فهي تعتمد على أسلوب الإغراء و الجذب الذي يميز سياستها الناعمة. فهاته الأخيرة تعتمد على إستراتيجية القوة الناعمة في علاقاتها الخارجية، و هاته الإستراتجية تعتمد على الإغراء و الجذب بدل التهديد و القوة المباشرة. و تعتمد في ذلك على الاقتصاد و الثقافة بالأساس. كما تمارس دبلوماسية نشيطة في إطار المؤسسات الدولية أو ما يعرف بالدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهذا الأسلوب حقق نتائج إيجابية بالنسبة للسياسة الخارجية بصفة عامة وفي منطقة المغرب العربي على وجه التحديد. فالدول العربية أعجبت بالأسلوب الصيني في التنمية. و

[1] **الذكرى الخمسون لصدور "مجلة الصين اليوم"**،مجلة االصين اليوم،العدد 2،(فبراير 2002):www.chinatoday.com.cn/arabic/202/albk ch in.htm بتاريخ :2009/11/25

[2] محمد السيد سليم.***"نحو بناء منتدى عربي صيني للتعاون"*** ،مجلة الصين اليوم ، ع.4(أبريل 2004): www.chinatoday.com.cn بتاريخ:2009/12/24

الملاحظ أن السياسة الصينية تحظي بالقبول و الترحاب لدي دول المغرب العربي خاصة إذا ما تكلمنا عنها كقوة بديلة في المنطقة ، و هذا ما يؤكد نجاح السياسة الصينية في المغرب العربي ، خاصة وأن العلاقات المغاربية – الصينية لا يجمعها تاريخي إستعماري. و هنا تكمن خطورة القوة الناعمة، فهي فعالة لدرجة أن الدول تفتح المجال تماما أمام الصين. و عليه بدأت في مساعيها في إحقاق السلام في هاته المنطقة، فكانت مساهمتها مميزة و نشيطة في لعب دور الوسيط و الموفق في النزاعات و المشاكل التي يعاني منها العالم العربي و بخصوص الصراع العربي – الإسرائيلي، فإن الموقف الصيني من القضية الفلسطينية و من الصراع العربي الإسرائيلي بالعموم، موقف ثابت و صريح. فالصين و منذ نشأتها وقفت موقفا عادلا و مؤيدا للجانب العربي في قضيته المحورية، كما أن الدول المغاربية كانت من السباقين إلى الاعتراف بالصين الشعبية باعتبارها الممثل لكل الصين. فالصين كانت هي الأخرى من الأوائل الذين اعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية، و في سنة 2004 أقدمت الصين على خطوة في صعيد العلاقات العربية الصينية ، حيث أوفدت الصين مبعوثا خاصا في الشرق الأوسط و هذا ما جعل الدول المغاربية تزيد من توطيدها لعلاقاتها مع الصين،و هذا دليل واضح على رغبة الصين في تحقيق السلام في المنطقة، والذي يعتبر عاملا مهما في بلوغ الصين أهدافها في السياسة الدولية،كما أن هاته الخطوة رغم أنها ليست بالجديدة إلا أنها أحدثت وقعا طيبا في نفوس القادة و الشعوب المغاربية خاصة و العربية عامة، حيث أرسلت الصين السفير "وانغ شي جيه" لتفقد أحوال المنطقة.[1]بحيث تعتبر هاته المبادرة مهمة بالنسبة للدول المغاربية و للجانب الفلسطيني على وجه التحديد، فالصين لها خبرة كبيرة في مجال المفاوضات و على دول المغرب العربي أن تستفيد من هاته الخبرة ، فلقد كان لها خبرة في ذلك و الدليل في هذا أن الصين إستطاعت إسترجاع سيادتها على "هونغ كونغ"، هذا الأخير الذي كان محتلا من قبل بريطانيا. كما تمكنت أيضا من استعادة "مكاو" المحتلة من قبل البرتغال. و لقد صرح المبعوث الخاص للشرق الأوسط قائلا أن الصين تؤيد الشعب

[1] حسين إسماعيل،***"المبعوث الصيني للشرق الأوسط"***،مجلة الصين اليوم،العدد 1،(يناير 2004):www.chinatoday.com.cnبتاريخ 2009/10/25.

الفلسطيني وتدعم حقه في استرجاع أراضيه ، و أن الصين بحاجة إلى بيئة دولية سلمية و أكد أن السياسة الصينية و موقف الحكومة الصينية تجاه الصراع العربي -الإسرائيلي يتحدد بالعلاقات العريقة لكلا الحضارتين. كما يتحدد برغبة الصين في تحقيق السلام و الأمن في العالم. و هذا الأمر يعتبر مكسبا بالنسبة للدول المغرب العربي و الدول العربية عامة ، باعتبار الصين عضو دائم في مجلس الأمن الدولي كما أن لها دبلوماسية نشطة في المحافل و المؤسسات الدولية، الشيء الذي ينعكس على الجانب العربي بالإيجاب. فالصين و نظرا لأسلوبها الدبلوماسي الذكي و الذي يركز على إستراتيجية القوة الناعمة، ترتبط بعلاقات مع القوى الكبرى التي تلعب دورا مهما في الصراع العربي -الإسرائيلي، فهي على علاقة بإسرائيل كما أنها تتخذ من سياسة التعايش السلمي وسيلة لتتأقلم مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الكبرى في العالم و هذا من شأنه أن يكون أمرا إيجابيا ،في حالة ما إذا استطاعت الصين أن تضغط على هاته القوى لافتكاك تنازلات لصالح الجانب الفلسطيني و العربي.[1]

لقد أصدرت إسرائيل في يناير 1950 اعترافا كاملا بالصين الشعبية. و هذا ما دفع الصين إلى تقديم رسالة شكر إلى الحكومة الإسرائيلية ، لكن الموقف الصيني آنذاك ظل على حاله و لم تكن الصين تعترف بإسرائيل باعتبارها صاحبة الحق في المنطقة، كما كانت تطمح إليه إسرائيل و كان ذلك سنة 1952. لكن مع بداية سنة 1955 وبانعقاد مؤتمر باندونغ شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية نوعا من الفتور و السبب في ذلك مناصرة الصين للشعب الفلسطيني و دعمه في قضيته. كما أن الصين و خلال تلك الفترة دعت الدول المغرب العربي و الدول العربية عامة إلى إقامة علاقات معها، الأمر الذي لم يرق لإسرائيل مما جعل العلاقات بين الطرفين تتسم بنوع من البرودة.و نظرا لتنامي العلاقات الصينية – المغاربية و العربية بوجه عام شعرت إسرائيل بخطورة الوضع، خاصة مع ازدياد تأييد الصين للجانب العربي في المحافل الدولية. هذا ما دفع إسرائيل سنة 1965 إلى طلب استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الصين لكن رغم ذلك فإن الصين

[1] المكان نفسه.

ظلت متحفظة بخصوص علاقاتها مع إسرائيل خلال هاته الفترة، ولم تتحصل إسرائيل علي أي إمتيازات خلال هاته الفترة من الصين.لكن و مع الانفتاح الذي شهدته الصين مع بداية عام 1978، أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر براغماتية.

لقد أصبحت الصين أقل تشددا وبدأت في التخلي تدريجيا على الطابع الإيديولوجي لسياستها الخارجية[1]، وخلال هاته المرحلة بدأت الصين تتخلى عن عدائها لإسرائيل و هذا يدخل في سياق عام سعت الصين من أجل تحقيقه و المتمثل في ضرورة التعايش والتعاون مع الدول الكبرى الأساسية في العالم، حيث غيرت من إستراتيجيتها التي كان تتبعها بعد تأسيسها سنة 1949، و أصبحت تتجنب المصادمات والصراعات ، و في المقابل بدأت الصين في تطبيق سياسة جديدة تتمثل في قبول الآخر و سياسة التعايش السلمي، و التعاون بدل المواجهة مع القوى المشكلة للنظام الدولي. و ذلك نظرا لوعي القيادة السياسية الصينية من أن وصول بلدهم إلى مراتب عليا في ميزان القوى العالمي، لابد له من بيئة سلمية ، لأن الصراع لا يخدم الصين و مصالحها في العالم ،فهي منشغلة بالتحديث و النمو الذي حققه إقتصادها و تنميتها الداخلية. كما انه و خلال هاته المرحلة كان هناك خلاف بين كل من موسكو و الصين، الأمر الذي جعل هاته الأخيرة تتقرب من إسرائيل بهدف منع توغل السوفياتي في المنطقة. حيث كان أول اتصال رسمي بين البلدين سنة 1978، ليتم سنة 1989 فتح أول مكتب أكاديمي إسرائيلي في العاصمة "بيكين". حيث تم الإعلان رسميا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما. توجت بزيارة لإسحاق رابين سنة 1993 إلى العاصمة "بيكين" مما جعل الباحثين يصفون هاته المرحلة بكثافة العلاقات الصينية –الإسرائيلية. و الملاحظ و لقد كان هدف الصين من وراء إقامة علاقات مع إسرائيل هو زيادة نفوذها في المنطقة ، أما بالنسبة للجانب الإسرائيلي فكان هدفه من هاته العلاقات هو تقييد تسليح الصين للدول العربية و افتكاك منها موقف لصالح إسرائيل في القضية الفلسطينية، و التضييق علي الجانب العربي .

[1] للمزيد حول العلاقات التاريخية للصين مع دول المغرب العربي و كذا الصين أنظر: Philip Snow,The Star Raft(London :Longman ,1988)

لقد شددت الصين و في كذا مرة بدعوتها إلى وقف الهجمات الفلسطينية على الشعب الإسرائيلي و ذلك إذا ما أرادت الدول العربية ومنها المغاربية و كذا الدولة الفلسطينية أن تكسب تأييد دولي لها. بالمقابل طالبت الصين من إسرائيل بضرورة وقف التصفية العرقية للفلسطينيين، بالإضافة إلى وقف بناء الجدار العازل ، و لقد سعت جاهدة إلى منع إسرائيل من بناء هذا الجدار، و ترى أن الحل يكمن في التفاوض و مواصلة التباحث من أجل إيجاد تسوية ترضي كلا الأطراف المتنازعة. كما أن الصين قدمت ثمانيين مليون يوان كمساعدة للشعب الفلسطيني في مدة قدرها ثلاث سنوات و هو ما تم الإعلان عنه في مؤتمر باريس، و هذا ميأكد فرضية أن الصين تسعي إلي المحافظة علي صورة إيجابية لها في ظل النظام الدولي الذي يشهد درجة عالية من التوتر و الإظطرابية.[1]

إن الصين و في إطار سياستها الرامية إلى تحقيق الأمن و السلام في في العالم، ساهمت و بفاعلية كبيرة في إدارة و حل و كذا تقريب الوجهات في النزاعات و المشاكل التي يعاني منها المغرب العربي. و كما كان لها دور مميز في الصراع العربي- الإسرائيلي[2] ، لعبت الصين دورا لا يقل أهمية في باقي المشاكل التي يعاني منها المغرب العربي و الدول العربية. بحيث تعتبر الصين من بين أهم المساهمين في إعادة بناء العراق بعد المحنة التي تعرض لها و المتمثلة في الغزو الأمريكي، ففي سنة 2005 كانت من بين المشاركين في المؤتمر الدولي حول العراق الذي عقد في شرم الشيخ بمصر، و أكدت الصين خلال هذا المؤتمر على ضرورة أن يقرر العراق مصيره بيده دون تدخل من أي طرف. و أكدت أيضا على ضرورة مشاركة كل العراقيين في العملية السياسية. و لقد بذلت جهودا كبيرة في سبيل أن يصبح العراق الجديد عراقا آمنا وديمقراطيا. والصين تدرج مساعيها ضمن مساعي الأمم المتحدة و تدعو المجتمع الدولي إلى المشاركة في بناء العراق و دعت مجلس الأمن إلى تسخير القوات المتعددة الجنسيات لصالح العراق و خدمة الشعب العراقي، بما يسمح بتخطي العراق

[1] المكان نفسه.

[2] -محمد السيد سليم، ***"الصين الشعبية و القضية الفلسطينية"***،السياسة الدولية، (يوليو1971)،ص ص.70-75.

للعقبات التي تواجهه من أجل تحقيق الوحدة و توحيد كل الصفوف لصالح الوطن، وهذا ما رحبت به الدول المغاربية و أثار غبطتها و رغبتها بالسياسة الصينية .

في الفترة الممتدة بين 04 و 05 جويلية 2007 ، عقدت في مقر الجامعة العربية بالقاهرة الدورة الرابعة لإجتماع كبار المسؤولين لمنتدى التعاون العربي- الصيني. ولقد حضر هاته الدورة عدد كبير من المسؤولين و الإطارات السياسية من الجانبين، نذكر منهم في الجانب الصيني مسؤولي منتدى التعاون العربي، ومن الجانب العربي مسؤولي وزارات الخارجية و الثقافة العرب و عميد السلك الدبلوماسي في بكين. و خلال هاته الدورة أجرى الطرفان العديد من المشاورات السياسية حول القضايا الإقليمية و الدولية التي تهم الجانبين. و خلال نفس السنة افتتحت دورة تدريبية لمسؤولي جمعية الصداقة الصينية - العربية و الذي حضره عدد من السفراء العرب و ممثلون لوزارة الخارجية الصينية. و خلال هذه الدورة ألقيت العديد من المحاضرات حول النظام السياسي الصيني، و كذا العلاقات الصينية – العربية و سياسية الصين في الشرق الأوسط. و في الفترة الممتدة من 15 إلى 29 جوان 2007 أقيمت دورة تدريبية في مجال حماية البيئة ، و يوم 4-6 جويلية 2004 ، أقيمت دورة تدريبية لكبار الدبلوماسيين العرب ومن بينهم دبلوماسيين من المغرب العربي و كان ذلك في مركز التبادل الدولي بمشاركة 22 متدربا من 13 دولة.[1]

و عليه نلاحظ ما مدى الأهمية الكبرى التي تليها الصين لتحقيق السلم و الاستقرار في منطقة المغرب العربي ، و هذا ما يؤكد الطابع السلمي للسياسة الصينية في المنطقة، و هذا أمر بديهي كون أن هاته المنطقة تدخل ضمن أولويات الأمن الصيني ، فالأمن الاقتصادي الصيني يرتبط بأمن و إستقرار منطقة المغرب العربي، كون هاته الأخيرة من أكبر المصادر التي تعتمد عليها الصين في مجال الطاقة، و باعتبار المغرب العربي سوق مربح للتجارة الصينية، و هذا ما يزيد من أهميته في نظر الصين.

[1] "***فعاليات منتدى التعاون العربي – الصيني***"،**مرجع سابق** ، ص ص .03-14

-على الصعيد الإقتصادي و الأمني:

بالنظر إلي النمو السريع للإقتصاد الصيني فإنه نستطيع أن نعتبر الصين دولة نامية تسير بخطى واسعة نحو مصاف القوى المتقدة الكبرى في العالم. و هذا ما دفع الكثيرين على اعتبار الصين دولة متقدمة مبدئيا و لا يفصلها على وضع الدولة المتقدمة ذات المكانة المرموقة في سلم القوى العالمي إلا بعض الخطوات. و عليه فهاته الأخيرة يوصف إقتصادها بأعلى وأكبر الأرقام [1]، فهي توصف بضخامة الأرقام على المستوى الاقتصادي. لقد أدركت الصين و في وقت مبكر أن بلوغ مصاف القوى الكبرى في العالم ، لا يتم إلا باقتصاد قوي و متقدم، ما دفع الصين إلى اتخاذ تدابير و إجراءات و كذا إصلاحات هامة في منظومتها الاقتصادية و كان ذلك بدءا من سنة 1978، حيث انتهجت الصين سياسة الانفتاح التي كان لها فوائد كبرى على الاقتصاد الصيني ، و كان أكبر محدد لمكانتها علي الصعيد العالمي. تملك الصين أسرع معدلات نمو في العالم، ففي سنة 2003 بلغ معدل النمو 9.1% ، بلغت حصة الفرد من الناتج الإجمالي 1090 دولار في نفس السنة. فالصين تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فلقد لعبت سياسة الانفتاح التي تبنتها الصين منذ 1978 دورا مهما في الانتقال بالاقتصاد الصيني من وضع الفتور إلى ازدهار و نمو هائل ، مثل العقدين الماضيين، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي للصين 18232.1 مليار يوان عام 2005، أي ما يعادل 2225.7 مليار دولار أمريكي، ولقد ارتفع إجمالي الاستثمارات الثابتة عام 2005 إلى 25.7 % حسب بيانات مكتب الإحصاء الوطني في الصين. و كانت نسبة الصادرات سنة 2004 تقدر بـ 762 مليار دولار أمريكي، لترتفع سنة 2005 إلى 28.4 % و بالمقابل بلغت نسبة الواردات 660 مليار دولار أمريكي في نفس السنة ، أي بنسبة 17%، وبلغ فائض الميزان التجاري خلال نفس السنة 101.9 مليار دولار . واستطاعت

[1]: Patrick Artus,***L'émergence de la Chine :impact economique et implications de politique économique***(CAE Conseil d'Analyse économiquE : La documentation Francaise,2011). لمعلومات أكثر حول إقتصاد الصين و داعياته السياسية أنظر:

الصين أن تقفز من الرتبة 8عام 2000 إلى الرتبة 3 عام 2004 في الاقتصاديات الدولية. و حلت محل ألمانيا كأكبر مصدر في العالم سنة 2009

يعتبر الخبراء سنة 2004 سنة إيجابية للنمو الاقتصادي الصيني مقارنة بالسنوات التي سبقت هذا التاريخ. بحيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية سنة 2002 معدل 55 مليار دولار،و بلغت نسبة الاستثمارات المباشرة حوالي 10.1% و هذا ما يوضح مدى النمو الهائل و المستمر للاقتصاد الصيني الذي أبهر المثيرين و أصبح نموذجا يحتذى به في العالم.[1]و يرجع الفضل في النجاحات الاقتصادية الباهرة التي حققتها الصين إلى الإصلاحات التي بدأتها القيادة الصينية التي جاءت بعد "ماوتسي تونغ"، خاصة الرئيس " دينج شياو بينج"، حيث يحمل هذا القائد رؤية تختلف عن سابقيه. بحيث و بعد وصول هذا القائد إلى السلطة انتهجت الصين نهجا جديدا في الإقتصاد و الذي أصبح يركز أكثر علي المصلحة فأصبح الإصلاح الإقصادي ضمن أولويات السياسة الصينية و أصبحت الصين تهدف إلي بلوغ مراتب عليا في الاقتصاد. فأصبحت الصين أكثر إنفتاحا على العالم الخارجي و أصبح هم القيادة تحقيق إصلاحات إقتصادية و الوصول إلى الاكتفاء الذاتي و الرفاهية للمواطن الصيني. لقد مكنت الإصلاحات التي جاء بها " دينج شياو بينج" الصين ان تتبوأ مكانة مرموقة على السلم الدولي. لتواصل القيادات التي جاءت بعد هذا الزعيم في نفس النهج. و مكنت هاته السياسة الصين من الخروج من دائرة الدول الفقيرة "1949-1978" إلى دائرة جد متقدمة على المستوى الدولي، حيث استطاعت أن تنسق سياستها الاشتراكية مع اقتصاد السوق، كما وظفت السياسة الخارجية في خدمة التنمية الداخلية. لقد أدركت القيادة الصينية خلال هاته المرحلة أهمية الانفتاح على العالم الخارجي و ضرورة توفير بيئة سلمية في صعودها الاقتصادي و هذا ما نجحت الصين في تحقيقه و سخرته لخدمة التحديث الداخلي. لم تعد الصين بدءا من 1978 تهتم في تعاملها مع العالم الخارجي على العقيدة و على توجهات الدولة التي تتعامل معها بقدر ما تهتم بتحقيق مصلحتها و تعظيم مكاسبها في العالم

[1] Denes Fred Simon, Hong Pyo Lee, *"Globalization and Regionalization of China's Economy"*, The sejong Institute,(Seoul,1995).p.47

معتمدة في ذلك أسلوبا متقدما و ذكيا في عملية النمو و البناء الاقتصادي ، مستفيدة في ذلك من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ، بالإضافة إلى السعي في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و كذا جذب الاستثمارات الأجنبية و لقد حددت القيادة الصينية خلال هاته الفترة عملية الإصلاح بثلاثة مراحل و تتمثل في :

1. مضاعفة قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام 1980 إلى 1990، و ذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين الصينيين.
2. مضاعفة قيمة الإنتاج القومي بحلول سنة 2000 إلى الضعفين بهدف تحقيق الرفاهية للمواطنين.
3. عصرنة الاقتصاد الصيني و هذا في مدة تتحدد بأواسط القرن العشرين.

فالانتقال من مرحلة إلى أخرى كان يتم بصفة تدريجية و بدراسة وافية ، كما استفادت الصين من التجربة الأوربية و السوفياتية و وظفتها بذكاء و حسب ما يتلاءم مع أهدافها في السياسة الخارجية ن حيث بدأت بقطاع الزراعة لتنتقل بصفة تدريجية إلى القطاعات الأخرى. و هذا ما يجعل التجربة الاقتصادية الصينية تجربة جديرة بالاهتمام حيث لاقت اهتمام كبيرا من قبل الخبراء و كذا الأنظمة السياسية في العالم لتصبح نموذجا يحتذى به في العالم عامة و المغرب العربي تحديدا. لتوظفه الصين فيما بعد لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية ، و هذا ما رجع عليها بالنفع .توظف الصين نجاحاتها و تستغلها في كسب الأصدقاء ، بحيث تستخدمه الصين كمصدر لقوتها و إستراتيجيتها في العالم، ومنه المغرب العربي من خلال الإغراء و الجذب، فهذا الأخير أعجب بالنموذج الصيني في التحديث و التنمية وهذا ما جعله يفتح الأبواب على مصرعيها أمام الصين و يرحب بكل ما هو صيني .[1] و بالنظر لكل لهذا التقدم الكبير و التطور السريع الذي حققته الصين على المستوى الاقتصادي أضحت حاجتها للطاقة تزداد سنة بعد سنة، لتصبح من أكبر المستوردين للطاقة في العالم خاصة النفط، فهذا النمو السريع لاقتصادها ونظرا لهدف الصين الذي

[1] خيري عزيز، ***"الانفتاح و التحديث في الصين الجدية"***، السياسة الدولية ، ع.59،(يناير 1980)،ص .61

رسمته لسياستها الخارجية و المتمثل في بلوغ مرتبة مهمة في الساحة الدولية ، أصبح لزاما على الصين أن تأمين مصادر الطاقة ومصادر القوة الموجودة في العالم.و هذا ما دفع الصين إلى أن تتبنى سياسة خاصة تجاه المغرب العربي لتعزز الصين علاقاتها بالدول المغاربية مع بداية سنة 2001 ، و من خلال ملاحظة السياسة الصينية في المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2010 يظهر جليا مدى الأهمية التي توليها الصين للمغرب العربي، حيث أن الصين تنتهج سياسة ذكية تعتمد على الصعود السلمي دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول ن مع التركيز على العامل الاقتصادي و الثقافي لتحقيق أهدافها في فهي تعلم ظرورة أن تحافظ علي علاقات سلمية و متينة مع دول المغرب العربي.

و لفهم هذا الإهتمام الكبير للصين بالمغرب العربي كدول و كمنطقة إستراتيجية ،لابد من أن نعرف الأهمية الجيو إستراتيجية لهاته المنطقة، إذ أن المغرب العربي يعتبر أكبر المناطق إنتاجا للنفط في العالم، بنسبة % تفوق20 في المئة ، و هي بذلك تشكل حوالي30% من إجمالي احتياطي البترول العالمي ، كما أن احتياطي الغاز بهذه المنطقة يقدر بـ 11 %من الاحتياطي العالمي ،و تنتج المنطقة ما قدره 4% من الإنتاج العالمي وعليه يعتبر المغرب العربي مصدرا إستراتيجيا للطاقة في العالم، و هذه المكانة لن تتغير على المستوى القريب لأن إيجاد طاقة بديلة عن البترول و الغاز ما زال أمرا بعيد المنال. و هذا ما يجعل المنطقة المغاربية مصدرا رئيسا للطاقة في العالم. كما أن سعر إنتاج البترول و الغاز في المنطقة منخفض مقارنة بدول ومناطق أخرى في العالم . و رغم أن الصين تنتج ما قدره 150 مليون طن من البترول سنويا ، إلا أن التنمية الإقتصادية السريعة و النمو الكبير للاقتصاد الصيني ،يجعل طلبها على البترول و الطاقة أمر متزايد و مستمر .و بالتالي تأمين الطاقة هو هدف نهائي و مستمر لسياستها الخارجية، لأن إنتاجها المحلي لا يلبي الطلب المتزايد لاقتصادها على الطاقة. و في غضون سنتين فقط من 2001-2003 بلغ استهلاك الصين من البترول 200 مليون طن سنويا ونصف هاته الكمية يتم استيرادها من الوطن العربي عامة و المغرب العربي تحديدا. و بحلول سنة 2005 بلغ استهلاك الصين من النفط حوالي 269 مليون طن. و لقد بلغت نسبة

استهلاك الصين من البترول حوالي 400 مليون مع نهاية سنة 2009. و بهذا يعتبر المغرب العربي مصلحة أساسية لإستراتيجية الصين و أهدافها في العالم ،و هذا ما يفسر اهتمامها المتزايد بهاته المنطقة ، الأمر الذي جعل هاته الأخيرة تكثف من التعاون مع الدول المغرب العربي، حيث عمقت علاقاتها بالدول المغرب العربي و ربطت أمن المنطقة بأمنها من خلال تعزيز تواجدها بالمنطقة من خلال مشاريع مختلفة و في مجالات عدة. و تنتهج الصين دبلوماسية ممتازة في المنطقة لتحقيق مصالحها. ما دعا البعض بتسميتها بدبلوماسية الطاقة، و أصبحت نوع مهم من أنواع الدبلوماسية في العالم خاصة في المرحلة الحالية.[1]

يعتبر التقارب الصيني المغاربي موضوع مهم لكلا الدولتيين سواء للجانب الصيني أم المغاربي ،بحيث أن التعاون بين دول المغرب العربي و الصين في مجال الطاقة و بالخصوص البترول يتعزز يوما بعد يوم، فالمغرب العربي يمتلك الموارد و رؤوس الأموال ، و أنابيب نقل البترول و بالمقابل تمتلك الصين التكنولوجيا و الأيدي العاملة و أسلوب متطور في الإدارة، و تعتبر الصين اليوم ثالث أكبر مستهلك للنفط العربي بعد الولايات المتحدة الأمريكي و اليابان، و هي تعتمد على أسلوب الشراء الغير المباشر من السوق الدولية. بحيث عقدت الصين العديد من الاتفاقيات مع الدول المغرب العربي في هذا الشأن و أغلبها كان لمدة طولية جدا مما يجعل من المغرب العربي مجال إستثمار طويل المدي بالنسبة للصين. فكما هو معلوم فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت بمثابة ضربة قوية للإقتصاد العالمي، كان تأثيرها على الدول المغرب العربي سلبيا جدا، بحيث تضاءلت عوائد الدول العربية و منها دول المغرب العربي و ذلك نظرا لإعتماد دول المغرب العربي للتعامل بالبترودولار ، وكان هذا سبب رئيسي وراء فقدان دول المنطقة ثقة الاستثمار الغربي فانخفضت الأسعار في سوق الأوراق المالية. و هذا ما جعل الدول المغاربية تفضل التعامل مع الصين هاته الأخيرة و التي رغم االأزمة التي عانى منها الاقتصاد العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلا أن الاقتصاد الصيني ظل صامدا ، ففي سنة 2001 بلغ معدل النمو الاقتصادي الصيني 7.3% ، كما بلغت قيمة التصدير

[1] شانغ تشي شيانغ، **"التعاون الاقتصادي الصيني العربي في القرن الجديد"**، مجلة الصين اليوم، ع.2،(فبراير 2003)،ص 04: www.chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/12/24

و الاستيراد 500 مليار دولار، فالصين تعتبر حاليا سادس أكبر قوة تجارية في العالم. كما أن المناخ في الصين يلائم الاستثمارات الخارجية خاصة تلك القادمة من دول المغرب العربي، خاصة و أن السوق الصينية تمتاز بجاذبية كبيرة[1]،خاصة مع التحديث و النجاح الذي حققته الصين داخليا. كما أن الصين قد دعت الدول المغاربية إلى زيادة إنتاجها من البترول و التنقيب عن آبار جديدة ، و هذا ما سعت إليه دول المغرب العربي، بالتعاون مع الصين ، بحيث بدأت الجزائر قي خطة لزيادة إنتاجها بنسبة 35% خلال خمس سنوات ، و بذلت الصين في هذا الصدد جهودا معتبرة. ففي سنة 2001،[2] بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال سنة 1991، ما قدره 2.42 مليار دولار أمريكي، و تشكل نسبة 4.1 مليار دولار أمريكي صادرات الصين إلى الدول العربية. و نسبة 3.5 مليار دولار صادرات الدول المغاربية إلى الصين.كما أن المغرب العربي يستورد من الصين سلع متنوعة تتمثل في المنتجات الكهربائية و الماكنات، كذا المنسوجات و الأحذية و الحقائب...، كما تستورد الصين من الدول المغاربية النفط الخام، المواد الكيوماوية، النفط الجاهز...، و في سنة 2002 أقامت الصين مشاريع كبيرة في مختلف المجالات في دول المغرب العربي.[3] وبحلول سنة 2004 ، بلغ التبادل التجاري أكثر من 10 مليار دولار بين الصين و الدول المغرب العربي ، و في نهاية السنة ذاتها وصل حجم التبادل البيني 15 مليار دولار ، و يتوقع الخبراء أن تزيد نسبة الواردات الصينية من النفط من المنطقة إلى الضعف مع حلول سنة 2020 حسب المختصين.[4]

لقد وقعت الصين مع الجزائر في سبتمبر 2002 حوالي 198 اتفاقية في مجال مقاولة المشروعات، و كما هو معلوم فأن بداية العلاقات الاقتصادية الصينية- الجزائرية كان سنة 1964، حيث وقع البلدان و لأول مرة اتفاقية التجارة و المدفوعات . كما فازت الصين "الشركة الصينية للبترول صينوكيت " بمشروع

[1] Harry Bradman, ***Africa's Silk Road:China and India's New Economic Frontier***(Washington,DC:Word Bank,2006),p.6.

[2] المكان نفسه.

[3] إدارة غرب آسيا و شمال إفريقيا، ***"العلاقات التجارية الصينية العربية"*** ، مجلة الصين اليوم ، العدد1،(يناير 2003)،ص ص .01-02"www.chinatoday.com.cnبتاريخ 2009/12/25.

[4] محمد فؤاد سري، ***"الصين و الجامعة العربية"***، مجلة الصين اليوم ، ع.2(،فبراير 2004)،ص .5: www.chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/12/11:

إصلاح حقول "زارزاتين" و كان ذلك في أكتوبر 2002، بالإضافة إلى توقيع المجموعة الصينية للبترول "بترو تشاينا" اتفاقية مع الجزائر بهدف بناء مشروع موحد للتعاون الجزائري الخارجي في مجال البترول، و ذلك سنة 2003. ولقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2002 ما قدره 433.8 مليون دولار، علما أنه كان سنة 2000 في حدود 198.85 مليون دولار أمريكي، ووصل سنة 2003 إلى حدود 659.97 مليون دولار حيث شكلت الصادرات الصينية إلى الجزائر حوالي 565.8 مليون دولار ،والواردات بقيمة 94.9 مليون دولار و بلغت قيمة المنتجات الصناعية التي صدرتها الصين إلى الجزائر 295.83 مليون دولار في نفس السنة .

ولقد احتلت الصين الرتبة السابعة في التصدير إلى الجزائر. فالصين تولي أهمية بالغة لهذا البلد خاصة إذا علمنا ان الجزائر يوجد بها احتياطي كبير من البترول و الغاز ، حيث بلغ احتياطي الجزائر من البترول و الغاز سنة 2003 ما قدره 135 مليار برميل. وقامت شركة CNPC الصينية في جويلية 2003 بتوقيع عقد بقيمة 350 مليون دولار لاستيراد النفط الجزائري وقامت هاته الأخيرة أيضا في ديسمبر 2003 بإقامة عقد شراكة مع شركة سونطراك حيث تستثمر الصين بموجبه حوالي 31 مليون دولار للتنقيب عن البترول و الغاز في الجزائر.

لقد أصبحت الجزائر محل اهتمام كبير لصنا ع القرار الخارجي الصيني، و إستغلت الصين العامل الاقتصادي لتوطيد علاقاتها بالدولة الجزائرية. كما استغلت الجزائر هذه العلاقة لتوسيع خياراتها و بدائلها الإستراتيجية في العالم خاصة مع المشروطية السياسية لأغلب القوي الأخري في المنطقة،بحيث تري الجزائر في الصين بديلا عن العديد من الدول الكبري التقليدية في المنطقة و التي أصبحت تفرض شروطا لا تحبذها دول المغرب العربي و منها الجزائر من أجل تزويدها بالتكنولوجيا أو حتي الأسلحة علي غرار الولايات المتحدة الامريكية.

رغم ذلك فإنه حتى الآن ما زالت مجموعة الثماني لها وزن و ثقل ليس فقط في المغرب العربي بل و حتي في عموم فريقيا. فيظهر جليا أن دول المغرب العربي لا تستطيع على الأقل في الآونة الحالية أن تتخلي عن كثير من شركائها القدامي علي غرار الولايات المتحدة الأمريكية و حتي فرنسا.....، مما يجعلنا نقول أن إعتبار الصين كبديل نهائي ما زال مبكرا جدا على دول المغرب العربي، كون حتي هاته الأخيرة ليست مستعدة كليا لذلك خاصة في مجال تزمتها علي نقل التكنولوجيا بالكامل و عدم التحفظ ، بالإضافة إلى بعض المشاكل التي واجهت الشركات الصينية في دول المغرب العربي تتعلق بالجودة و كذا إحترام مواصفات العمل، الأمر الذي يجعل من إعتبارها بديل عن القوي التقليدية ما زال بعيد المنال للصين .[1]

إن الأنتقادات الموجهة من قبل المنظمات غير حكومية و حتي بعض الدول الغربية للصين ، فيما يخص عدم إحترامها للمعايير الدولية في العمل خاصة ما تعلق منها بشروط العمل التي تتعلق بالبني احتية و التي فازت الصين بالكثير من الصفقات المتعلقة بها، ليست هاته الإتهامات دائما علي خطئ ففي كثير من الأحيان تكون صحيحة ، الأمر الذي يمكن أن يأثر على علاقاتها بدول المغرب العربي.

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و الدولة التونسية حوالي 200 مليون دولار أمريكي كما قام الطرفان بإنشاء مشروع مشترك بالتعاون مع الكويت لانتاج الأسمدة . و بالنسبة للسودان و بعد زيارة الرئيس الصيني "هوجين تاو" إلى السودان في الفترة الممتدة من 2 إلى 3 فبراير 2007، تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات و ذلك في مجال السكك الحديدية و الكهرباء. كما قدمت الحكومة الصينية منحة إلى دارفور تقدر بـ40 مليون يوان بالإضافة إلى قروض من دون فوائد، و كذا اتفاقية تفضيلية لعدد من السلع المصدرة إلى الصين .[2] ولقد استحوذت الصين على حصة كبيرة من الاستثمارات في السودان حيث تساهم الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC بنسبة 40% من شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPC والتي

[1] ***"العلاقات الصينية – الجزائرية "***، مجلة الصين اليوم ، ع.3، (مارس 2004)، ص.4: www.chinatoday.com.cn بتاريخ :2009/11/27
[2] ***"التبادلات الاقتصادية بين الصين و السودان"***، *مجلة* بيت العرب، ع.53، (سبتمبر 2007)، ص.24: www.arleague.china.org بتاريخ :2009/12/12

تأسست عام 1997. و تمتلك 41% من شركة بيترودارPDOC التي تأسست عام 2001 و تمتلك الشركة الصينية sinopec 7 % من شركة بيترودار، و نسبة 35%من شركة البحر الأحمر RSPOG، كما قامت الشركة الوطنية الصينية بتوقيع اتفاقية شراكة مع الحكومة السودانية لاستكشاف المربع 13 البحري.[1]

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و المغرب 18 مليار دولار سنة 2010، و وتحتل الصين المرتبة الثالثة من بين الدول التي تستور منها المغرب حاجاتها، تعتبر المغرب ثالث شريك إقتصادي للصين و تاسع شريك للصين في إفريقيا، ولقد بلغت الإستثمارات الصينية في المغرب مع نهاية 2008حوالي 170 مليون دولار أمريكي[2] .أما موريتانيا فبلغ حجم التبادل التجاري نع الصين حوالي 2 مليار دولار سنة 2010، و حوالي 600 مليون دولار صادرات الصين لموريتانيا و حوالي مليار دولار صادرات موريطانيا للصين، كما أن الصين أنجزت مشروعين مهميين في موريطانيا الأول يتمثل في مناء الصداقة و هو أكبر مشروع في إفريقيا تنجزه الصين بعد مد سكة الحديد تانزانيا ، و الثاني يتمثل في توسيع شبة تزويد نواكشط بالماء الشروب. كما بلغ حجم التبادل التجاري للصين مع ليبيا 7 مليارات دولار خلال سنة 2010، و تعتبر الصين أكثر الدول إستيرادا من ليبيا و ثالث أكبر دولة مصدرة لها ، و لقد بدأت التبادلات التجارية منذ سنة 1951، وخلال الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري لمنتدي التعاون الصيني –العربي أعلن عن إقامة شراكة إستراتيجية بين الطرفين علي أساس التعاون الشامل و التنمية المشتركة.

وعليه و مما سبق ذكره ، فإن الصين تنتهج دبلوماسية ذكية تجاه الدول المصدرة للطاقة و منها المغرب العربي، الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الصين ، هاته الأخيرة التي تنتهج دبلوماسية للطاقة، وهي دبلوماسية جد ذكية تعتمد على عوامل الجذب و الإغراء، كما أشرنا سابقا فإن الصين تواجه مشكلة عجز في مواردها الطاقوية و بالمقابل فإن إقتصادها ينمو بوتيرة سريعة مما اقتضى اتخاذ الصين إجراءات سريعة لتأمين حاجاتها من الطاقة و التي تحتاج إليها في صعودها السلمي، بهدف تبوئها مراكز عليا على المستوى

[1] "***الأسلحة و النفط و دارفور السلاح***"، تقرير السودان،ع.7،(2007): www.smallarmssurvey.org بتاريخ :2009/12/24

[2] ***Exposé de L 'Ambassadeur Xujinghu lurs du petit-déjeuner débat a l'IRES***(le24decembre2010),pp.1-8.

الدولي. و لهذا السبب شجعت القيادة الصينية شركات الطاقة الوطنية لتأمين الاستثمارات المباشرة في مجال الطاقة مع الدول المنتجة للطاقة و التي من بينها المغرب العربي. فبدأت الصين في إطار دبلوماسية ممتازة في عقد وإقامة علاقات مع الدول المنتجة و المصدرة للطاقة في العالم. و ذلك بانتهاج أسلوب يركز على مفهوم القوة الناعمة و الصعود السلمي الذي يعتمد على كسب الأصدقاء من خلال المساعدات و المشاركة في بناء البنى التحتية للدول الضعيفة حيث أن السياسة المتبعة من قبل الصين كان لها مردودية إيجابية على صعيد العلاقات الصينية – المغاربية، فالصين تعتمد النفع المتبادل و ليس العلاقة الاستغلالية التي غالبا ما تطبع علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم الخارجي. و استطاعت الصين من خلال هاته السياسة أن تخترق مناطق نفوذ كانت حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و القوى الكبرى الأوربية. و تركز هاته الدبلوماسية على مبادئ التعايش السلمي و عدم المواجهة و التصادم مع الدول المنتجة للطاقة، و كسب صداقة هاته الدول من خلال استخدام التعاون الثقافي، و الاقتصادي و كذا السياسي ،و الاعتماد على النفع المتبادل.[1] كما أن الصين تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي تتمتع بها المجتمعات ، و عليه فلقد أخذت بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات في المغرب العربي ، و كمثال على ذلك تضع الشركات الصينية التي تصدر اللحوم و الأسماك[2] ،و كذا الشركات الخاصة بالألبسة مسألة الحلال و كذا الديانة الإسلامية و ما تقتضيه في اللباس الشرعي، كل هذا تضعه الشركات الصينية المستثمرة في المغرب العربي نصب عينها. و هذا ما يجعل السياسة الاقتصادية الصينية في المغرب العربي سياسة ناجحة و مميزة و تلاقي قبولا من قبل دول المغرب العربي. حيث يوجد في الصين منطقة تسمى"ننيغيشيا" بشمال غربي الصين و تعتبر هاته المنطقة مركزا ضخما لإنتاج و تصدير الأطعمة و الألبسة الإسلامية و كذا حاجيات و لوازم المسلمين، و توجد بهاته المنطقة 800 شركة مصنعة للأطعمة الحلال، و

[1] زبيغنيو بريجنسكي، ***الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم***، ترجمة : عمر الأيوبي(بيروت: دار الكتاب العربي،2004)،ص.86.
[2] عبد الرزاق طريبق، ***ننيغيشيا تضع عينها على سوق مستلزمات المسلمين في الشرق الأوسط و شمال إفريقي***"، الصين اليوم : www.chinatoday.com.cn بتاريخ :2009/12/09

هاته المنتجات موجهة بصفة خاصة إلى الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و إضافة إلى ذلك فإن الصين تهتم أيضا بالمجال البنكي، حيث سعت إلى إقامة مؤسسات تمويل مطابقة للشريعة الإسلامية . ففي سنة 2009 أعلن المركز المالي لهونغ كونغ إطلاق سوق سندات إسلامية من أجل استقطاب مزيد من الأموال العربية. و هذا ما يعطي السياسة الصينية التميز والنجاح في المنطقة المغاربية، فهي سياسة ذكية تتأقلم حسب البيئة التي تكون فيها و حسب خصوصيات تلك البيئة و تأخذ مسألة الثقافة و معتقدات الشعوب في حسبانها.[1]

إن موضوع أمن الطاقة قضية تولي لها الصين أهمية قصوى و تضعه ضمن أولويات سياستها الخارجية ، فالصين تعاني من مشكلة جوهرية، تتمثل في تزايد حاجاتها من الطاقة و بالخصوص البترول. و في مقابل ذلك فإن إنتاجها المحلي لا يلبي حاجاتها و هي بذلك تعتمد على الاستيراد بنسبة كبيرة. إن الصين و نظرا لاعتمادها على العامل الخارجي في تزويدها بحاجاتها من الطاقة، تعتمد إستراتيجية تهدف إلى تنويع مصادرها الطاقوية، فهناك قلق و خوف صيني من أن تستغل القوى الكبرى هذا العجز عن تحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة في محاصرة الصين في مجال تأمين الطاقة. الأمر الذي حتم على الصين أن تنتهج سياسة خارجية حذرة و سلمية و كذا توثيق علاقاتها الإستراتيجية مع الدول التي تملك الطاقة. و هي بذلك تسعى إلى التقليل من مخاطر استيراد الطاقة من خلال تنويع مصادرها في العالم. و بذلك قامت بتوثيق علاقاتها الثنائية بالدول المغرب و الدول التي لا ترحب بالوجود الأمريكي، فعقدت معها اتفاقيات طويلة الأمد، طبعا الصين حاليا ليست تابعة كليا للمغرب العربي في مجال الطاقة، لكن و في إطار سعيها إلى تنويع مصادر الطاقة في العالم، اتجهت إلى المغرب العربي، و ذلك كإستراتيجية إحتياطية، من أجل توسيع دائرة المناورة في السياسة الدولية، خاصة و أن مصادر الطاقة في العالم محدودة و محص تركز الصين في سياستها الخارجية في العالم بصفة عامة و في المغرب العربي على وجه الخصوص على الطابع السلمي ، فهي تعتمد على إستراتيجية الصعود السلمي ،و نبذ العنف و النزاعات و تسعى إلى إقامة بيئة سلمية، تقوم على التعاون

[1] المكان نفسه.

المتبادل و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، و تعتمد أيضا على الاقتصاد و الثقافة و غيرها من المجالات كمدخل لتعزيز نفوذها في العالم. فالسياسة الصينية الخارجية تتميز بالنعومة.

وإذا ما تحدثنا عن المجال العسكري و الأمني فإننا بصدد استخدام الصين لقدراتها العسكرية في خدمة صعودها السلمي و إستراتيجيتها الناعمة في العالم. فكما وضحت الدراسة في قسم سابق فإن مصادر القوة الناعمة الصينية يمكن أن تكون نفسها مصادر القوة الخشنة، فالعامل العسكري، باعتباره مصدرا للقوة الصلبة أو الخشنة [1] .حيث إستطاعت الصين أن توظفه في إطار سياستها الناعمة في المغرب العربي بالشكل الذي يتلائم مع الطابع السلمي لصعودها في العالم. وذلك من خلال التعاون مع الدول المغاربية في مكافحة الإرهاب و كذا المبيعات الصينية للدول المغاربية من الأسلحة. و الذي تضعه الصين بهدف كسب تأييد و تعاون الدول العربية معها ، كما تستغله الصين في إطار المساعدات و الجهود الدولية في الإغاثة عند حدوث الكوارث ، وعليه فإن العامل العسكري يعتبر وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الصين في توطيد علاقاتها مع دول المغرب العربي، من أجل تأميم الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها في المنطقة ، و التي يقع في أولها تأميم الطاقة، و كذا كسب تأييد دولي لسياستها في العالم ومنه المغرب العربي كجزء من هذا العالم.

موضوع آخر توليه الصين أهمية بالغة و المتمثل في الإرهاب تعتبر هاته الظاهرة من القضايا التي تولي لها الصين أهمية بالغة، و هذا أمر بديهي لأن الصين كما سلف و أوضحت الدراسة، تحتاج إلى بيئة سلمية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وعليه فإنها تهتم بأمن وسلامة دول المغرب العربي من الإرهاب و العنف و ليس الإرهاب فحسب بل الحركات عبر قومية بصفة عامة و كل التهديدات التي من شأنها زعزعة إستقرار المنطقة . لأن مصالحها الحيوية موجودة في هاته المنطقة.[2] و هذا ما دفع دفع الصين إلى بذل جهود في هذا الصدد بالتعاون مع دول المغرب العربي. فبعد أحداث سبتمبر 2001، اهتمت الصين بقضية الإرهاب و مكافحته،و هذا ما دفع هاته الأخيرة إلى عقد اتفاقية مع الدول العربية لمكافحة الإرهاب و كذا إنشاء

[1] Chris Alden, Chris Alden,***China In Africa(New Yokr:Zad Books,2009)*** ,pp.18-25.

[2] محمد السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص.5

الصين لمنظمة "شنغهاي" للتعاون في مكافحة الإرهاب.[1] فالصين ترفض الخلط بين حق الأمم في الدفاع عن نفسها و الاستقلال و بين الإرهاب. فهي تؤيد الشعوب المسلوبة الحقوق في سعيها لنيل استقلالها و منها الشعب الفلسطيني، فهاته الأخيرة تتحاشى الانسياق وراء خطاب الولايات المتحدة الأمريكية ومفهومها للإرهاب، و هذا ما دول المغرب العربي ترحب بالصين و تتخوف من السياسة الأمريكية.[1]

فأمنيا و فمنذ سنة 2000 ،عدا الزيارات التي قام بها مسؤولوا الدفاع من الطرفين لم يكن هناك علاقات تعاون بارزة بين الصين و المغرب العربي، و إذا ما أخذنا الجزائر كمثال و من بين علاقات التعاون العسكري القليلة التي تمت في هذه الفترة نذكر إستلام الجزائر في أوت 2006 لأضخم سفينة تدريب عسكرية قامت بشرائها من الصين، و ذلك بموجب إتفاق كانت وزارة الدفاع قد وقعته مع الشركة التجارية لصناعة السفن الصينية سنة 2002[2]، و هذا ما يبرز تحول في سياسية التسلح الجزائري نحو الصين .وحسب الموقع الإلكتروني الخاص بالدفاع و التسليح العربي نقلا عن الموقع الإلكتروني لصحيفة الخبر الجزائرية في 1 مارس 2010 أن الجيش الجزائري مهتم بتعديل و تطور الدبابات و الطائرات المقاتلة و تصنيع بعض قطع الغيار، و أضاف أن الجزائر و الصين إتفقا على إنشاء خلية عمل تقنية بين الجيشين الجزائري و الصيني، و قد ذكر الموقع أن البلدان قد أبرما عدّة إتفاقات تتعلق بإقتناء العتاد و التكنولوجيا في إطار رغبة الجزائر في تنويع مصادر مشترياتها من الأسلحة.

و خلال زيارة وزير الخارجية الصيني إلي الجزائر في جانفي 2010 ،أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن الجزائر راغبة في المزيد من التنسيق و التعاون مع الصين حيال القضايا الدولة و العمل مع الصين من أجل دفع علاقات التعاون الاستراتيجي ، و اوضح ان الجزائر و الصين تعملان دائما على دعم كامنهما للأخرى و دفع علاقات الشراكة الخاصة التي يعتمد على الثقة المتبادلة، مضيفا أن البلدين شهدا تقدما في التعاون

[1] أن هوى هو ، ***"مستقبل واعد للعلاقات الصينية – العربية"***، مجلة الصين اليوم ، ع.2،(فبراير 2004)،ص.3:
www.chiantoday.com.cnبتاريخ :2009/12/13
[2]- جريدة الشروق اليومي، الأربعاء 23 اوت 2006، ص07.

الجوهري في كل المجالات و التعاون المتقارب حيال القضايا الدولية الرئسية، و أشار الى أنه وسط أجواء التحول العميق في الموقف الدولي يوجد لدى الجزائر و الصين الإرادة السياسية من أجل المزيد من التطوير للعلاقات الثنائية بينهما.

لقد ربطت الدول المغاربية نفسها باتفاقيات مع الصين لمكافحة الإرهاب نذكر منها الجزائر ، و من خلال المنتدى العربي الصيني، للتعاون فإن كل الدول العربية ترتبط باتفاقيات للتعاون مع الصين في مجال مكافحة الإرهاب. فالصين تسعى إلى إقامة نظام دولي تعددي، و ترفض الهيمنة و سياسة القوة و تكافح الإرهاب حسب تصريحات القيادة الصينية. ويمكن أن تستغل المغرب العربي هذه النقطة للإستفادة من التجربة الصينية في مجال مكافحة الإرهاب، وكذا التكنولوجيا العسكرية، بهدف تحقيق توازن إستراتيجي و عسكري مع إسرائيل إلى جانب التعاون مع دول المغرب العربي في مكافحة الإرهاب فإن الصين تعتبر بديل إستراتيجي مهم للدول المغاربية فيما يخص وارداتها من السلع، و الدليل في ذلك هو قيام الصين بعقد اتفاقيات مع معظم الدول في المنطقة لتزويدها بالسلاح .

3-على الصعيد الثقافي ،الإجتماعي و العلمي :

توظف الصين الثقافة كوسيلة لتمتين علاقاتها الخارجية عامة و خاصة ، علاقاتها مع دول المغرب العربي، فهو مدخل جيد لتمتين العلاقات الصينية المغاربية ، هاته الأخيرة تستخدمها الصين في إطار سياستها الناعمة من أجل توطيد علاقاتها مع الدول المغرب العربي بهدف خلق بيئة ودية و سلمية، تسمح للصين بتحقيق أهدافها التي رسمتها لسياستها الخارجية. ففي الفترة الممتدة ما بين 2001-2010 تعزز التبادل الثقافي بين الدول المغرب العربي و الصين، و في هذا الصدد أقام كلا الجانبين مهرجان الثقافة الصينية و كذا مهرجان الثقافة العربية، كما أن الجامعات الصينية فتحت تخصص اللغة العربية، كما أقيمت معارض للتعريف بالثقافة العربية و الصينية عل حد سواء، و معارض للفنون و المهن التقليدية.[1]

[1] تشاي جيون، "***حوار مع الصين اليوم*** "، مجلة الصين اليوم :www.chinatoday.com.cn.2008 بتاريخ 2009/11/26

لقد شهد التبادل الثقافي و العلمي بين الصين و الدول المغرب العربي تطورا ملحوظا منذ سنة 2001 بحيث يوجد العديد من الطلاب التونسيين يدرسون في الجامعات الصينية ، فهناك العديد من الطلاب من المغرب العربي الذين يدرسون اللغة الصينية، و بالمقابل هناك العديد من الطلاب الصينيين الذين يدرسون اللغة العربية في تونس. و بدأت بعض المعاهد في تدريس اللغة الصينية على اعتبارها لغة أجنبية اختيارية في تونس. و في 2001 أقامت تونس أسبوعا ثقافيا في الصين كما شاركت تونس في معرض اللوحات الزيتية عام 2003، و في نفس السنة شاركت في معرض "كونمينغ" السياحي .[1] و بالنسبة لموريطانيا و منذ سنة 1975 و حتي سنة 2010 حصل حوالي أكثر من 300 تأشيرة الدراسة في الصين منهم 81 تحصلو علي منحة من الصين ، كما أرسلت الصين منذ سنة 1987 و حتي يومنا هذا أكثر من 35 أستاذ للغة الصينية .

و بالنسبة للتبادلات الثقافية بين المغرب و الصين فإنها تأخذ اشكال و صور متعددة، و يأخذ مجالات عدة مثل المجال التعليمي و الإعلام و غيرها ، و في المجال التعليمي يأخذ شكل منح حيث قدمت الصين للمغرب 15 منحة، و بالمقابل بلغ عدد المنح المقدمة من قبل المغرب لصالح الصين خمس منح، كما تجاوز عدد الطلاب الصينيين الذين جائو إلي المغرب ما بين سنة 1975و سنة 2007 أربعيين طالبا. كما تم التوقيع في ماي سنة 2000 ، في العاصمة بكين علي مذكرة تعاون في مجال التعليم بين كل من المدرسة الدولية العليا للتدريب بالمغرب و بين الجامعة الدولية للأعمال و الإقتصاد بالصين.كما تم فتح أول معهد لكونفوشيوس في الرباط سنة 2009، وخلال زيارة الملك محمد السادس للصين سنة 2002 قدم مجموعة من الكتب هدية لمكتبة الصين تتضمن كتب تحوي تاريخ المغرب و حظارته. و علي المستوي الإعلامي فإن هناك مجموعة من الممثليات لعدد من المؤسسات الأإعلامية الصينة مثل وكالة الصين الجديدة للأنباء "شنخوا" و كذا صحيفة الشعب اليومية، بالأإضافة إلي إرتباط البلدين بالعديد الإتفاقيات في هذا المجال نذكر منها إتفاقية التعاون المبرمة بين القناة المغربية الأولي و تلفزيون الصين بتاريخ2003 ، بالأإضافة إلي توزيع مجلة الصين اليوم في

[1] "***لشاطات التبادل الثقافي الصيني العربي عام 2001***"، الصين اليوم، ع.12،(ديسمبر 2001)، ص."3 chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/12/03:

المغرب و التغطية الإعلامية لكل ما يحدث بالمغرب.كما تم الإعلان في بكين سنة 2009 عن تأسيس جمعية إبن بطوطة لأصدقاء المغرب في الصين.[1]

لقد شهدت سنة 2001 تطورات مهمة على صعيد التبادل الثقافي بين الصين و الدول المغاربية، بحيث تم وضع الحجر الأساس لجناح الآثار الإسلامية بمتحف "تشيوانتشو" بالصين و هو خاص بالمواصلات البحرية، و يوجد بهذا المتحف عدد لا بأس به من القطع الأثرية الإسلامية. و لقد تم وضع الحجر الأساس بحضور شخصيات صينية و عربية من بينها رئيس فريق العمل للتعاون مع الصين في مجال" آثار و مآثر العرب". و تم ذلك بحضور عدد من الرؤساء الدول العربية و منها رؤساء الدول المغاربية.[2]

تعتبر العلاقات الثقافية بين الصين ودول المغرب العربي عريقة عرق الحضارة الإسلامية العربية، و الحضارة الصينية، فالصينيون مولعون باللغة العربية و ترجمتها ، كما أنهم يعتبرون القرآن الكريم ، معجزة للأدب العربي. ولقد بدأ الصينيون يترجمون معاني القرآن الكريم منذ أواسط القرن الثامن عشر، و يمكن أن نذكر في هذا الصدد الترجمات التي قام بها الأستاذ "محمد مكين" و هو أستاذ سابق بقسم اللغة العربية بجامعة بكين، كما قامت دار النشر الأكاديمية للعلوم الصينية و الاجتماعية ببيكين، سنة 1981 بنشر الترجمة الكاملة للقرآن الكريم. كما تم ترجمة البردة للبويصري و كان هذا من قبل العلامة الصيني المسلم "ماده شين يوسف روح الدين". و نشرت من جيد سنة 1957.كما عقدت في أكتوبر 1983 الدورة الأولى لمنتدى الأدب العربي بالصين و كان موضوعها "الأدب العربي، ماضيه وحاضره" وتم مناقشة كتاب "ألف ليلة وليلة"، وأعمال نجيب محفوظ عام 1987 .فمنذ تأسيس جمعية الأدب العربي قامت هاته الأخيرة بالعديد من النشاطات و التظاهرات الثقافية نذكر منها الحفل التذكاري للرحالة العربي ابن بطوطة، ومخائيل نعيمة...، كما نظمت الجمعية العديد من اللقاءات مع الأدباء العرب الذين زاروا الصين نذكر

[1] فؤاد لحريزر، ***العلاقات الثقافية الصينية –المغربية***، مجلة الصين اليوم،ع.45(أكتوبر 2015)،ص.3.
[2] سفير تونس في الصين، ***"أسمى أمنيتي أن تكون الشراكة بين البلدين"***،الصين اليوم،ع.1،(يناير 2004)،ص.3:
www.chinatoday.com.cnبتاريخ :2009/11/03

منهم الكاتب التونسي مصطفي الفارسي،و الكاتب العراقي عبد الله نيازي. ولقد بلغت الأعمال التي قامت الجمعية بترجمتها إلى اللغة الصينية أكثر من مائتي عمل. و هذا ما يظهر ما مدى الاهتمام الذي توليه الصين بالثقافة العربية الإسلامية، و في الوقت الحالي زاد هذا الاهتمام إلى الضعف خاصة مع توطيد الصين لعلاقاتها مع الدول العربية.[1] لقد أصبحت اللغة العربية تفرض نفسها على الجانب الصيني الذي أضحى لزاما عليه أن يتقن اللغة العربية، خاصة مع تزايد الحاجة إلى الدول العربية باعتبارها مصدرا للطاقة وسوقا استهلاكية كبيرة، بالإضافة إلى أن صعود الصين في العالم يفرض عليها أن تجد مناطق نفوذ لها و التي من بينها المغرب العربي. و بالمقابل فإن اللغة الصينية أصبحت تفرض نفسها على الدول المغرب العربي التي دخلت في علاقات إستراتيجية بعيدة المدى، بالإضافة إلى التفوق الصيني في شتى المجالات كالطب، و التكنولوجيا إلى آخره، مما جعل اللغة الصينية ضرورة ملحة إذا أرادت الدول المغاربية الإستفادة من هذا العملاق الصاعد إلى أقصى الدرجات. و في هذا المجال فإن الصين و نظرا للنتائج المذهلة التي حققتها في كل المجالات، أضحت محل اهتمام العالم بأكمله، مما دفع الكثيرين إلى تعلم اللغة الصينية للوقوف عند أسرار هذا النجاح و التعرف على مميزاته و مكوناته، و حتي يستطيعوا الإستفادة من التطور الحاصل للصين في كل الجوانب.[2]

و على صعيد التعاون و التبادل الثقافي بين المرأة العربية و المرأة الصينية، فإن رابطة المرأة العربية،و هي رابطة خيرية ، اجتماعية و ثقافية غير حكومية تم تأسيسها سنة 2000 من شهر أفريل، ورغم أنها غير مفتوحة للنساء الصينيات إلا أن هنالك تعاون بين الرابطة و المرأة الصينية، فلقد زارت العديد من النساء الصينيات الرابطة و نفس الشيء للنساء العربيات . حيث زارت رئيسة الرابطة السيدة مريم رزق الحاسي، الصين سنة 2002، و قامت النساء المنخرطات في الجمعية في مساعدة للشعب الصيني و الأطفال

[1] شونغ جي كون ، "***جمعية بحوث الأدب العربي في الصين***"، مجلة الصين اليوم: www.chinatoday.com.cn بتاريخ :2009/11/26
[2] "***الأسبوع الثقافي المصري في الصين*** "، مجلة الصين اليوم .ع.6،(يوليو 2004)،ص.1: chinatoday.com.cn بتاريخ :2009/11/26

الصينيين بتبرعات في الكوارث مثل الفيضانات. كما هناك تعاون وثيق بين الرابطة و إتحاد النساء لعموم الصين.[1]

تعتبر سنة 2007 سنة مميزة على صعيد العلاقات بين الصين و الدول المغرب العربي، ففي 2007/05/21، افتتحت في بكين الدورة التدريبية لمسؤولي جمعيات الصداقة مع الصين في الدول العربية، الذي حضره جمع كبير من السؤولين من بينهم سفراء و وزراء خارجية العرب. و خلال هاته الدورة ألقيت العديد من المحاضرات في مجالات مختلفة، كما تم و خلال نفس السنة افتتاح الدورة التدريبية في مجال حماية البيئة ، و تم تدريب خلالها مسؤولين من وزارة البيئة العربية بمشاركة مسؤولين من وزارة الخارجية الصينية، و مصلحة البيئة الوطنية و شارك خلال هاته الدورة حوالي 12 دولة عربية،و أقيمت محاضرة في مجال البيئة و مجالات أخرى من المجال الثقافي و العلمي.

و عليه و مما سبق ذكره يتضح لنا مدى الاهتمام البالغ الذي توليه الصين للعلاقات الثقافية مع الدول المغرب العربي، فالثقافة تعتبر مصدرا مهما من مصادر القوة الناعمة الصينية بحيث تستغل الصين الثقافة كمدخل للتقرب من شعوب و حكومات دول العالم و منها المغرب العربي.إذ أن الصين و في صعودها السلمي تركز على عنصر الإعجاب و الإغراء و كذا العلاقات الودية مع الدول. و لقد نجحت الصين في تطوير علاقاتها مع الدول المغاربية، إنطلاقا من هذا الباب مما يجعل السياسة الصينية في المغرب العربي تلاقي الترحيب، وتفتح الأبواب أمامها. و من خلال استعراضنا للعلاقات الثقافية بين الطرفين خلال الفترة الممتدة من 2001 -2010 يتضح لنا مدى النجاح الذي حققته هذه الأخيرة على كافة المستويات و منها المجال الثقافي. و كدليل على هذا النجاح هو ارتفاع عدد الزائرين إلى الصين من المغرب العربي حيث بلغ سنة 2007 مليونين و سبع مائة و أربعون ألف زائر.[2]

[1] مريم رزف الحاسي، "***المرأة الصينية عظيمة***"، مجلة الصين اليوم، ع.6، (يوليو 2005)، ص.3: www.chinatoday.com.cn بتاريخ :20 2009/11/

[2] Ben Simp fendorfer,***The new Silk Read***(London :Palgrave macmilan,2009),pp.1-4

تاريخيا لقد كان ساحة صراع على النفوذ وحلبة منافسة اقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة وروسيا، دخل لاعب جديد من الوزن الثقيل على خط المنافسة هو الصين، التي أصبحت أحد عمالقة العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

ولا تقتصر الظاهرة على المغرب العربي وإنما تشمل كامل القارة الأفريقية إذ تشير إحصاءات أوروبية الى ان حجم التبادل بين الصين وأفريقيا ارتفع من 40 بليون دولار عام 2005 الى 55.5 بليون في 2006، وأنشأت المجموعات الصينية 480 مؤسسة مشتركة توظف 78 ألف صيني في أفريقيا، وكان لافتا أن رجال الأعمال التونسيين وضعوا الدورة الأخيرة من "أيام المؤسسة"، التي يُقيمها سنويا "المعهد العربي لرؤساء المؤسسات" تحت عنوان "المؤسسة المغاربية وآسيا: التحديات والفرص"، وكان السؤال المحوري خلال الأيام الثلاثة من المناقشات التي شارك فيها 600 مستثمر وصناعي وخبير اقتصادي من البلدان المغاربية وفرنسا وعدة بلدان آسيوية "هل المؤسسة المغاربية قادرة على تحويل المنافسة مع المؤسسات الآسيوية إلى علاقة تكامل وشراكة؟"[1].

وبدأت الصين تدحر دولاً أوروبية كألمانيا وفرنسا وإيطاليا عن المراتب المتقدمة في قطاع التصدير إلى دول المنطقة، وهو الأمر الذي يؤكده محمد خير الوادي رئيس مركز دراسات الصين وآسيا، مشيرا إلى أن إحصاءات العام الماضي تبين أن حجم المبادلات بين الصين والدول العربية بلغت 135 مليار دولار، عشرون مليار منها من نصيب بلدان شمال إفريقيا[2]، وتأتي مصر بين دول الشمال الإفريقي في المرتبة الأولى على صعيد التعاون التجاري مع الصين، تليها الجزائر، ثم الدول المغاربية الأخرى، كالمغرب وموريتانيا، حيث تنشط الشركات الصينية خاصة في مجال الصيد في أعالي البحار.

[1] رشيد خشانة، "ال***صين تدخل إلى حلبة المنافسة بين أوروبا وأمريكا حول المغرب العربي***"، في صحيفة القدس الفلسطينية. من الموقع http://www.akhbar-libyaonline.com/index.php?option=com_content&task=view&id=25354&Itemid=90 تاريخ الدخول: 23جوان 2010.

[2] يونس آيت ياسين، ***الزحف الصيني على شمال إفريقيا يقلق أوروبا*** http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5799831,00.html تاريخ الدخول 23 جوان 2010.

وتقوم بين وليبيا والصين علاقات اقتصادية جيدة أيضا، على الرغم من أن العلاقات بشكل عام ليست على ما يرام بين البلدين، بسبب المواقف الليبية غير الواضحة في ملف تايوان. كما أن الصين تنشط اقتصاديا في السودان، لأنها كما يقول محمد خير الوادي تبتعد عن المشاكل السياسية في البلدان التي تستثمر فيها.

ويرى الخبير المغربي في الشؤون الآسيوية والأستاذ في جامعة كيوتو مصطفى الرزرازي أن سر نجاح السياسة التجارية الصينية كامن في أن الصين "تمتلك مفاتيح الأسواق العربية في شمال إفريقيا". ويشرح قائلا إن هذه المفاتيح تتمثل في "تلازم ثلاثة عناصر أساسية وهي المال، والخبرة، والقوة العاملة." ويضيف الرزرازي أن تكامل هذه العناصر "مربك للأوروبيين" حيث أن الصينين كسروا قاعدة المستثمرين الأوروبيين الذين يأتون بالمال والخبرة ويعولون على عمالة هذه الدول، وهناك عنصر آخر ساهم في تنامي القوة الاقتصادية الصينية في شمال إفريقيا، وهو تبني الحكومة الصينية منطقا مخالفا للرؤية الغربية، فالصين تلح على مبدأ الاستثمار بدل تقديم المساعدات، بينما تبني الدول الأوروبية على تقديم المساعدات.

هذا وقد أعرب الجانبان الصيني والعربي (بما فيها المغاربي) عن ارتياحهما لما أحرزه التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما من تقدم في السنوات الأخيرة، وقدّرا عالياً النتائج الإيجابية التي حققتها الدورة الثالثة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الأولى لندوة الاستثمارات التي عُقدت في مدينة هانغتشو بالصين في شهر أبريل عام 2009، واتفقا على ما يلي:

1- مواصلة إجراء فعاليات الترويج التجاري والاستثماري والمشاركة الفعالة في المعارض والندوات التجارية والاستثمارية المقامة في الجانبين، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة وذلك من خلال عرض الفرص الاستثمارية ومنها الفرص في المدن الاقتصادية، والتعريف بأنظمة الاستثمار وما يرتبط بذلك من مزايا استثمارية، ووضع آلية تبادل المعلومات حيال ذلك، وتكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال من الجانبين، وعقد ورش

عمل متخصصة لتشجيع التبادل التجاري والاستثمار، وتعزيز التعاون في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- مواصلة تقديم التسهيلات لتبادل الأفراد بين الجانبين فيما يتعلق بإصدار تأشيرات الدخول وتراخيص العمل وبطاقات الإقامة وغيرها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى دول الجانبين.

3- البحث في إبرام اتفاقيات التعاون الثنائية في مجالات البنية التحتية والعمالة لوضع أطر قانونية لتنظيم وتوسيع التعاون في هذه المجالات[1].

4- تعزيز تبادل الخبرات من خلال الجهات المختصة والنقابات المهنية والشركات والقنوات الأخرى لدى الجانبين، وإجراء التعاون الفني في تخطيط المشاريع ومكافحة التصحر ومجالات التكنولوجيا التطبيقية الأخرى.

5- تعزيز التعاون بين الجهات المختصة في الحكومات العربية والحكومة الصينية في فحص الجودة، ودعم التعاون في مجالي البحوث ومشاريع بناء القدرات لضمان جودة وسلامة منتجات كل من الجانبين المصدرة إلى الجانب الآخر وحماية صحة مستهلكي الجانبين وتدعيم التطور الصحي للتجارة بين الجانبين.

5- البحث في إنشاء آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الصين والدول المغرب العربي.

6- تعزيز التواصل والتعاون بين جمارك الجانبين، ويؤكد الجانب الصيني على استعداده لإجراء التبادل الفني والتعاون مع جامعة الدول العربية في مجال إحصائيات تجارة البضائع.

- تطوير التعاون بين المصارف المغاربية والصينية لتسهيل التجارة المتبادلة وتمويلها.

7- تنسيق المواقف بين الجانبين في المحافل الاقتصادية والتجارية الدولية.

8- العمل من أجل الإعداد لعقد الدورة الرابعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الثانية لندوة الاستثمار في البحرين عام 2011، تقوم بتنظيمها غرفة تجارة وصناعة مملكة البحرين.

[1] فؤاد لحريزز ،***مرجع سابق***،ص ص.03-07

9- ينظر الجانب الصيني بصورة إيجابية في إنشاء "مركز منتجات الدول العربية" في سوق البنتاغون بشانغهاي (Shanghai Pentagonal Mart) لتشجيع الدول العربية على ترويج منتجاتها العالية الجودة في الصين[1].

لكن الزحف الصيني بدأ يثير الانتقادات في المغرب العربي، ففي الجزائر بدأت وسائل الإعلام تعكس برما من "الغزو" الصيني ما فرض على الحكومة اتخاذ إجراءات جديدة لضبطه، من بينها إعداد قانون لتنظيم العمالة الصينية التي تُنجز بالخصوص مشروعات ضخمة في قطاع البناء، وفي هذا السياق سيتم ضبط أنشطة العمال الصينيين ومنعهم من العمل خارج الإطار الذي جاؤوا من أجله، ويتهم أصحاب العمل والحكومة الشركات الصينية بعدم احترام بنود العقود التي أمضوها إذ تغتنم غالبية العمال الصينيين أوقات الفراغ للعمل سرا في مصانع أخرى أو نصب موائد لبيع السلع الصينية، وهي التي تشكل أساسا للسوق الموازية، وقدر عدد العمال الصينيين في قطاع البناء والمحروقات والأشغال العمومية بنحو 10 آلاف عامل.

المحور الثاني :وسائل السياسة الصينية في المغرب العربي :

تستخدم الصين جملة من الوسائل في عملية تنفيذها لسياستها إتجاه دول المغرب العربي، و تتراوح هاته الوسائل التي تدخل ضمن إستراتيجية القوة الناعمة ما بين الوسائل الدبلوماسية و السياسية ، و ما بين الوسائل الإقتصادية نو سيتم تبيان ذلك في هذا المبحث الذي قسم إلي مطلبين الأول يتعلق بالوسائل السياسية و الدبلوماسية و الثاني يتناول الوسائل الإقتصادية .

1- الوسائل السياسية و الدبلوماسية:

تركز الصين في علاقاتها مع دول المغرب العربي علي العمل الدبلوماسي ، الذي كان يهدف بالأساس، و منذ إعلان قيام جمهورية الصين سنة 1949 ، علي تقليص علاقات تايوان مع دول المغرب العربي و إفريقيا

[1] منتدى التعاون العربي الصيني، ***البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي-الصيني بين عامي 2010-2012.*** من الموقع الالكتروني http://www.cascf.org/ara/ltdt/t695063.htm تاريخ الدخول 20 ماي 2010.

عامة ،و بالتالي فإن جهود الصين كبيرة في هذا المجال، فهي تستخدم دبلوماسية ناعمة تهدف إلي كسب تأييد الدول المغاربية لها في القضايا التي تهمها .فبالنظر إلي الميزة العددية للدول المغاربية و الإفريقية عموما ، فإن الصين تبذل قصاري جهدها علي نيل وكسب تأييد هاته المنطقة المهمة لصعود الصين العالمي[1] . خاصة خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تسعي الصين من خلالها علي تأكيد إلتزامها بالمبادئ الدولية و مبادئ القانون الدولي و حقوق الإنسان. الأمر الذي يجعل من الميزة العددية للمغرب العربي و إفريقيا محل إغراء للصين .فلطالما أثبتت الحكومات الإفريقية دعمها كلما واجهت الصين إنتقادات تتعلق بحقوق الإنسان أو دعمها للأنظمة التسلطية في إفريقيا عموما. و كمثال علي ذلك تصويت الدول الإفريقية لصالح الصين لمنح اللجنة الأولمبية قرار تنظيم الصين للألومبياد سنة 2008 في بكين ، بالإضافة إلي التصدي لقرارات هيئة الأمم المتحدة لإدانة الصين بقضية إنتهاكاتها في مجال حقوق الإنسان.

إلي جانب هذا الأمر فإن الصين و حسب تصريح رئيس وزرائها " ون جيا باو القائل "الصين على إستعداد لتنسق مواقفها مع الدول الأإفريقية في عملية صياغة القواعد الأإقتصادية و المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف"و هذا الأمر من شأنه أن يأيد مواقف الصين في منظمة التجارة العالمية.[2]

و إلي جانب الدبلوماسية المتعددة الأطراف كما أشرنا في قسم سابق من البحث ، فإن الصين تستخدم بكثرة الدبلوماسية الثنائية بشكل يتناقض مع الخطاب الرسمي لها، و يظهر أن هذا النوع من الدبلوماسية محبذ لدي صناع القرار في دول المغرب العربي نظرا لأنه أكثر إهتماما بهم من الدبلوماسية الجماعية في إطار المؤسسات الدولية ، كما أنه مكن الصين من تحيقيق العديد من المصالح غير مصرح بها علنيا.و رغم أن الصين عمليا تشارك بشكل نشط في المؤتمرات و دبلوماسية القمة ، إلا أنها لا تفضل هذا النوع من الدبلوماسية ، لأنها تعي جيدا ما مدي السرية اللازمة لتحيقي مبتغاها في المغرب العربي ، و هاته السرية لابد

---

[1] أنظر في ذلك: Ian Taylor,***'Taiwan's foriegn policy in Africa :the limits of dollar diplomacy'*** ,Journal of Statistics online(January-Nvember ,2006).

[2] كريس ألدن ، ،***الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟*** تر: عثمان الجبالي المثلوثي ،(أبو ظبي : الدار العربية للعلوم ناشرون،2009) ، ص.37.

لها من دبلوماسية ثنائية و ليت متعددة الأطراف.و إن كان أن الصين تجعل مندي التعاون الصيني الإفريقي و كذا منتدي التعاون الصيني العربي إطارا عاما يحكم سياستها و علاقاتها بدول المغرب العربي إلا أنه.و واقعيا فإن الصين تنتهج أسلوب الدبلوماسية الثنائية أكثر نظرا لفاعليته في تحيقيق أهداف الصين في المنطقة.

تستغل الصين في تقاربها مع دول المغرب العربي قضية التاريخ الإستعماري، فالصين ليست دولة إستعمارية ،و ليس لها ماض إستعماري و لطالما ساعدت و أيدت حركات التحرر خاصة في المغرب العربي فهي توظف هاته النقطة في تحقيق مصالحها و تحيقي نوع من القبول المغاربي لسياستها ، فهناك نقط مشتركة تجمع الصين بدول المغرب العربي فالصين تري أنها مثلها مثل دول المغرب العربي هي ضحية نظام دولي لم تساهم في تشكيله، بل فرضته القوى الكبرى و هو مما جعلها ترجو فيها الدعم اللازم في إطار المطالبة بنظام دولي عادل ينصف دول عالم الجنوب، التي تطرح الصين كما دول المغرب العربي نفسها كواحد من هذا العالم الذي يشكل الأغلبية الساحقة من سكان العالم، و كانت ترى بأن الصين هي مثلها ضحية لصراع الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية.

كما رأت دول المنطقة إمكانية الإستفادة من الخبرة و التجربة الصينية في مختلف المجلات، فقد كانت الدولة الجزائرية الفتية بحاجة إلى الدعم و المساندة الصينية، حيث على صعيد الممارسة العملية، عملت الصين على دعم دول المغرب العربي من خلال المساعدات الفنية و الإقتصادية و العسكرية، و ذلك في محاولة منها لتقليص هيمنة القوى الغربية، ولتأسيس دعائم نظام عالمي جديد، و في المقابل كانت الدول المغاربية و منها الجزائر في حاجة إلى حلفاء لدعم إستقلالها السياسي بإستقلال إقتصادي، كما أنها كانت في حاجة إلى الدعم المادي لتمويل مسيرة نضالها الوطني من أجل التنمية.

لقد دعمت الصين مختلف قضايا السياسة الخارجية لدول المغرب العربي، لا سيما المحورية منها مثل الصراع العربي -الإسرائيلي ،والقضية الفلسطينية، هذه القضية التي كانت في ذلك الوقت تعتبر محورا من

محاور السياسة الخارجية الجزائرية، فمثلا كانت الصين من أكبر الدول المعارضة لإقامة الكيان الإسرائيلي منذ تأسيسه، و ذلك لأنها كانت تعتبر ذلك غرسا لكيان معتد، و بالتالي ساندت حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه من أجل التحرر، لكن هذا الموقف بدأ يميل شيئا فشيئا مع تزايد العلاقات مع الولايات المتحدة و إسرائيل لا سيما في المجال العسكري.

ومما سبق ذكره فإن النشاط الدبلوماسي يعتبر محدد اساسي لعلاقة الصين بدول المغرب العربي و يعتبر تحدي لتحقيق مزايا في المنطقة في منافسة الدول الأخري.

2- الوسائل الإقتصادية:

تعتمد الصين في سياستها الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي ،علي أسلوب المساعدات الخارجية و ذلك من أجل توطيد علاقاتها مع دول المغرب العربي خاصة و إفريقيا عموما .و ذلك بهدف تأميين تأميين الموارد الازمة لصعودها و كذا كسب حلفاء دبلوماسيين ، فإفريقيا ومن ضمنها دول المغرب العربي تحضي بأكبر نسبة من المساعادات الصينية الموجهة بالأساس للتنمية و التي تقدر بنحو 44 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية الصينية و ذلك في شكل إما هبات خالصة أو معونة مشروطة ، لكن الملاحظ أن الصين لا تقوم بنشر ما تقدمه من مساعدات لهاته الدول ، و بالتالي فمصدر المعلومة سيكون الدول نفسها التي تلقت هاته المساعدات.[1]وأغلب هاته المساعدات تتم في إطار ثنائي ، و قلة منها عبر قنوات متعددة الأطراف مثل منظمة الصحة العالمية و وكلات منظمة الأمم المتحدة.

فالمساعدات الخارجية أصبحت سياسة رسمية للصين و تتمثل هاته المساعدات غجمالا في شكل هدايا ، و بناء مرافق عامة و إرسال الفرق التقنية ...إلخ.[2]

[1] Deborah Brautigam,***Chinese Aid and Aferica development***(New york :St Martin's Press,1989),pp.44-46

[2] كريس ألدن،مرجع سابق ،ص.38.

إن نموذج المساعدات الصينية في مجال التنمية هو فرصة حقيقية لدول المغرب العربي، التي يمكنها الإستفادة من خبرة الصين الكبيرة في مجال التنمية التي تعود الى عدة عقود. فهي تستثمر في مجالات البنية التحتية التي يقوم عليها الإقتصاد الإفريقي و من ضمنه إقتصاديات دول المغرب العربي. وذلك عكس الدول الغربية التي تركز مساعداتها وإستثماراتها في مجالات الطاقة والمواد الأولية . وحسب بعض الدراسات ، هناك علاقة إيجابية بين التنمية وزيادة المعونات الدولية، خاصة في الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة . و تستدل هاته الدراسات بأمثلة مثل بعض الدول الإفريقية (أوغندا- تنزانيا- الموزنبيق). التي اعتمدت بشدة على المعونة لإستمرار الإستثمارات في البنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية. ذلك. وتأتي المعونات في شكل ثنائي أو جماعي.[1]

إن التواجد الصيني في منطقة المغرب العربي يعتبر محفزا لدينامية جديدة للإقتصاد في هاته الدول الأفريقية ،فهو فرصة حقيقية لها من أجل التنمية فقد أعلن مؤتمر التكامل" الصيني –الإفريقي" في بكين سنة 2006 : "في هذا القرن الجديد الصين والدول الإفريقية (من ضمنها دول المغرب العربي) وثقوا صداقاتهم التقليدية،ووسعوا تكاملهم المتبادل من أجل تحقيق التنمية وإقتسام إزدهارهم المشترك". ويعتبر يعتبر هذا النص إعلانا صريحا عن نية الصين في عقد شراكة ذات منفعة متبادلة مع إفريقيا عموما و دول المغرب العربي خصوصا. وأهم وسيلة في تحقيق ذلك هي التجارة والإستثمارات في البنى التحتية.[2]

فالصين تأكد في كل مرة ي أن علاقاتها مع دول المغرب العربي ليست إمبريالية جديدة. فالصين تستمر في تقديم المساعدات الإقتصادية للدول الأفريقية دون شروط أو مطالب سياسية مع إتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل إستفادة هاته الدول من المساعدات الإقتصادية الصينية مع تخفيض حجم الديون

[1] المكان نفسه.
[2] كريس ألدن ، مرجع سابق ،ص ص.55-72

وزيادة الإستثمارات الصينية في في المنطقة مناشدة في ذلك المجتمع الدولي خاصة الدول المتقدمة بقضايا السلام والتنمية.[1]

تقترح بكين قيامها بتمويل مشروعات البنية التحتية، التي توقف البنك الدولي ومعظم الجهات المانحة الثنائية عن تمويلها منذ عقود مضت. وتشير الدراسات إلى أن الشركات الغربية الصينية تنفذ مشروعات البنية التحتية بتكلفة تعادل 25% من تكلفة الشركات الغربية. وهو ما دفع البنك العالمي ومؤسسات أخرى لتمويل مشروعات بناء الطرق من جديد رغم مخاوف مسؤولي البنك من تعرض هذه الأموال للإفلاس. كما قامت بكين بتدريب مهنيين أفارقة خاصة في مجال الإدارة الإقتصادية إذ أنشأت صندوق تنمية الموارد البشرية الأفريقية الذي يساعد في تدريب 3800 مهني أفريقي سنويا. كما تفضل الصين بناء علاقات مع المصارف الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي نظرا لأن بمقدورها الاضطلاع بدور أكبر داخل المصارف الإقليمية عنه داخل البنك الدولي والمؤسسات المالية الكبرى الأخرى.

إن الصين تعتمد في إدارة علاقتها مع الدول المغرب العربي على إستراتيجية " القوة الناعمة" التي تتم من خلال تقديم مساعدات والمعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة. ولعل أهم المجالات التي دعمت فيها الصين علاقاتها الأفريقية في مجال الصحة حيث إتبعت في هذا الاطار ما يمكن أن يطلق عليه " دبلوماسية الصحة" مع الشركاء الأفارقة وذلك من خلال تدشين شبكة علاقات بين الأطباء الصينيين وملايين الأفارقة العاديين والتي تعد أحد المؤشرات القوة الناعمة الصينية في أفريقيا حيث تجري الصين تعاونا منتظما مع الدول الأفريقية في حقل الصحة ، من خلال الزيارات الصحية العديدة للزعماء من المغرب العربي وتسهيل التبادل المنتظم للفرق والتدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الأفريقية بأجهزة طبية مجانية ،والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الأمراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة الايدز.[2]

---

[1] المكان نفسه.

[2] أحمد حجاج، ***"الصين تعيد إكتشاف نفسها "***، السياسة الدولية ،ع163،(جانفي2006). ص 141.

و كمثال عي هاته المساعدات ففي سنة 2002 أجرت وزارة الصحة دورة تدريبة عالمية في معالجة الملاريا في وشارك في هذه الدورة 30 طالبا من 17 بلدا إفريقيا بمن فيهم دول المغرب العربي. وفي السنة نفسها و في إطار المنتدى التعاون الصيني- الإفريقي ، أقيم منتدي للطب التقليدي والمواد الصيدلية وحضر هذا المنتدى مشاركون من 21 دولة .و إذا ما أخدنا الجزائر كمثال فإن أول فريق طبي تم إرساله إلى الجزائر كان سنة 1964 بناءا على دعوة من الحكومة الجزائرية ومنذ ذلك الحين أرسلت الصين وبشكل متراكم أكثر من 1500 طبيبا إلى أكثر من 47 بلدا أفريقيا. وعالجت ما يقارب 180 مليون مريضا إفريقيا. إضافة إلى الوحدات الطبية العسكرية الصينية التي شاركت في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا، والتي قدمت المساعدة الطبية الى جنود عمليات حفظ السلام بالإضافة إلى المدنيين الأفارقة .[1]

المحور الثالث :إنعكاسات و تأثيرات السياسة الصينية إتجاه المغرب العربي:

نلاحظ العديد من الإنعكاسات للسياسة الصينية على مختلف المستويات بحيث إن سرعة تطور العلاقات الصينية –المغاربية ، أدت إلى إفاضة العديد من الحبر ، فكثرت التحاليل و التنبؤات بطبيعة العلاقة التي ستربط الطرفين وما ستأول إليه هاته العلاقة، و هل الصين نعمة أم نقمة لدول المغرب العربي ، فتراوحت الآراء بين من يري في الدور الصيني بعين إيجابية ، و بين من يري فيه أمر سلبي .و عموما تراوحت وجهات النظر في كل من المغرب العربي و حتي أروبا و الولايات المتحدة الأمريكية بين ثلاث وجهات نظر :

أما الرأي الأول: فيري أن السياسة الصينية في المغرب العربي تهدف إلي إقامة شراكة حقيقة ، و هي ملتزمة بهذا الأمر ، خاصة إذا ما نظرنا إلي حاجات الصين الإقتصادية الطويلة المدي ، مما يستدعي منها ربط نفسها بشراكة حقيقية، و بتالي فإن هذا الإتجاه أكثر تفائلا من السياسة الصينية في المغرب العربي و إفريقيا عموما ، و يرون فيه وسيلة للإستفادة من التجربة التنموية الصينية .

[1] المكان نفسه.

و أما الرأي الثاني :فيري في التواجد الصيني في المغرب العربي و إفريقيا عموما أمر تنافسي.فالصين تهدف و فترة قصيرة إلي الإستفادة من خيارات هاته المنطقة ، وهي تسير بنفس النهج الذي تسير به القوي الغربية الأخري.و بالتالي هي لا تأبه بحجات و مطالب هاته المنطقة سواءا أكانت تنموية أو تتعلق بقضايا حقوق الإنسان، وبالتالي و نظرا لأن الدول المغاربية لا تملك القدرة لمنافسة الصين في شتي المجالات ، فستصبح هاته الأخيرة تشكل خطر علي إقتصاديات هاته الدول.

و أما الرأي الثالث: فيري في السياسة الصينية في المنطقة علي أنها سياسة إستغلالية ، و بالتالي العلاقة مع الصين و الدول المغرب العربي ستأخذ شك.لا من أشكال السيطرة و التبعية للصين[1].

و بالتالي ومما سبق ذكره يمكن أن نقسم الإنعكاسات و ردود الأفعلال لثلاث مستويات ، التنافس ، الشراكةو أخيرا الإستغلال.

1- العلاقة التنافسية:

هناك من الباحثيين[2] من يري في السياسة الصينية في المغرب العربي سياسة تنافسية مع دول المنطقة على جميع المستويات ، وعليه فوجود هاته النظرة عند الدول المغاربية من شأنه أن يحد من تطور العلاقة إلا أنها أي العلاقة تستمر بنفس النمط لعدم وضوح الطابع االإستغلالي للسياسة الصينية في المنطقة. إلا أن هاته النظرة هي جد محدودة بالنسبة إلي الطرفيين الصيني و المغاربي ، فكلاهما يركز أكثر علي النفع المتبادل و المصالح التي يجنيها من خلال هاته العلاقة.

هناك نقاش عام حول مستقبل هاته القوة و الدور الذي يمكن أن تلعبه في المستقبل ، و بخصوص مجالات التفاعل بين الصين و دول المغرب العربي فإن هذا التفاعل يحدث بين وحدتيين تختلفان من حيث المكانة و القيمة الإستراتيجية هذا من جهة ومن جهة أخري ، فإن التفاعل بين المجالات المختلفة لهاته

[1] المرجع نفسه ،ص.14-15.
[2] من أمثال "جون مير شايمر " بالنسبة للواقعيين ، و "جوزيف ناي " بالنسبة للطرح الليبيرالي.

العلاقة سيؤدي إلي خلق نوع من التأثير الذي يتفاوت بحسب مكانة ووزن الطرف أو الوحدة السياسية ، و هنا سيأثر مجال من مجالات العلاقة علي بقية المجالات، ثم ليس هناك أدلة واضحة علي إستمرارية العلاقات الصينية المغاربية بهذا النمط ، خاصة إذا علمنا بحجم المشاكل الداخلية التي تعانيها الصين ، و بالنظر لكون الصين ليست دولة راضية بالوضع القائم من المرجح أن طبيعة العلاقة ستتغير بتغير وضع الصين ضمن موازين القوة العالمية، لكن مبدئيا لا يوجد حاليا مثل هاته التوقعات في أجندة الطرفيين ، بل من المحتمل أن يكون أحد الأطراف لا يضعها في عين الحسبان علي الأقل في الوضع الراهن.

فإذا ما نظرنا إلي الصين هاته الأخيرة هي من ضمن القوي الكبرى المرشحة أن تكون المنافس الذي سيقف في مواجهة مع الولايات المتحدّة الأمريكية ، فهي تملك إقتصاد يملك مؤهلات و الحظوظ الكبيرة للحاق أو تجاوز الإقتصاد الأمريكي في المرحلة القادمة ، علي الأكثر في العشرين سنة القادمة أو أقل [1]، و بالنظر إلي سعي الصين الدائم و الصريح لأن تصبح القوة رقم واحد في العالم ، و بالنظر للجهود الجبارة التي تقوم بها علي هذا الصعيد فمن المحتمل أن تصل إلي الوضع المهيمن في المستقبل القريب.

و إذا ما أخذنا نظرية التوسع إلي الخارج ، فسنفهم جيدا لما هذا التوجه و الإهتمام الكبير من قبل الصين بمنطقة مثل المغرب العربي ، خاصة إذا قمنا بتصفح التحديث الداخلي الصيني ، وكذا الجوار الإقليمي الصيني ، بحيث أن عملية التحديث تصير بخطا واسعة و الإقتصاد الصيني في نمو سريع جدا إذ يعتبر من أكثر معدلات النمو سرعة .و هذا ما يستدعي من الصين توفير الطاقة اللازمة لهذا النمو والتي تعتبر منطقة المغرب العربي من بين مصادره .و بإضافة إلي هذا الأمر فإن المشاكل الحدودية التي تعاني منها الصين و كذا تفشي ظواهر سلبية مثل الفساد و الفقر داخل الصين ، و ما إنجر عنه من ظغط فواعل المجتمع المدني حتم علي الصين أن تهتم بالمجال الخارجي و تولي له أهمية كبري ، بالإضافة أيضا إلي ظرورة البحث عن أسواق خارجية .

[1] ، كورنا دزايتش،***الصين:عودة قوة عالمية***،ترجمة :سامي شمعون(أبو ضبي،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،ط.1، 2003)، ص 543.

لكن هناك العديد من المؤشرات التي تثبت العكس و التي تدل علي أن الصين غير قادرة للعب مثل هذا الدور في المستقبل القريب، نظرا لما تواجهه من مشاكل داخلية كمشكلة الفساد، البطالة، التفاوت الإقتصادي بين المناطق الساحلية و المناطق الداخلية، النزاعات الإنفصالية في بعض لمناطق، و أيضا هناك تحديات إقليمية و دولية تحول دون لعب أدوار دولية كاستمرار التوتر مع تايوان إضافة الى المنافسة اليابانية الصينية و غيرها من المشاكل التي تعاني منها الصين. فأمنيا، ليس من المؤكد أن تقوم الصين بأي دور يتضمن توظيف المؤسسة العسكرية كوسيلة لفرض إرادتها في السياسة الخارجية المستقبلية، فالصين غير جاهزة لمواجهة الولايات المتحدّة الأمريكية التي ترى في الصين الخصم الذي ستتم مواجهته مستقبلا من المحتمل أنها لم تخطأ في ذلك، لكن حتي هذا الأمر مستبعد كون أن القدرات العسكرية لكلا الطرفيين ليست علي معدل واحد ، و في حال فشلت نظرية الردع فأكيد سيتكبد أحد الطرفيين خسارة كبيرة ، و الأكيد لن تكون الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل هاته المعطيات المتوفرة حاليا[1].

و بالنظر إلي الإقلاع الإقتصادي الحاصل في الصين حتي و إن كانت له إسهامات في تحديث الجيش الصيني ، و بالنظر أيضا لسعي الصين لبلوغ أقوي و أول جيش إقليميا ، لكن هذا الأمر ما زال بعيد المنال ،و حتى و لو تحقق فهو غير كاف لجعل الصين قوة عسكرية شاملة، قادرة علي مواجهة الولايات المتحدّة الأمريكية، فلم يعد العدد محدد في قوة الجيوش و رغم أن عدّد السفن و الغواصات و الطائرات من الجيل الرابع للصين فاق بكثير عدده عند اليابان ، إلا أن البحرية و سلاح الجو الياباني مازال الأكثر تحديثا في آسيا[2] .

و رغم ذلك و بالرغم من كل هاته المعطيات على تفوق الإقتصاد الصيني ، إلا أنه هنالك سبب آخر يجعل من فرضية التفوق الصيني علي الولايات المتحدة الأمريكية مستبعدا في الآونة الأخيرة و يجعل من

[1] - Henry Gerrard Marie, ***Quand la chine s'essoufflera,(paris :groupe standrym,2006)*** ,p. 132.
[2] Cabestan Jean-pirre,***'la chine une tres grande puissance incomplete et vulnérable' Question internationals***,(Paris,n32,Juillet-Aout2008) , p.18.

فرضية المواجهة مأجلة إلي حين ،يتمثل في العامل الإقتصادي فرغم معدلات النمو والتحديث العالية للإقتصاد الصيني بحيث أضحت الصين و منذ سنة2007 القوة الإقتصادية الثالثة في العالم، لكن بالمقابل فإن متوسط دخل الفرد الصيني يبقى حاليا منخفضا جدّا، كما أن الشيخوخة السريعة للسكان ستلقي بثقلها على الأنظمة الاجتماعية و الصحية، و بالتالي على مستوى معيشة الطبقة النشيطة من السكان، فقد بلغ الناتج الداخلي الخام للفرد الصيني سنة 2007 حوالي 2100 دولار بمقارنة ، أي بمبلغ يقدر بعشر مرات أقل من نظيره في الدول المتقدمة [1] ، زيادة علي هذا الأمر فإن فإن الصين ستواجه عدد من العقبات التي تهدّد أمنها القومي، فعلاوة على المشاكل البيئية و الديمغرافية التي تهدد مستقبل الصين، و التي تستدعي حلول سريعة فهي تواجه مجموعة مشاكل بسبب متطلبات التحديث و هدفها في الوصول إلي قوة عالمية ذات ثقل في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية. لاسيما في الميدان الإقتصادي.

و بالنسبة لدول المغرب العربي ،فهي تملك جميع الأسباب اللازمة من أجل تحقيق النهوض و الإقلاع الإقتصادي، و بتالي و إذا ما إستفادت من الخبرة الصينية في مجال التنمية و إذا ما تم نقل التكنلوجيا لهاته المنطقة ، فسيحدث إقلاع فعلي من كل النواحي ، و عليه فإن التقارب الصيني المغاربي قد يكون مفيدا جدا للجانب المغاربي إن إستطاع أن يوظف أسلوب ذكي في الضغط علي الصين لإفتكاك التكنولوجيا منها.

لكن وبالنظر لعوامل عديدة فإنه من ممكن جدا أن تستمر العلاقات بنفس الوتيرة الحاصلة حاليا و لا تتطور علي ذلك ، خاصة إذا ما رأينا جهود القوي التقليدية في المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و كذا فرنسا ، فيظهر و كأن العلاقات الصينية المغاربية لن تزيد أكثر علي ما هي عليه ، خاصة و إذا علمنا بأن الصين و موضوع نقل التكنولوجيا تعتبر مساهماتها محتشمة مقارنة بتطلعات صناع القرار و شعوب المنطقة و هذا إذا علمنا أيضا أنها أقل نشاطا في البيئة الدولية من نظرائها الغربيين.

[1] Ibid, pp.7-17.

فالمغرب العربي بموقعه الإستراتيجي و ثرواته الطبيعية يجعل منه محل أطماع مما أدخل المنطقة في تنافس دولي علي من يبسط نفوذه علي المنطقة من قبل القوي الكبرى، فقد أعلنت واشطن قلقها من التوسع الصيني في مناطق عدة من العالم ، و خاصة في القارة الإفريقية ، و منها دول المغرب العربي ، و الدليل علي هذا القلق تخصيص مجلس الشيوخ الأمريكي جلسة إستماع إلى وزير الخارجية، هيلاري كلينتون "Hillary Clinton"، حيث و في مرافعتها أدلت "هلاري "عن القلق الكبير لها تجاه صعود الصين و قد أثبتت ذلك البرقيات السرية الأمريكية ،كما وتشير إلي تزايد تأثير الصين في المنظومة الدولية ، وحسبها فإن الصين تملك برنامجا بقيمة نحو 600 مليون دولار للتنمية في بلدان حوض المحيط الهادي المكونة من جزر، على سبيل المثال، و قد نقل تقرير " **فاينانشال تايمز**" بعض مقاطع من مداخله "**هيلاري كليتون** " حيث قالت في بعض من مداخلتها:"... إننا في حرب إعلامية ، و إننا نخسرها..". و تم نقل خلال هذا التقرير خوف الولايات المتحدة الأمريكية من علاقات الصين الخارجية خاصة مع المغرب العربي و بالخصوص الجزائر، في إشارة واضحة إلى أهمية الجزائر كمنطقة جيو إستراتيجية، كما أنها بوابة إفريقيا، فضلا عن كونها فضاء تنافس تقليدي بينها و بين فرنسا، مثلها مثل دول المغرب العربي، و مثلا في الجزائر تظل المصالح الأمريكية مستمرة في مجال المحروقات من خلال شركتي"" ANADARKO" و "AMERADA".

لقد إعتمدت "هيلاري " على برقيات ويكيلكس المتراكمة القادمة و التي مصدرها دول المغرب العربي علي غرار الجزائر حيث ذكر في مقطع منها ".... إن المنافسة بين الشركات الأمريكية و الصينية سوف تستمر في الهيمنة على العلاقة الأمريكية – الجزائرية...."[1].

ثم إن الدول المغاربية دول عقلانية و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تضحي بمصالحها مع قوي أخري مثل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية بإبقاء فقط علي علاقاتها مع الصين ، فهاته الأخيرة من مصلحتها

[1] محمد صالحي، "***برقيات تكشف عن حرب هيمنة على الدول النامية، و يكليكس : واشنطن قلقة من منافسة الصين لها في الجزائر و إفريقيا***"،من الموقع:
http://www.echoroukonline.com/ara/national/70378.html.(12-03-2011).

أن توسع من هامش المناورة ، و زيادة البدائل مما يعطيها فرص أكثر .و بالمقابل فإن الصين لا يمنك بأي حال أن تضحي بمصالحها الحوية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تفوق بكثير مصلحة الصين مع دول المغرب العربي ، الأمر الذي يجعل من إفتراض العقلانية في سلوكها الخارجي إلي جانب دول المغرب العربي، و هذا من شأنه أن يجعل العلاقات في وتيرة واحدة، دون تطور [1].

2-الشراكة الإستراتيجية :(العلاقة الإيجابية)

لقد شهدت العلاقات المغاربية – الصينية مع مطلع سنة 2000 ،تطورا و كثافة غير معهوديين في السنين السابقة ، و هذا يعود بالأساس لسياسة الصين الجديدة في المغرب العربي و عموم إفريقيا ، بحيث لم تعد الصين تركز علي الجانب الأيديولوجي ، و أصبحت تنادي بالنفع المتبادل و بالشراكة الفعالة لكلا الجانبيين في المستقبل القريب، و مع مطلع سنة 2006 ، أعلن الطرفان عن إرادتهما في إقامة علاقات شراكة إستراتيجية، فعلى صعيد الممارسة العملية، أخذت الدولتان توليان أهمية قصوى لعلاقتهما لا سيما على المستوى الإقتصادي، و كما هو معلوم فإن العامل الإقتصادي أصبح المحدد الأساسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فبالإضافة إلى التطور السريع للمبادلات التجارية بين الطرفين، وعلي سبيل المثال و بخصوص العلاقات الصينية الجزائرية ،أصبحت الصين تحتل المركز الثاني من بين الممونين للجزائر و ذلك بدءا من سنة 2006، و هذا في إطار الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بخوص التنمية ، بحيث وفي هذا الإطار تم إطلاق ما بين السنوات 2001 وحتي 2005 برنامجين طموحين للرئيسين الجزائري عبد العزيز بوتفليقة تمثلا في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في 2001 و برنامج دعم النمو الاقتصادي في 2005، قد حصلت الشركات و المتعاملون الصينيون على حصة كبيرة من المشاريع التي تضمنها هذين البرنامجين، و التي تركزت أساسا في مجالات بناء السكنات، الطرق، والبني التحتية عموما... إلخ، و هذا من طرف الشركة الصينية العامة للمشروعات الهندسية ، وقد بلغ عدد الشركات الصينية الأخرى حوالي 14 شركة صينية

[1] - Henry, **op-cit**, p 220.

كبرى و التي تعمل في مجالات مختلفة مثل المقاولة ، مجال النفط ،البناء المدني و الإتصالات...إلخ،و بالنظر إلي السياسة الطاقوية الصينية ، و إذا ما أخذنا الطلب المتزايد للإقتصاد الصيني علي الطاقة ، أصبح المحدد الإقتصادي هو البارز في العلاقات الصينية -المغاربية ، خاصة مجال المحروقات ، و هذا ما يحتم علي الصين أن تدخل في شراكة متينة و قوية مع دول أخري في الخارج لتربط نفسها معها بإتفاقيات طويلة المدي لتزويدها بحاجاتها من الطاقة ، و التي يعتبر المغرب العربي واحدا من هاته المناطق المهمة للإقتصاد الصيني علي غرار الجزائر و ليبيا...[1].

و هذه الإحتياجات جعلت من الصين شريكا لا غنى عنه لعدد متزايد من الدول المنتجة للطاقة و الموارد الأولية في الشرق الأوسط و في إفريقيا، و أيضا في أسيا الوسطى، روسيا و أمريكا اللاتينية، و أصبحت بذلك فاعلا شاملا يستثمر في كل القارات، و ينافس مباشرة القوى الصناعية التقليدية.و إذا ما أخذنا الجزائر كمثال ، فهاته الأخيرة أصبحت أحد الشركاء المهمين للصين في مجال الطاقة حيث تتوفر الجزائر على إمكانات هامة من البترول و الغاز الطبيعي، وتتميز الموارد الجزائرية من البترول و الغاز بأنها قليلة التكلفة بالنسبة لعملية إستخراجها، وتقع في منطقة تعرف إستقرارا نسبيا مقارنة بمناطق أخري مثل الشرط الأوسط و عموم إفريقيا التي تعتبر مناطق تعرف درجة من الإظطراب و اللا إستقرار.

فدول المغرب العربي تولي أهمية كبري لقطاع المحروقات،و ذلك بالنظر لكون مداخيل المحروقات تشكل أكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة خاصة إذا ما تكلمنا عن الجزائر، ، حيث بلغت المداخيل البترولية للجزائر في سنة 2010 حوالي 55.7 مليار دولار، و نلاحظ إطلاق العديد من المشاريع الواعدة بين الصين و الجزائر ، بحيث أنه تم في سنة 2004 التوقيع على بروتوكول إتفاق بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك، و الشركة الصينية للبترول[2]، حيث يحدد هذا الاتفاق مجالات و مبادئ التعاون بين الشركتين، كما يتضمن الاتفاق النشاطات في الجزائر و الصين و في بلدان أخرى، و يكون هذا التدخل في شكل

[1] - cabesan ; **op.cit** ; p.14.

[2] دبش، ***مرجع سابق***،ص13-15.

إسهامات و إنشاء شركات و وسائل أخرى، حيث يغطي هذا الاتفاق مجالات عدة منها التنقيب و الإنتاج ومعالجة البترول و الغاز الطبيعي و النقل عبر القنوات و كبريات مشاريع بناء مواقع بترولية و تبادل المعلومات و الخبرات في المجال التكنولوجي، مما يعتبر قفزة نوعية بإتجاه بناء شراكة حقيقة مع الصين.

و بالتالي فإن الجزائر يمكن أن تلعب دورا مهما في هذا المجال من خلال توطيد علاقاتها مع الصين و استغلال حاجتها إلى المنتجات الطاقوية و المواد الأولية عن طريق فتح الباب أمام الاستثمارات الصينية في هذا المجال، مما يؤدي إلى خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين البلدين.

تسعي أغلب دول المغرب العربي و من بينها الجزائر، في الفترة التي تلت سنة 2000 ، إلي تعزيز علاقاتها مع الصين ،خاصة مع تحقيقها للإستقرار و الأمن ، وعلي سبيل المثال وبالنظر إلي عائدات البترول التي جعلت الجزائر في فائض مالي بدأ صناع القرار يستغلون هذا الوضع في تحسين صورة الجزائر خارجيا و كسب صداقة الدول، بالإضافة إلي سعيهم إلي تنويع مداخيل الإقتصاد للخروج به من التبعية للموارد الجبائية من المحروقات، كما أصبحوا يبحثون عن تحسين مستوى المعيشة و توفير مناصب الشغل ، للمواطن ،و الصين هي الشريك الأمثل لهاته الدول التي تطمح في الإستفادة من تطور الصين في مختلف المجالات و تظيفه كبديل عن سياسات لقوي أخري تركز علي المشروطية السياسية .و بهذا الصدد تم التوقيع في نوفمبر 2006 على إعلان تعميق الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، بحيث يطمح الطرف الجزائري من خلال ذلك إلى دعم العلاقات الثنائية في المجالات السياسية و الاقتصادية و التجارية و العلمية و التكنولوجية و الطاقوية، و الإستفادة من خبرات الصينيين.و لقد شكل منتدي التعاون الإفريقي-الصيني مناخا مناسبا لدول المغرب العربي ، حيث إغتنمت الفرصة لتعزيز الشراكة ،بحيث دعي الرئيس الجزائري أمام منتدى التعاون الاقتصادي الجزائري الصيني في نوفمبر 2006 ببيكين أنه يدعوا المستثمرين الصينيين إلى إلي تعاون وشراكة في مجالات أخري خارج مجال و المحروقات، و أنه بإمكان الصين في هذا المجال أن تساهم في تعبئة خلق مجال تنافسي و تنموي .

و أكد أن الامر يتعلق بالنسبة للجزائر بإيجاد السبل نحو تعبئة رؤوس الاموال و إيجاد تسيير عصري للمؤسسات الجزائرية، و أضاف أن الأمر بتعلق كذلك باكتساب تكنولوجيا جديدة من أجل مضاعفة الإنتاجية، و فتح أسواق جديدة و رفع حجم الصادرات خارج المحروقات. و هذه المجالات تنصب أساسا في البتر و كيميويات، الأسمدة، المواد الصمغية الإصطناعية، الأدوية، تحويل المعادن غير الحديدية، الإلكترونيات، الصناعة الغذائية، تكنولوجيا الإتصال و الإعلام، البنايات المعدنية و صناعة الشاحنات و غيرها[1].

و بالنسبة للدول المغاربية تعتبر الصين فرصة لتنويع إقتصادياتها التي هي في أغلبها إقتصاديات تركز علي جانب واحد مثل الريع البترولي أو السياسة بالنسبة للمغرب علي سبيل المثال، و بالنظر لتجربة الصين و خبرتها في هذا المجال تريد الدول المغاربية ربط نفسها معها بشراكات عميقة للإستفادة من تكنلوجياتها و خبراتها العلمية و تطورها في مختلف المجالات لخلق إقتصاد تنافسي متنوع. خاصة إذا علمنا أن الدول المغاربة تعاني من عدم تنوع المداخيل الأمر الذي يجعل منها تحت رحمة قطاع معين مثل الريع البترولي الذي في أغلب الأوقات غير مستقر.

كما أن الدول المغاربية تستخدم الصين كورقة رابحة سياسيا، خاصة بإعتبار الصين عضوة في هيئة الأمم المتحدة تملك حق "الفيتو" و بالتالي تهدف قيادات الدول المغاربية إلي الحصول علي دعم و تأييد الصين في قضاياها المصيرية و الحساسة علي غرار القضية الفلسطينية و و القضايا التي تهم الأمة العربية و الإسلامية .الأمر الذي يدفع بهاته الدول إلي توطيد علاقتها مع الصين كبديل عن الدول الغربية،فالصين تعتبر عضو دائم في مجلس الأمن الدولي.و بالمقابل فإن الصين أيضا تحتاج لهذا التقارب في تحقيق التأييد و الدعم السياسي في قضاياها، و في هذا الصدد يمكن أن نتكلم عن القوة الناعمة الصينية، و التي تفهم من طرف البلد بأنها القدرة على شراء الولاء، أو على الأقل الحياد من شركائها، فالصين لها قضاياها

[1] Abdelaziz bouteflika,***Discours et messages***, (Aller,tome 2 juillet decembre 2006, anep rouiba, 2007) p 167.

السياسية التي تبحث فيها عن الدعم لا سيما قضية تايوان و الوحدة الوطنية، قضية الإصلاح الداخلي و قضايا أخري عديدة[1].

لقد نجحت الصين في إستخدام القوة الناعمة إلى أبعد الحدود تجاه المغرب العربي. و من خلال ما سبق عرضه فإن السياسة الصينية تجاه الدول المغرب العربي نجحت إلي أبعد الحدود. بحيث استطاعت الصين التغلغل في المنطقة و تحقيق نفوذ كبير لها هناك. و يرجع الفضل في ذلك إلى الإستراتيجية التي تبنتها القيادة الصينية و المتمثلة في الوسائل السلمية والقوة الناعمة بدل القوة الخشنة. و التي كانت بدايتها سنة 1978 بعدما انتهجت الصين سياسة الانفتاح و التركيز على المصلحة الوطنية وأصبحت أكبر شريك للدول العربية في مختلف المجالات . و نظرا للسياسة الذكية التي تتبعها الصين في نموها الاقتصادي و في عملية التحديث الداخلي استطاعت أن تكسب إعجاب و انبهار الدول المغاربية النجاحات التي حققتها على مختلف الأصعدة و هذا هو لب و جوهر القوة الناعمة، التي تركز على الجذب و الإغراء بدل القهر و الضغوطات.

فالصين تعتمد في علاقاتها بالدول المغرب العربي على النفع المتبادل، وعلى الوسائل السلمية ، و تتحاشى التدخل في شؤون الدول الداخلية. كما لا تضع شروطا استغلالية في تعاملاتها مع دول المنطقة. فهي تستخدم وسائل سلمية و هذه الوسائل تتمثل كما بينت الدراسة فيما سلف[2] في الثقافة و الإقتصاد، وتركز على العوامل المشتركة بين الدول المغاربية وجمهورية الصين الشعبية، مثل العلاقات الضاربة في القدم بين الحضارتين العربية الإسلامية و الحضارة الصينية.ففي الفترة الممتدة من 2001 -2010 أصبحت الصين شريك مهم لدول المغرب العربي في مجال الطاقة والتعاون الفني و التكنولوجي، و لقد إستغلت الصين عوامل التقارب بينها و بين الدول المغاربة في تطوير سياساتها تجاه المنطقة حيث تساهم و بجهد كبير في تطوير المنطقة و نقل التكنولوجيا إليها، وكذا المساهمة في بناء و تطوير المنطقة في شتى المجالات، الأمر

[1] Stéphane Delry***'la nécessaire adaptatur de la puissance a la chine dans la mondialition',Questions internationals***(paris n32,juilet-ouut2008), p.24.
[2] Mingjiang Li,Op.cit,pp.03-20

الذي جعل دول المغرب العربي تفضل التعامل مع الصين على أن تتعامل مع الدول الغربية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تتبنى سياسة خارجية استغلالية عنيفة. المستفيد الأكبر فيها هو الولايات المتحدة الأمريكية،و التي لا تراعي فيها الإحتياجات الحقيقة للمنطقة.

و هذا الحرص من قبل الصين في كسب تأييد الدول المغاربة لها في سياستها، ينبع من كون أن الصين تتجه حاليا نحو مصاف القوى الكبرى المتقدمة في العالم، و نظرا للنمو الهائل الذي حققته الصين و في مختلف المجالات، هذا الأخير أصبح يتطلب موارد هائلة من الطاقة مما حتم على الصين أن تؤمن هاته المصادر، و التي يعتبر المغرب العربي مصدر رئيسي لها. مما جعل هاته الأخيرة تنتهج سياسة سلمية تركز على النفع المتبادل وتعتمد على الإغراء و الجذب، من خلال الامتيازات و التنازلات التي تقدمها للدول المغاربية. و كذلك المساعدات و الهبات التي تقدمها إلى دول المنطقة. وتشهد المنطقة تنافس دولي كبير مما حتم على الصين انتهاج أسلوب مختلف عن باقي القوى في العالم. خاصة و انه لا يوجد تاريخ استعماري بين الطرفي، كما أن الصين تداركت أخطاءها السابقة فيما يتعلق بتدعيمها للحركات الانفصالية في المغرب العربي ، خلال الخمسينات و الستينات. و من بين الوسائل التي اعتمدتها الصين في تحقيق نجاحات في المغرب العربي هو سياسة الجذب التي تعتمد على إغراء للدول المغاربية من خلال الإقتصاد الصيني المتطور ونمط التنمية الداخلية الصينية. الأمر الذي يعطي رغبة لدى الطرف الآخر للتعامل مع الصين و فتح الأبواب أمامها.

إن طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام الدولي حتمت على كلا الجانبين، و فرضت التعاون المشترك بين الطرفين، خاصة مع الضغوطات الغربية و على وجه الخصوص الضغوطات الآتية من قبل الولايات المتحدية الأمريكية على دول المغرب العربي و فرضها لشروط تعجيزية في مجال المساعدات و القروض وكذا التنمية و نقل التكنولوجيا، الأمر الذي جعل الدول العربية تفضل النموذج الصيني على النموذج الغربي، خاصة مع التخلي التدريجي للصين عن الطابع الإيديولوجي لسياستها الخارجية. و لقد نجحت الصين في

جعل صورة نظامها الاقتصادي و الاجتماعي كنموذج بديل يقتدى به في تحقيق التنمية و التطور الاقتصادي بدل النموذج الغربي الذي يتدخل في الشؤون الداخلية للدول[1]. و من خلال تطبيق الصين لهاته الإستراتيجية أصحبت أكبر منافس للقوى الكبرى في العالم، و استطاعت الصين أن تتغلغل حتى في المناطق التي كانت حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية مثل إفريقيا و آسيا. فبالنسبة للدول المغاربية فإن السياسة الصينية التنموية، تتلاءم كثيرا مع خصوصية المجتمعات العربية الإسلامية، كما أن الصين تأخذ بعين الاعتبار هاته الخصوصية في تعاملاتها الاقتصادية والتجارية. و على الصعيد السياسي، فإن الصين تعتبر دولة تمتلك حق الفيتو في مجلس الأمن و هذا من شأنه أن يكون عامل إيجابي من خلال دعم الصين للقضايا العربية في المحافل الدولية. فالصين تعتبر ورقة رابحة لدول المغرب. كما أن الدول المغاربية تهدف إلى تنويع تعاملاتها على الساحة الدولية، و التقليل من الاعتماد على الغرب في مجال تصدير الطاقة و نقل التكنولوجيا.

كما أن الصين هي الأخرى تعي جيدا الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي، وهذا ما دفع بها إلى تعزيز علاقاتها بدول المنطقة، و من ناحية أخرى فإن الصين باعتبارها قوة صاعدة تتجه نحو مصاف القوى المتقدمة في العالم ، لابد لها من مناطق نفوذ في العالم، حتى تظهر بمظهر القوة العظمى ، وتكسب تأييد لسياساتها العالمية، و الوطن العربي يعتبر نموذجا مثاليا لذلك.[2]

لكن رغم النجاحات الهائلة التي حققتها الصين على صعيد العلاقات الاقتصادية و الثقافية مع الدول العربية، إلا انه لا يزال هناك بعض المشاكل التي تقف في وجه المزيد من تعزيز العلاقات و تمتينها بين الطرفين. و لعل أهمها هو تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية. و الذي من شأنه أن يؤثر على العلاقات الصينية – المغاربية. بالإضافة إلى المستوى المحدود لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى المنطقة من قبل الصين ، فرغم التطورات و التبادلات المختلفة بين الطرفين في مختلف المجالات يظل الجانب الفني و التقني ضئيل

[1] Ben Simpfendorfer,**Op.cit**,pp.07-21
[2] Loc.cit

جدا ، و لعل السبب وراء ذلك هو رغبة الصين في أن يبقى المغرب العربي مربوطا بها تكنولوجيا حتى تحافظ على مصلحها في المنطقة.

إن إستراتيجية القوة الناعمة الصينية في المغرب العربي تحقق للصين أرضية ملائمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. ورغم ما يقال عن هاته الإستراتيجية، إلا أنها لا تقل خطورة عن الإستراتيجية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (القوة الصلبة-القوة الذكية). وهذا راجع للنتائج التي تحققها هاته الإستراتيجية من تغلغل داخلي للأنظمة السياسية، بحيث تفتح لها الأبواب على مصراعيها دون قيود و هذا ما يشكل خطرا على أمن هاته الدول، فحتى الآن ليست كل الأهداف التي يسعى إليها الجانب الصيني معلومة لدى الدول المغاربية.

فالصين و من خلال إستراتيجية القوة الناعمة، تعتمد على الثقافة ،الدبلوماسية و الاقتصاد، كما تستغل امتلاكها للفيتو في أطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف في ظل المنظمات الدولية، فهي تتجاوز المفهوم التقليدي للقوة الناعمة الذي جاء به "جوزيف ناي" فإضافة إلى الثقافة و الفكر تستخدم الصين مصادر أخرى لقوتها الناعمة ، مثل الاستثمارات و المساعدات و كذا استخدام العامل العسكري في الإغاثة و المساعدات الإنسانية.[1]

و بصفة عامة فإن النقاشات والتحاليل السياسية بخصوص صعود الصين، منصبة حول مظاهر القوة العسكرية والاقتصادية الصينية المتنامية، رغم ان العناصر اللينة للقوة مثل الثقافة، الإيديولوجية والدبلوماسية، تعتبر عوامل أساسية لتبوؤ مكانة مرموقة على سلم تراتيب القوة العالمي.[2]

[1] Minjiang Li,***Op.cit***,pp.10-25
[2] Bates Gill &Yangzhong Huang, ***Sources and Limits of China's Soft Power***,Survival,Vol,48,N°.25 (Summer2006),P.17

3- العلاقة الإستغلالية (النظرة السلبية) :

هذا الإتجاه يركز أكثر علي سلبيات السياسة الصينية في المنطقة ، فهناك إتجاه داخل دول المغرب العربي يري بأن الصين لا تختلف عن نظرائها الغربيين في قضية الإستغلال، فهي لا تهدف إلي إقامة شراكة حقيقة بل تهدف إلي خلق نوع من التبعية للدول المغاربية للصين. و هذا الأمر ممكن أن يؤدي إلي إختلاف المصالح و بالتالي تراجع العلاقات. فيمكن للتقارب الصيني مع الغرب أن يؤدي إلي تراجع العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي ، فالصين أصبحت تتجه نحو إعتماد طرق جديدة للدفاع عن مصالحها، فقد أصبحت تبحث عن التقارب مع الغرب، حيث زادت من إلتزامها بالمواثيق و القوانين الدولية، و أخذت تبدي أكثر مرونة الخطاب القيمي للمجتمع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، و أبرز مثال على ذلك الموقف الصيني من قرارات مجلس الأمن الدولي تجاه العراق.

فإذا ما أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية ، و التي تعتبر القوة العظمي في العالم و أبرز المستثمرين في إفريقيا و منها المغرب العربي،بحيث أن هاته الأخيرة قلقة جدا بشأن الدور الذي تلعبه حاليا و مستقبلا الصين في المغرب العربي تحديدا و إفريقيا عموما و الدليل علي هذا الكلام ما أعلن عنه أحد المسؤوليين في وزارة الخارجية في جلسة علنة عقدت من قبل الكونغرس الأمريكي : "تلعب الصين دورا متزايد التأثير علي القارة الإفريقية ، و هناك قلق من أن الصين تعتزم مساعدة و تحريض الحكام الأفارقة المستبديين ، ووضع يدها علي الموارد الطبيعية الثمينة في إفريقيا ، و أن تتسبب في تراجع الكثير من التقدم الذي تم إحرازه علي مستوي الديمقراطية و الحكم في السنوات الخمس عشرة الماضية في الدول الإفريقية "[1]

تشكل الإتهامات الموجهة من قبل الغرب و المنظمات الدولية للصين في مجال دعم النظم التسلطية عائق امام تطور العلاقات الصينية -المغاربية و الصينية -الإفريقية عموما بحيث تتهم الولايات المتحدة الأمريكية الصين بدعمها النظم السياسية التي توصف بالإستبداد وذلك لأهداف تتعلق بالدعم

[1] كريس ألدن ، ***مرجع سابق***،ص.143.

الديبلوماسي والإقتصادي وكذا المنافسة الإقتصادية والتجارية التي تعاني منها إقتصاديات الدول المغاربية بشكل عام. والتبادل التجاري غير منصف بين الطرفين والذي أعاد الى أذهان البعض نمط العلاقات الاستعمارية الغربية. وهذا ما يشكل تحد للدول الغربية الكبرى التي تتنافس على النفوذ في المغرب العربي خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

يشكل دعم بكين لبعض النظم التسلطية في إفريقيا ومنها المغرب العربي خاصة ، يعتبر هذا الأخير تحديا كبيرا من الناحية الديبوماسية ولدى هيئة الأمم المتحدة. فقد طرح هذا الدعم إنتقادات وتشكيكات كبيرة حول الأهداف الحقيقية للصين من وراء هذا الدعم. فهناك من يعتبر أنه يهدف إلى تثبيت هذه النظم في السلطة والتي بدورها تتيح للصين فرصة الإستثمار والتجارة مع هاته الدول، وبالتالي إن كان هذا صحيحا فهو يشكل تهديد لدول المغرب العربي و للقارة الإفريقة عموما. فلطالما أعلنت وزارة الدفاع الأامريكية عن قلقها بشأن الصعود الصيني ، فهي دائمة المتابعة و الترصد للإسترتيجية الصينية و قدراتها العسكرية ، و أشارت في كذا مرة إلي خوف الحكومة الصينية من تقلص مصادر الإمداد من مناطق مختلفة من العالم من بينها المغرب العربي .و بتالي نلاحظ مجموعتيين من ردود الأأفعال حيال السلوك الصني في إفريقا و المغرب العربي علي وجه التحديد، هاته الردود التي تسجل في واشنطن تتمثل:

1-يتمثل في رأي مؤسسة "فاونديشن هيريتدج"Foundation Heritage ،بأن التوسع الصيني في إفريقيا و المغرب العربي من ضمنه هو تقويض للمصالح الإقتصادية الغربية، و ضرب للجهود التي بذلت في مجال نشر الديمقراطية ، وهذا ما يستدعي بذل كل الطاقات للتصدي له .[1]

[1] Peter Brooks and Ji Hye Shin. ***'China's in influence in Africa: implications for the united State'***,Backgrounder Report no.1916,Heritage foundation, Wachington,DC?22february2006.

2-يري الرأي الثاني أن هناك إمكانية للتاعون الغربي مع الصين ، و هذا ما أقره مجلس العلاقات الخارجية و مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية، حيث دعي إلي الحوار و التناقش بين الصين و الغرب حول السياسة الصينية في إفريقيا عموما و منها المغرب العربي ، وذلك في تقريرهما الصادر سنة 2005.[1]

إلا أنه ومع نهاية سنة 2006، بدأ التقارب الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية و أصبح الحديث عن المصالح المشتركة و عن التعاون جنبا إلي جنب في إفريقا و المغرب العربي خاصة .لكن هذا التقارب يقابله مراقبة بشكل كبير من قبل بؤيطانيا التي ترصد هذا التقارب بعين من الإهتمام و التتبع ،فالبنسة لبريطانيا فإن الصين كانت الدولة الوحيدة التي دعت من خارج مجموعة الثماني لضور قمة "غلين إيغلز بصفتها مراقب رسمي ، وهذا يثبت لنا نية بريطانيا و رغبتها في التأثير في بكين لجعلها تسير ومصالح و سياسات الدول الغبية بإيجابية .و لطالما طلبت بريطانيا من الصين مساعدتها في المناطق الأكثر توترا في إفريقيا .

لكن رغم ذلك هناك قوي لا تبالي بهاته العلاقات و تطورها مثل فرنسا رغم أن الظاهر أنه لا يوجد قلق فرنسي إزاء تنامي العلاقات الصينية مع دول المغرب العربي ، إلا أن الحقيقة غير ذلك فهناك جدل واسع داخل مؤسسة صنع القرار السياسي بفرنسا الذي يري في التغللغل الصيني في المغرب العربي بمثابة تهديد لمجال الصين في منطقة نفوذها التقليدية أو كما تسميه الحديقة الخلفية لها. وكدليل علي ذلك فإن مصالح فرنسا في الدول الناطقة باللغة الفرنسية في تضائل كبير ، وهو أقل بكثير منه في الدول الناطقة بالإنجليزية أو البرتغالية،حتي أن الثقافة الفرنسية أو اللغة الفرنسية في تراجع مستمر بل غزتها الإنجليزية في عقر دارها.

هناك أمر سلبي آخر في تواجد الصيني في المغرب العربي و الذي من شأنه أن يؤدي إلي تراجع العلاقات الصينية -المغاربية منافسة الشركات الصينية التي أصبحت تتغلغل إلى عمق الإقتصاد لدي دول المغرب العربي و إفريقيا . وتنتج وتستثمر في بعض المنتجات التي كانت تختص بها شركات من هاته الدول، والتي

[1] كريس ألدن ، مرجع سابق ،ص.144.

تعتبر أساسية للإقتصاد المحلي للمنطقة. لقد عرفت الدول المغاربية غزوا كبيرا من قبل الكم الهائل من المشاريع والعمال الصينيين الذين أصبحوا يزاحمون العمالة المحلية في أبسط الأعمال حتى الحرفية منها ونستشف هذا الأمر من وقائع نلمسها في الضيق الذي بدأت تعكسه وسائل الاعلام الجزائرية على سبيل المثال من "الغزو" الصيني والذي فرض على الحكومة إتخاذ إجراءات جديدة لضبطه ومن بينها إعداد قانون لتنظيم العمالة الصينية التي تشرف بالخصوص على مشروعات ضخمة في قطاع البناء وفي هذا السياق سيتم ضبط أنشطة العمال الصينيين ومنعهم من العمل خارج الإطار الذي جاؤوا من أجله. ويتهم أصحاب العمل والحكومة الشركات الصينية بعدم احترام بنود العقود التي أمضوها إذ تغتنم غالبية العمال الصينيين أوقات فراغ العمل سرا في مصانع أخرى أو نصب موائد لبيع السلع الصينية وهي التي تشكل أساسا السوق الموازية، و هذا عيب و من العيوب التي تأثر سلبا علي الصين .[1]

بالمقابل و من زاوية أخري قد تكون العلاقات الخارجية لدول المغرب العربي حاجزا أمام تطور العلاقات مع الصين ، أن علاقات دول المغرب العربي الخارجية مع قوي أخري قد تأدي أيضا إلي تراجع العلاقات الصينية خاصة مع فرنسا و هناك أمثلة كثيرة و عديدة من التاريخ يمكن أن نستشهد بها علي ذلك و مدي قوة و تأثير هاته العلاقات علي العلاقات الصينية –المغاربية. و بالإضافة إلى هذا العامل هناك عامل آخر يؤثر في العلاقات الصينية –المغاربية يتمثل في الأساس قضية الصحراء الغربية المتنازع عليها و إن كان هذا الموضوع يعد مشكلة في التقارب المغربي و تشكيل وتفعيل إتحاد المغرب العربي إلا أنه قد يكون شئ إيجابي للصين بإعتبار أنه يشكل مدخل لتنافس القوي المغاربية خاصة الجزائر و المغرب في عقد تحلافات خارجية مع الصين ، هاته الأخيرة تعاملت مع الملف بذكاء ،و بالتالي سعي كل طرف إلى إستخدام الصين لصالحهم [1].

[1] المرجع نفسه،ص.14.

[1]فتحية البنراوي ومحمد نصر مهنا***قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية في الماضي و الحاضر***(.الإسكندرية :منشاة المعارف،ط1983،1)،ص .337..

من ناحية أخري و بالنظر إلى اللوائح التنظيمية التي حددها مؤتمر برلين لممارسة الاستعمار في القارة الإفريقية، فإن فرنسا وإسبانيا تنازعتا على المنطقة، ولم يهدأ هذا النزاع إلا بعد سلسلة من الاتفاقيات عقدها الطرفان لتقسيم مناطق النفوذ، سنوات 1900 و 1902 و 1904 ، و هذا أمر من شأنه ان يؤثر في طبيعة العلاقات مع الصين .

إلا أنه حدث تراجع بتراجع النفوذ النفوذ الإسباني وترتيبات النظام الدولي، تقلصت مستعمرات إسبانيا في المغرب العربي، بعد أن تنازلت للسلطان المغربي على المناطق الشمالية : طرفاية في مارس 1956 ثم سيدي إيفني عام 1969 ، و التاريخ يشهد علي هذا التراجع و لا مناص من نكرانه.

و الملاحظ أيضا و في موضوع الإنحصار فإن الظاهرة التحررية التي عرفها العالم و موجة التحرر الوطني في المغرب العربى ،أدت إلى خروج إسبانيا من الصحراء الغربية سنة 1975، وهي السنة التي عرفت في السادس من نوفمبر منها الاجتياح السلمي المغربي لإقليم الصحراء الغربية تحت ما سمي بـ"المسيرة الخضراء"، وهو الحدث الذي حطم أمل الوحدة بين دول المغرب العربي، حيث عادت الاختلافات السياسية والإيديولوجية والتحالفات الخارجية إلى مسرح العلاقات ما بينلدول المغرب العربي، ليطفو للسطح الصراع الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية .

هاته كلها أدلة تدل على عظم تأثير العلاقات الخرجية لدول المغرب العربي علي علاقاتها مع الصين ،لقد دفعت عملية بناء التحالفات الخارجية وفقا لتطورات النزاع في الصحراء الغربية إلى المساس بصلب أمن المغرب العربي، فعلاوة على التنازلات الاقتصادية التي قدمها البلدان الأساسيان المعنيان بالنزاع وهما المغرب والجزائر، سمح هذا النزاع بتواجد قواعد عسكرية أجنبية في المغرب العربي. ضمن السياق نفسه، واصل المغرب تقديم التنازلات ولعب دور الحليف الموثوق للدول الغربية من خلال التدريب العسكري لعناصر" أونيتا "الأنغولية في المراكز الأمريكية المغربية وإرسال قوات عسكرية إلى الزائير لدعم حكومة "موبوتو "سنوات 1977-1987،و هذا أدي أن يؤدي إلي تراجع و تيرة العلاقات الصينية أنا ذاك.

إن الأمثلة السابقة الذكر دليل واضح على إمكانية تأثير العلاقات الخارجية لدول المغرب العربي علي العلاقاتها مع الصين ، لأن هاته العلاقات كانت موجودة تاريخيا و حسب الأدلة السابقة الذكر ، و لا يوجد أي حاجز أمام عودتها من جديد أو تفعيلها علي غرار العلاقات الالتي بهتت و نقص وهجها و أو تطور العلاقات القائمة علي غرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و كذا فرنسا أي القوي الإستعمارية التقليدية في المنطقة. بالإضافة إلي تأثير العلاقات البينية المغاربية علي علاقات الدول المغاربية منفردة مع الصين فزيادة الإعتماد المتبادل بين هاته الدول نفسها من شأنه أن يقلل إعتماد هاته الأخيرة علي الصين . هذا من جهة و من جهة أخري يمكن أن يؤدي التنافس ما بين هاته الدول أي المغاربية فيما بين إلي زيادة العلاقات الفردية لدول المغرب العربي مع الصين كل علي حدي. و عموما نحتاج إلي نظرية في السياسة الخارجية يمكنها التنبأ بما ستأول عليه العلاقات الصينية المغاربية ، و أي السيناريوهات الممكن تحققه في ظل المعطيات المتوفرة حاليا .و مسألة التنبأ هاته صعبة نوعا ما بالنظر إلي أن معرفة شكل النظام الدولي المستقبلي نوعا ما أمر مبكر جدا خاصة و أن أغلب هاته القوي مثل الصين هي مازالت في طريقها إلي وضع الهيمنة أو التوازي في القوة مع القوي التقليدية المسيطرة علي العلاقات الدولية.

بالنظر لسياسة الصين في المغرب العربي فإنه يمكن أن نعتبر أن الصين شريكا إقتصاديا لدول المغرب العربي، وذلك كون أن الصين الأكثر حرصا على مصالح الدول المغاربية مقارنة بباقي القوي الأخري.و هذا الإتجاه يؤمن به الكثير من المهتمين بالشأن الصيني .إلا أنه تبقي الصين أيضا حريصة علي مصالحها الجيو إستراتيجية و الإقتصادية في المنطقة. لكن ما هو المانع من الصين بأن تظهر بمظهر القوة المستغلة أو حتي المصلحية ؟ في حقيقة الأمر حتي هذا النهج لن يأثر كثيرا علي علاقاتها بالمنطقة كون أن الصين مكملة للدول المغرب العربي طاقويا و إقتصاديا. فالمغرب العربي مصدر للمادة الخام و الصين تنتج السلع المصنعة ، و هذا معناه أنه لا يمكن بأي حال من الأحول أن نعتبر الصين منافسا للدول المغرب العربي فالإقتصاديات متكاملة .و بتحليل آخر ينبغي للدول المغاربية أن تظغط علي الصين غذا أرادت أن تكون في وضع غير

إستغلالي من ناحية ضرورة تزويدها بالتكنلوجيا هذا الامر الذي تتماطل فيه الصين كثيرا .و إن كان قطعت أشواطا كبيرة في هذا الشأن.[1]

خلاصة و إستنتاجات :

لقد تباينت الرؤي ووجهات النظر بين مأيد و معارض للسياسة الصينية إتجاه المغرب العربي .ففي هين يراها البعض على أنها نعمة للدول المغربية و حتي علي الصين ، فإن البعض الآخر ينظر إليها بنظرة الريب و الشك .لكن و مما سبق ذكره في هذا الفصل فإن المؤشرات و الأدلة الدالة على قوة هاته العلاقة كثيرة و متنوعة و لقد أتت الدراسة على ذكرها في مباحث ومطالب هذا الفصل.و عليه فإن السياسة الصينية في المغرب العربي أتت أكلها بحيث إستطاعت كسب تأييد القيادات و المسؤولين في هاته الدول .كما أن الدول المغربية وجدت ظالتها في الصين من ناحية إستفادتها من خبرات و تجارب الصين في المجال الإقتصادي التنموي و كذا في المجال التقني . كما وجدت فيها بديلا عن سياسات الدول الأخري التي تعتمد المشروطية كأساس لتعاملاتها مع دول المنطقة.

إن حجم الإستثمارات الصينية في دول المغرب العربي و التي أشارت غليها الدراسة سابقا ، تثبت علي أن الصين تعول كثرا علي الدول المغاربية من أجل ضمان وصول الإمدادات من المواد الخام و الطاقوية . وهو دليل أيضا علي أن الصين تنوي فعلا أن تكون شريكا للهاته الدول و هي بذلك تأكد علي نيتها الصادقة بالنهوض بإقتصاد الدول المغربية . و رغم أن البعض يري في الصين منافسا للإقتصاديات الناشئة و بالأخص المصانع الصغيرة في دول المغرب العربي . غلا أن حجم المساعادات الإقتصادية التي تقدمها الصين لهاته الدول و بالمجان لا يقاوم . مما يجعل من هاته النظرة لا تثار حتي .لقد ركزت الصين على الجانب النفعي

[1] كريس ألدن ،مرجع سابق الذكر،ص ص.186-170.

المتبادل ، و إعتمدت علي التعايش السلمي و العلاقات السلمية معتمدة في ذلك علي تاريخها النظيف الخالي من السياسة الإستعمارية و إستخدمت دبلوماسية راقية عنوانها لنتعاون من اجل مستقبل زاهر لكلانا.

رغم ذلك إلا أن الدول المغاربية غير راضية على سياسة الصين في المجال التقني أي في مجال نقل التكنلوجيا فهي محدودة مقارنة بحجم التعاملات الإقتصادية بين الطرفين . وفي هذا الصدد يمكن أن تضغط الدول المغاربية علي الصين لنقل التكنلوجيا و تزويد دول المنطقة بها و بشكل كامل.

قائمة المراجع:

أولا : الكتب :

1- باللغة العربية :

1-دبش إسماعيل،*"علاقات المغرب العربي مع دول آسيا و آفاق تطورها"*، مداخلة ملقاة في الندوة السنوية :**المغرب العربي في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية الآسيوية:دور و مكانة المغرب العربي فيها**(تونس:في 07أفريل2010)

2-زبيغنيو بريجنسكي، ***الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم***، ترجمة : عمر الأيوبي(بيروت: دار الكتاب العربي،2004)

2-باللغة الأجنبية :

10-Henry Gerrard Marie, ***Quand la chine s'essoufflera,(paris :groupe standrym,2000).***

3-Deng Xiaoping, Deng Xiaoping,cited in David Chambaugh(ed),***Deng Xiaoping ;Portrait of achinese stateman***(Oxford ;Clarendon Press,1995)

4-CSIS/IIE,China:***The Balance Sheet***(Washington,DC:Center for Strategic and International Studies: Institute for international Economics,2006),

5-Abdelaziz bouteflika,***Discours et messages***, (Aller,tome 2 juillet decembre 2006, anep rouiba, 2007

5-Patrick Artus,***L'émergence de la Chine :impact economique et implications de politique économique***(CAE Conseil d'Analyse économiquE : La documentation Francaise,2011).

6-Denes Fred Simon, Hong Pyo Lee,*"**Globalization and Regionalization of China's Econiomy***",The sejong Institute,(Seoul,1995)

7-Harry Bradman, ***Africa's Silk Road:China and India's New Economic Frontier***(Washington,DC:Word Bank,2006.

8-Ben Simp fendorfer,***The new Silk Read***(London :Palgrave macmilan,2009)

9-Deborah Brautigam,***Chinese Aid and Aferica development***(New york :St Martin's Press,1989)

Chris Alden,***China In Africa(New Yokr:Zad Books,2009)***

ثانيا - المجلات :

أولا باللغة العربية :

[1] *"التبادلات الاقتصادية بين الصين و السودان"، مجلة* بيت العرب، ع.53، (سبتمبر 2007)، www.arleague.china.org بتاريخ :2009/12/12

11-الذكرى الخمسون لصدور "مجلة الصين اليوم"،مجلة االصين اليوم،العدد 2،(فبراير 2002): www.chinatoday.com.cn/arabic/202/albk ch in.htm بتاريخ :2009/11/25

12-محمد السيد سليم.*"نحو بناء منتدى عربي صيني للتعاون"* ،مجلة الصين اليوم ، ع.4(أبريل 2004): www.chinatoday.com.cn بتاريخ:2009/12/24.

13-حسين إسماعيل،***"المبعوث الصيني للشرق الأوسط"***،مجلة الصين اليوم،العدد 1،(يناير 2004):www.chinatoday.com.cnبتاريخ 2009/10/25.

14-صلاح سالم زرنوقة، "***الصين: التحولات الداخلية والسياسات الخارجية"*** ، السياسة الدولية ، العدد 132 ، (أبريل 1998)،

15-خيري عزيز، "***الانفتاح والتحديث في الصين الجدية***"، السياسة الدولية ، ع.59،(يناير 1980)،

16-شانغ تشي شيانغ، "**التعاون الاقتصادي الصيني العربي في القرن الجديد**"، مجلة الصين اليوم، ع.2،(فبراير 2003)،: www.chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/12/24

17-دارة غرب آسيا و شمال إفريقيا، ***"العلاقات التجارية الصينية العربية"*** ، مجلة الصين اليوم ، العدد1،(يناير 2003)،2"www.chinatoday.com.cnبتاريخ 2009./12/25

18-محمد فؤاد سري، ***"الصين و الجامعة العربية"***، مجلة الصين اليوم ، ع.2(،فبراير 2004)، www.chinatoday.com.cn بتاريخ :2009/12/11.

19-***"العلاقات الصينية – الجزائرية*** "، مجلة الصين اليوم ، ع.3، (مارس 2004)، www.chinatoday.com.cn بتاريخ :2009/11/27

20-***"التبادلات الاقتصادية بين الصين و السودان"***، *مجلة* بيت العرب، ع.53، (سبتمبر 2007)، www.arleague.china.org بتاريخ :2009/12/12"***العلاقات الصينية – الجزائرية*** "، مجلة الصين اليوم ، ع.3، (مارس 2004)، www.chinatoday.com.cn بتاريخ :2009/11/27

21-عبد الرزاق طريبق، ***نينغيشيا تضع عينها على سوق مستلزمات المسلمين في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا***"، الصين اليوم : www.chinatoday.com.cn بتاريخ :2009/12/09

22-رشيد خشانة، "ال***صين تدخل إلى حلبة المنافسة بين أوروبا وأمريكا حول المغرب العربي***"، في صحيفة القدس الفلسطينية. من الموقع

23-أحمد حجاج، "***الصين تعيد إكتشاف نفسها***"، السياسة الدولية ،ع163،(جانفي2006).

http://www.akhbar-libyaonline.com/index.php?option=com_content&task=view&id=25354&Itemid=90

تاريخ الدخول: 23جوان 2010. .

2- باللغة الأجنبية :

24-Ian Taylor,***'Taiwan's foriegn policy in Africa :the limits of dollar diplomacy'*** ,Journal of Statistics online(January-Nvember ,2006).

25- Cabestan Jean-pirre,***'la chine une tres grande puissance incomplete et vulnérable' Question internationals***,(Paris,n32,Juillet-Aout2008)

26- Stéphane Delry***'la nécessaire adaptatur de la puissance a la chine dans la mondialition',Questions internationals***(paris n32,juilet-ouut2008).

الصين ومشروع طريق الحرير: دراسة في الإنعكاسات الإستراتيجية على الإقتصاد والتنمية في إفريقيا

China and Silk Road Project: Study of the strategic implications on the economy and development in Africa

دهقاني أيوب - أستاذ محاضر- جامعة تيسمسيلت- الجزائر

مقدمة :

شهدت البيئة الإستراتيجية في الصين تغيرات هائلة منذ أواخر السبعينيات نتيجة التفاعل بين أطراف ومعطيات متعددة ومعقدة[1] يمكن تصنيفها إلى ثلاث مستويات الأول محلي يرتبط بالوضع الإقتصادي والسياسي، والثاني متعلق بالنظام الإقليمي الذي بدأت تتضح معالمه بتشكيل التكتلات الإقليمية ذات الطابع الإقتصادي في جنوب شرق أسيا وجنوب أسيا كان أبرزها رابطة دول جنوب شرق أسيا ASEAN وإتحاد جنوب أسيا للتعاون الإقليمي SAARC، أما المستوى الثالث فيرتبط بالتنافس العالمي والتحولات الإستراتيجية التي شهدها النظام الدولي منذ الحرب الباردة.

وكنتيجة لهذا الوضع تحولت الصين خلال فترة وجيزة من دولة زراعية مكتفية ذاتيا إلى قوة اقتصادية عالمية تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة هذا التحول أدى بالصين إلى تبؤ مكانة بين القوى العالمية وهذا ماساعدها في لعب أدوار وممارسة نفوذ على الساحة الدولية، بدأت من شرق وجنوب أسيا

[1] إبراهيم غرايبية الصين.. هل تعود قوة عظمى عالمية؟ الجزيرة نت،(2004/10/03) http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/ce9acac4-63a8-4c15-aa2a-d9e332811ab1

مرورا بالشرق الأوسط وأوروبا ثم إفريقيا وأمريكا اللاتينية، إستخدمت فيها الصين سياسة خارجية ترتكز على القوة الناعمة ودبلوماسية إقتصادية قائمة على الإعتماد المتبادل، هذه السياسة مكنتها من التوسع وتحقيق مكاسب سياسية وإقتصادية. من جهة أخرى عملت الصين على توسيع أسواقها الخارجية والبحث عن الموارد الأولية لتعزيز إنتاجها وكانت إفريقيا ضمن أولويات صانع القرار في الصين لما تتمتع به هذه القارة من إمكانيات وموارد طبيعية، لذا إهتمت الصين بتعزيز وجودها وعلاقاتها السياسية والإقتصادية مع هذه الدول.

أهمية الدراسة

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم الإنعكاسات الإستراتيجية الناتجة عن مشروع طريق الحرير الجديد التي أعلنت الصين عن إنشاءه ومدى تأثيره على مسار التجارة العالمية، وكيف يمكن للدول الإفريقية أن تستفيد من هذا المشروع الإقتصادي ذات الطابع الإستراتيجي الذي يوصف بالعولمة الثالثة التي ستغير طبيعة ومسار التجارة العالمية[1].

مشكلة الدراسة:

ماهي الإنعكاسات الإستراتيجية لمشروع طريق الحرير على مسار التنمية والإقتصاد في دول القارة الإفريقية ؟

فرضية الدراسة:

تعمل الصين على تعزيز نفوذها الإقتصادي وتوسيع تجارتها العالمية عن طريق مشروع طريق الحرير الذي يصل ثلاث قارات أسيا أوروبا وإفريقيا، وهذا ما يؤدي إلى تغيرات جوهرية في مسار التجارة العالمية، هذا المشروع سيؤثر على إقتصاديات الدول الإفريقية وسيزيد من تغلغل النفوذ الصيني في القارة ليخلق

[1] David Caesar Wani, Belt and Road in Africa: Opportunities and Challenges, Modern Diplomacy, (March 30, 2018) https://moderndiplomacy.eu/2018/03/30/belt-and-road-in-africa-opportunities-and-challenges/

إعتماد متبادل غير متكافئ أساسه المنتوجات الصينية مقابل الموارد الخام وهذا ما سيبقي الدول الإفريقية في تبعية جديدة.

محاور الدراسة

المحور الأول: الأبعاد العالمية المشروع الصيني طريق واحد حزام واحد

المحور الثاني: الأهداف الإستراتيجية للمشروع الصيني طريق الحرير في إفريقيا

المحور الثالث: إنعكاسات مشروع طريق الحرير على التنمية الإقتصادية في إفريقيا

إستنتاجات:

المحور الأول: الأبعاد العالمية لمشروع الصيني طريق واحد حزام واحد

1- المبادرة الصينية لمشروع طريق واحد حزام واحد:

يعتبر المشروع الصيني حزام واحد طريق واحد والذي يسمى أيضا بطريق الحرير* من بين أضخم المشاريع الإستراتيجية للتجارة الدولية، هذه مبادرة التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013 أثناء زيارته إلى كازاخستان كخطة لتأسيس طريق حرير جديد يصل الصين بأوروبا عرف بإسم One Belt, One Road يصل أكثر من 60 دولة باستثمارات متوقعة تتراوح بين 4 و8 تريليونات دولار ويستهدف المشروع تعزيز التجارة بين آسيا وأوروبا وإفريقيا إلى جانب التركيز على السلام العالمي والازدهار الحضاري لهذه الدولة[1]، ولإعادة إحياء طريق الحرير تم إعلان تفاصيل مبادرة حزام واحد طريق واحد في 28 مارس 2015 من قبل

* تعود تسمية طريق الحرير إلى عالم الجغرافيا الألماني فرديناند فون ريتشفون الذي عاش في القرن التاسع عشر، حيث لم يكن مجرد طريق، بل شبكة طرق تجارية داخل وعبر آسيا وأوروبا تطورت خلال الألفي عام الماضية. تقع الصين في نهاية ذلك الطريق، وعلى الطرف الآخر الهند وبلاد فارس، وشبه الجزيرة العربية وأوروبا، في منظومة عولمة مبكرة بدأها المغول في القرن الثالث عشر. كما وصلت من خلاله البضائع الصينية إلى أنحاء أوروبا عبر الطرق البرية المارة بإيران والعراق وتركيا.

[1] دلال العكيلي، طريق الحرير: كيف سيغير مسار التجارة العالمية؟، شبكة النبأ المعلوماتية، تقارير إقتصادية، (08 أفريل 2017) https://annabaa.org/arabic/economicreports/10521

لجنة التنمية والإصلاح الوطنية (NDRC) ووزارتي الخارجية والتجارة في الصين[1]. وأنشأ صندوق طريق الحرير بقيمة 50 مليار دولار وقام بنك استثمار البنية التحتية الأسيوية بتقديم قرض بقيمة 100 مليار دولار لدعم البرنامج مع استثمار بنك التنمية الصيني أكثر من 890 مليار دولار في أكثر من 900 مشروع في ستين دولة. وتقوم هذه المشروعات ببناء البنية التحتية وزيادة التجارة والتمويل، ودعم الاتصال بين أوروبا وآسيا وأفريقيا[2].

وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء طريق يصل طوله إلى 12 ألف كيلومتر، يمتد من شنغهاي في الصين حتى العاصمة البريطانية لندن[3]. شكل هذا المشروع أهمية كبيرة على الجانبين الاقتصادي والسياسي، وفي 14 ماي 2017 عقدت قمة في العاصمة بكين خصصت لمشروع طريق الحرير لتنضم إليه 68 دولة. وتنفق الصين سنويا حوالي 150 مليار دولار في بناء الطرقات والبنى التحتية للدول التي يمر عبرها المشروع[4].

يغطي نطاق الحزام والطريق الاقتصادي للصين 66 دولة في ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا وينقسم إلى ثلاثة مستويات مناطق محورية وتشمل دول الجوار الصيني وأخرى للتوسع تتمثل أساسا في إقليم جنوب شرق أسيا وجنوب أسيا ثم مناطق فرعية في غرب وشرق آسيا والاتحاد الأوروبي تستهدف الصين ضمن هذه المبادرة ستة ممرات اقتصادية تنطلق من مدينة شيان الصينية وترسو الممرات الستة معا لتشكل شبكة التجارة والنقل، وينقسم هذا الطريق إلى قسمين، حزام بحري والأخر بري، يمر الحزام البحري عبر مضيق ملقا* في جنوب أسيا إلى الهند والشرق الأوسط وشرق أفريقيا أي أنه يمتد من الساحل الصيني عبر

[1] Sara Hsu, China's One Belt One Road: Globalization third, Triple Crisis, (June 9, 2015) http://triplecrisis.com/chinas-one-belt-one-road-globalization-3-0/

[2] Loc., Cit.

[3] عبد الله الردادي، طريق الحرير الجديد، جريدة الشرق الأوسط، ع . 14174، (18 سبتمبر 2017) https://aawsat.com/home/article/1027136/د-عبد-الله-الردادي/طريق-الحرير-الجديد

[4] مشروع طريق الحرير الصيني، قناة BBC الإخبارية، (15 ماي 2017) http://www.bbc.com/arabic/business-39922326

*مضيق ملقا ممر مائي يقع في جنوب شرق آسيا بين شبه جزيرة ماليزيا وجزيرة سومطرة الأندونيسية، يصل بين بحر أمدان في المحيط الهندي من جهة الشمال الغربي، وبين بحر الصين من جهة الجنوب الشرقي. يقدر طول مضيق ملقا بحوالي 800 كم، بينما يتراوح عرضه بين 50 و 320 كم، وتكمن أهمية المضيق الاستراتيجية في كونه الممر الأساسي لتزويد كلا من الصين واليابان بالنفط.

سنغافورة والهند باتجاه البحر المتوسط، أما الطريق البري فيمتد عبر خطوط لسكك الحديد تنطلق من ضرب الصين عبر آسيا الوسطى وصولا إلى أوروبا[1]. ويضم الطريق البري ستة ممرات هي الجسر البري الأوراسي الجديد الذي يمتد من غربي الصين إلى روسيا الغربية، وطريق الصين - مونغوليا - روسيا الذي يمتد من شمالي الصين إلى الشرق الروسي. وطريق الصين - آسيا الوسطى - آسيا الغربية الذي يمتد من غربي الصين الى تركيا، وطريق الصين - شبه جزيرة الهند الصينية الذي يمتد من جنوبي الصين إلى سنغافورة، وطريق الصين - باكستان الذي يمتد من جنوب غربي الصين إلى باكستان، ممر بنغلاديش - الصين - الهند - ميانمار الذي يمتد من جنوبي الصين إلى الهند[2].

خريطة رقم (01): مشروع طريق الحرير الصيني طريق واحد حزام واحد

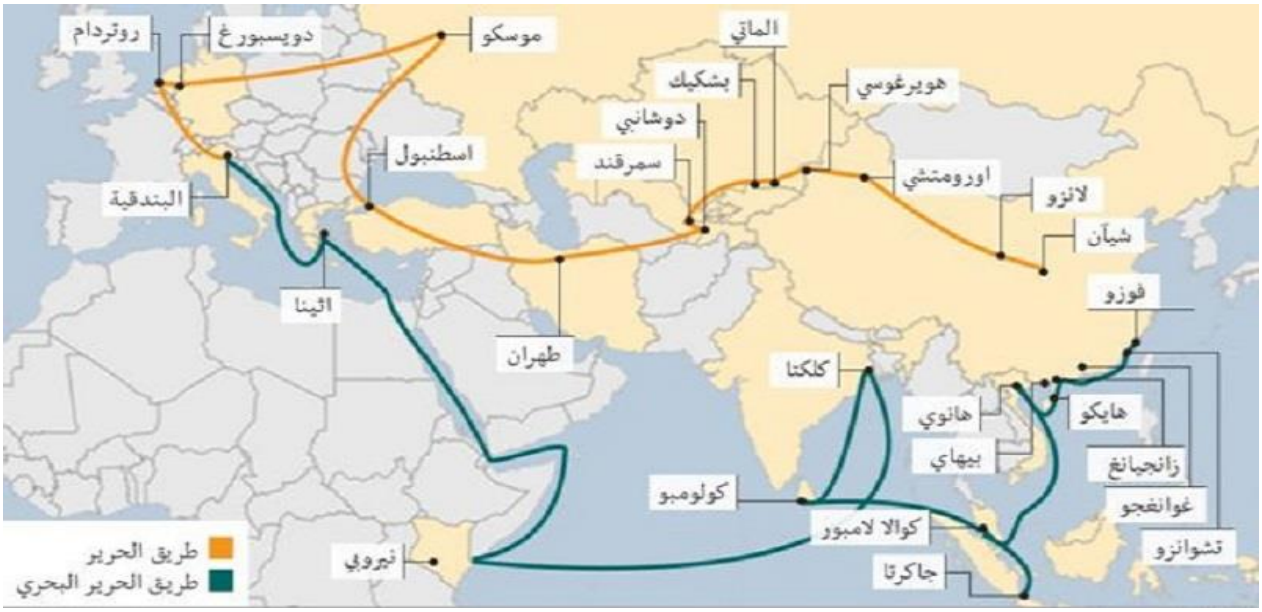

المصدر: مشروع طريق الحرير الصيني، قناة BBC الإخبارية، (15 ماي2017)

http://www.bbc.com/arabic/business-39922326

2- أهمية مشروع طريق الحرير في الإستراتيجية الصينية للتجارة العالمية

[1] محمد رجيب، الحزام والطريق.. العولمة على الطريقة الصينية، قناة الجزيرة، تقارير، (2017/05/15)
https://www.youtube.com/watch?v=1PZMIo67agk

[2] مشروع طريق الحرير الصيني، قناة BBC الإخبارية، مرجع سابق.

يمر الطريق بأكثر من 100 دولة، ويشمل 63 بالمئة من سكان العالم، 29 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وربع مبيعات الصين في العالم من سلع وخدمات. يفتح هذا الطريق آفاقا جديدة للتعاون بين الصين ودول القارات الثلاث وحددت الصين من خلال هذه المبادرة مجالات رئيسية للتعاون الدولي، أبرزها بناء شبكات البنية التحتية التي تربط بين مختلف المناطق التي يمر بها الطريق، ما يعني بناء مشاريع تتعلق بشق الطرق ومد السكك الحديد في المناطق المعزولة خاصة الدول التي لا تملك منافذ بحرية، بالإضافة لبناء المنشآت الأساسية لضمان الشحن البري والبحري والجوي وسلامته، والحفاظ المشترك على أمن أنابيب النفط والغاز، وبناء الممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، إضافة إلى توصيل كابلات شبكات الاتصال التي تسمى طريق الحرير المعلوماتية[1].

تسعى الصين من خلال هذه المبادرة إلى تصدير نموذجها التنموي إلى الدول النامية عبر نقل الصناعات الصينية الثقيلة إليها بهدف تعزيز قدراتها الاقتصادية ومساعدتها في استخراج المواد الأولية، وقد انضم لمبادرة الحزام والطريق أكثر من مائة دولة ومنظمة دولية ووقعت أكثر من أربعين دولة على اتفاقات تعاون مع الصين مرتبطة بصورة مباشرة بالمبادرة خصصت الصين 40 مليار دولار لصندوق مشروع طريق الحرير وأنشأت البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عام 2015 قيمة الصفقات التجارية بين الصين والدول الواقعة على طول الحزام والطريق تجاوزت 915 مليار دولار أي أكثر من ربع إجمالي قيمة التجارة الصينية أم حجم الاستثمارات المباشرة للشركات الصينية تتجاوز خمسين مليار دولار عام 2017 كل ذلك ساعد في بناء 56 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري ما أدى إلى تحقيق عائدات ضريبية بلغت قيمتها مليارا ومائة مليون دولار[2].

[1] نهله محمد أحمد جبر، طريق الحرير ... استراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، ع، 171، (أكتوبر 2017)، ص. 162

[2] الحزام والطريق.. العولمة على الطريقة الصينية، قناة الجزيرة، تقارير، مرجع سابق.

3- طريق الحرير إستراتيجية صينية للتنافس الإقتصادي العالمي

يشهد الإقتصاد العالمي تغيرات كبيرة من حيث التنافس ، فقد كان الاقتصاد العالمي لسنوات قليلة ماضية يتسم بثلاثية القطبية شملت الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي، إلى أن برزت الصين كالقوة اقتصادية العالمية في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1]، بالإضافة إلى بروز مجموعة من الإقطاب الإقتصادية لتدخل في إطار هذا التنافس سواءا في إطار مجموعات إقتصادية للتعاون مثل مجموعة مجموعة BRICS أو دول أبرزها الأرجنتين والبرازيل ودول جنوب شرق أسيا وتركيا، لتزيد بذلك المنافسة على القوة الإقتصادية والتجارة العالمية[2].

فقد تخطت الصين عام 2014 للمرة الأولى في التاريخ المعاصر الولايات المتحدة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ في الاعتبار عامل تعادل القوة الشرائيةpurchasing power parity الذي يراعي فوارق أسعار الصرف بين العملات عند حساب أسعار السلع في البلدان المختلفة. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الصيني 18.03 تريليون دولار مقارنة بـ 17.42 تريليون دولار للولايات المتحدة أي بفارق 600 مليار دولار، حسب تقرير نشره المنتدى الإقتصادي العالمي، لكن وإلى جانب هذه البيانات يبقى تفوق الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي على نظيره الصيني في حالة إهمال عامل تعادل القوة الشرائية، ففي هذه الحالة يظل الناتج الأمريكي كما هو عند 17.42 ترليون دولار، أما الناتج الصيني فيتراجع إلى 10.36 تريليون دولار. هذه المعطيات توضح حجم المنافسة الصينية للقوة الإقتصادية الأمريكية[3].

---

[1] تد سي فشمن، الصين شركة عملاقة: كيف يتحدى ظهور القوى العظمى القادمة كلا من أمريكا والعالم، ت. هالة النابلسي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009)، ص ص. 372-375.

[2] هدي ميتكيس، رؤية عربية حول الصعود الصيني، مجلة الأهرام، ع. 43023، (سبتمبر 2004) http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/9/21/Opin6.htm

[3] محمد إبراهيم السقا، كيف أصبح الاقتصاد الصيني أكبر اقتصادات العالم؟، جريدة الإقتصادية، (14 نوفمبر 2014) http://www.aleqt.com/2014/11/14/article_905760.html

ووفقا لإحصائيات قدمها البنك الدولي بلغ إجمالي الناتج المحلي وفقا لمقياس تعادل القوة الشرائية في عام 2016 قرابة 22 ترليون دولار للصين مقارنة بالولايات المتحدة التي بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها مايقارب 19 مليار دولار. وفي بعض الجوانب، يعد تفوق الصين أكبر، إذ تجاوز الإنتاج الصناعي للبلاد ما حققته الولايات المتحدة منذ عقد تقريبا كما أن صادراتها أكبر بثلاثة أضعاف من صادرات الولايات المتحدة[1].

من جانب أخر وعلى العكس من الولايات المتحدة والدول الغربية تستخدم الصين في سياساتها الإقتصادية لمنافسة إقتصاديات الدول الكبرى المساعدات والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إستراتيجي لبناء العلاقات السياسية والإقتصادية مع الدول خاصة التي تمتلك الموارد كالدول الإفريقية، ففي القمة الصينية الإفريقية الأخيرة المنعقدة بالعاصة بجين 03-04 سبتمبر 2018 والتي إستضافت ممثلي 53 دولة إفريقية، قدمت الصين مساعدات مالية بلغت 60 مليار دولار*، علما أن الصين قدمت لإفريقيا نفس المبلغ قبل ثلاث سنوات، هذه الحوافز ستدفع الدول الإفريقية إلى إعادة التفكير في علاقاتها الإقتصادية التجارية وتغيير مسارها نحو الصين بدل أوروبا والولايات المتحدة. بالإضافة إلى توسيع نفوذها السياسي، وتأمين الموارد الطبيعية التي تحتاجها الصين، تعد مبادرة الحزام والطرِيق هي أكثر المشاريع الإستراتيجية ذات البعد العالمي الذي سيمكن الصين من تحقيق أهدافها، فهي مبادرة شاملة تتعلق بمشاريع البنية التحتية الحالية والمستقبلية[2].

[1] حنين الوعري، الاقتصاد الأمريكي لم يعد الأول.. فما هو البديل؟، موقع إرم نيوز، (20 أكتوبر 2017)
https://www.eremnews.com/economy/1034612

* يشمل التمويل منحا وقروضا دون فوائد وقروضا ميسرة بقيمة 15 مليار دولار وخطوط ائتمان بقيمة 20 مليار دولار وإقامة صندوق خاص لتمويل التنمية بقيمة 10 مليارات دولار وصندوق خاص لتمويل الاستيراد من أفريقيا بقيمة 5 مليارات دولار. كما تم تشجيع الشركات الصينية على إقامة استثمارات في أفريقيا بقيمة لا تقل عن 10 مليارات دولار في السنوات الثلاث المقبلة

[2] ANJA Manuel China Is Quietly Reshaping the World , the atlantic magazine, (OCT 17, 2017)
https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/10/china-belt-and-road/542667/

4- النمو الإقتصادي الصيني وتحديات الإستمرارية:

مر الاقتصاد الصيني بعدة مراحل منذ إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية في عام 1949 أبرزها مرحلة التحول التنموي الإشتراكي التي تضمنت إستراتيجية الصناعات الثقيلة ما بين 1952-1957 وإستراتيجية القفزة الكبرى الى الأمام مابين 1958- 1962[1]، وتميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص التي ساهمت بشكل كبير في تطور الاقتصاد الصيني ونموه لينجح في السيطرة على جزء لا يستهان به من الاقتصاد الدولي والوصول إلى مرحلة متقدمة من المساهمة في رسم التوجهات العالمية وذلك بالشراكة مع مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية[2].

من جهة أخرى فتحت الصين منذ 1978 الباب أمام التجارة العالمية وحددت اليوان كعملة تجارتها الخارجية، في واحدة من خطواتها الأولى لإصلاح النظام الصيني الاقتصادي، والاستفادة من مواردها البشرية، وأقامت أربع مناطق اقتصادية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي عام 1982وضعت إستراتيجية لتحقيق النمو في اقتصاد السوق[3]. دخلت الصين في منظمة التجارة العالمية، وفتحت أسواق الأسهم للمستثمرين الأجانب وعدلت مواد في الدستور من أجل حماية الأملاك الخاصة، كما وقعت على معاهدة لتحرير الأسواق مع 10 دول جنوب شرق آسيا، وعملت على تقوية العلاقة الاقتصادية المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التحديات بعيدة المدى. وفي عام 2008 إستثمرت الصين 586 مليار دولار في عدة مجالات أهمها مشاريع لدعم البنى التحتية. وفي 2013 شهد القطاع التجاري في الصين نموا بلغ نسبة 7.6 بالمئة وارتفعت قيمة صادرات الصين بنسبة 10.6بالمئة في يناير من نفس السنة، أي خمس مرات أكثر من

---

[1] وفاء المهداوي أحمد، جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق..... سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ع، 33، (2012)، ص ص 178- 180.

[2] شيماء سليمان، الاقتصاد الصيني لمحة تاريخية عن تطور الاقتصاد الصيني، موقع ألف باء الإقتصادية، (7 أغسطس 2017) https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history/

[3] قط سمير الإستراتيجية، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة مابعد الحرب الباردة- قطاع النفط نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 38-39.

التوقعات. وبلغ حجم التبادل التجاري 3.87 تريليون دولار، متخطيا قيمة التبادل التجاري في الولايات المتحدة الأميركية الذي بلغ 3.82 تريليون، وإرتفعت نسبة المتعلمين بعدما خصصت الحكومة الصينية مبلغ فاق 1.26 ترليون دولار [1].

المحور الثاني: الأهداف الإستراتيجية للمشروع الصيني طريق الحرير في إفريقيا:

إرتبط الاقتصاد الإفريقي بالتبعية لسياسات الدول المتقدمة التي كانت تستعمر القارة، هذا ما أدى إلى إخضاع اقتصاديات الدول الإفريقية لمتطلبات نمو الدول المتقدمة. وبهذا دخلت هذه الدول في نظام اقتصادي ومالي عالمي تمسك به الدول المتقدمة أو دول المركز كما يسمها أنصار مدرسة التبعية، رغم كونها من أغنى قارات العالم من حيث حجم الموارد الطبيعة، والمواد الخام الثمينة وعلى سبيل المثال لا الحصر تتوفر القارة على 10 بالمائة من الاحتياطات العالمية من النفط، و8 بالمائة من احتياطات الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أنها تنتج 80 بالمائة من بلاتين العالم، وأكثر من 40 بالمائة من الألماس، و 20 بالمائة من الذهب. كما أن السوق الإفريقية سوق كبيرة تتسع لإستقبال المنتجات، إذ يبلغ تعداد سكانها أكثر من مليار نسمة، فهي تحضى بإهتمام المستثمرين والدول المصدرة في ظل ضعف قطاعاتها الإنتاجية[2].

[1] زاهي سهلي، كيف أصبحت الصين أكبر اقتصاد في العالم، جريدة الإقتصادية، (2014/05/12) http://www.aleqt.com/2016/01/20/article_1023191.html

[2] ابتسام محمد العامرى، الدور الصينى فى أفريقيا : دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي، ع. 466، (ديسمبر 2017)، ص ص 127-130.

1- العلاقات الصينية الإفريقية:

شهدت العلاقات الصينية - الأفريقية مع بداية القرن الحادي والعشرون تغيرات ملحوظة، شملت القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية، بدأت مع إعلان الصين شعار سياسة إفريقية جديدة لم يكن الغرض منها فقط الاستجابة لحاجاتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية، وإعطائه وزنا اقتصاديا ونفوذا جيوستراتيجي[1].

وبهذا برزت الصين كأحد أبرز الأقطاب الإقتصادية التي إهتمت بالقارة الإفريقية، وسعت لبناء علاقات سياسية وإقتصادية وفق إستراتيجية مغايرة للقوى الإستعمارية السابقة، هذه الإستراتيجية التي وضعتها الصين قامت على مبادئ الشراكة والإعتماد المتبادل، بل أن الصين وبهدف توطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية، قدمت المساعدات المالية وساهمت في إنشاء البنى التحتية والمشاركة في إعادة إعمار الكثير من المدن في إفريقيا، كما قامت بتأسيس العديد من المؤسسات الإقتصادية ذات الطابع التعاوني لتعزيز العلاقات الإقتصادية والسياسية بين الصين والدول الإفريقية على غرار صندوق التنمية الصيني الأفريقي ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي أنشأ عام 2000 بهدف التنسيق والتعاون المشترك بين الدول الأفريقية والصين وتتضمن هذه الشراكة التعاون في جميع المجالات*، الذي يجعل الصين في حاجة إلى الدول الأفريقية هو النمو الصناعي السريع والحاجة إلى الموارد الجديدة للطاقة، وهذا يعيد الاهتمام بالقارة

[1] لحسن الحسناوي، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، ع. 466 (دسمبر 2017)، ص. 102.

* صندوق التنمية الصيني الأفريقي، المعروف أكثر باسم CAD Fund، هو صندوق أسهم خاص صيني ممول فقط من بنك الصين للتنمية ، وهو بنك الحكومة الصينية. يهدف الصندوق إلى تشجيع الاستثمار في إفريقيا من قبل الشركات الصينية في مجال توليد الطاقة، والبنية التحتية للنقل، والموارد الطبيعية، والتصنيع، والقطاعات الأخرى. تم الإعلان عن إنشاء الصندوق كأحد الإجراءات الثمانية للعلاقات الصينية الأفريقية في قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني – الأفريقي (FOCAC) من قبل الرئيس هو جينتاو في 4 نوفمبر 2006. تم تأسيسه في يونيو عام 2007 بتمويل أولي بقيمة مليار دولار من بنك التنمية الصيني، وصل حجم صندوق التنمية الصيني الأفريقي، إلى 10 مليارات دولار.عام 2018، قرر الصندوق استثمار أكثر من 4.6 مليار دولار في أكثر من 90 مشروعا في 36 دولة أفريقية. وتغطي المشروعات مجالات البنية الأساسية ومعدات القدرة الإنتاجية والزراعة ومستويات معيشة الشعوب، إلى جانب الطاقة وتنمية الموارد، ستجلب هذه المشروعات أكثر من 23 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات من الشركات الصينية في أفريقيا، الأمر الذي سيعمل بدوره على زيادة الصادرات الأفريقية بمقدار 5.8 مليار دولار وخلق مليار دولار من عائدات الضرائب واستفادة أكثر من 8.7 مليون شخص في القارة.

الأفريقية، وتتمثل الشراكة فى تقديم المزيد من المساعدات، والتنازلات، وتخفيف عبء الديون، والمنح الدراسية، ومشاريع الاستثمار في البنية التحتية. بالإضافة إلى هذا تشكل المساعدات الصينية نموذج ملائم لاقتصادات القارة الأفريقية لاعتبارات كثيرة أهمها إمتلاك الصين خبرة واسعة في مجال التنمية، وتميز مشاريعها بجودة نسبية وتكاليف منخفضة عكس النماذج الأوروبية أو الأمريكية، وهو ما يلائم الدول الأفريقية التي تمتلك موارد مالية كبيرة لتحمل نفقات تنموية ذات تكلفة مرتفعة[1].

2- مشروع طريق الحريروتطلعات التنمية الإقتصادية للقارة الإفريقية:

تسعى الصين إلى تثبيت وجودها في القارة الإفريقية من خلال مشروع طريق الحرير الذي سيساهم في تغيير الكثير من الوقائع سياسيا وإقتصاديا ويعيد تشكيل مسار التجارة والتنمية في إفريقيا التي طالما إرتبط إقتصادها وثرواتها بقوى تقليدية أبرزها الدول التي كانت تستعمر القارة، لذا فمشروع طريق الحرير جاء كمرحلة ثانية بعد أن تمكنت الصين من توطيد علاقاتها السياسية والإقتصادية مع دول القارة الإفريقية، من خلال الإستثمارات الضخمة والمساعدات والمنح التي تقدمها لدول القارة بالإضافة إلى وجودها العسكري في سواحل جيبوتي، ومساهمتها الفعالة في إيجاد حلول لبعض الأزمات المشتعلة هناك[2].

3- التبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا

تتجه سياسة الصين الإقتصادية نحو مزيد من الانفتاح على القارة الإفريقيا، هذه السياسة بالإضافة إلى جانبها الإقتصادي تتضمن في طياتها رؤية من أجل تعميق العلاقات الإجتماعية وثقافية، فالصين تسعى إلى خلق الفرص من أجل المزيد من الإصلاح والاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية التي تمتلكها القارة

[1] ابتسام محمد العامرى، مرجع سابق، ص.129.

[2] فريق التحرير، هل تصبح إفريقيا مقاطعة صينية؟، مجلة نون بوست الإلكترونية، (21 سبتمبر 2017) https://www.noonpost.org/content/19934

الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك توفر التبادلات التجارية بين الجانبين توفير سلع متنوعة وبأسعار تنافسية، فضلا عن توفير المزيد من الاستثمارات التي تحتاجها الدول الإفريقية كما تسمح لها بتنويع علاقاتها الاقتصادية مع العالم، وتحقيق طموحها في النهضة الاقتصادية[1].

ونظرا لضعف الإقتصاد الإفريقي إنتهجت الصين في تعاملها مع دول القارة الإفريقية منطق إقتصادي يقتضي شراء النفط والمواد الخام مقابل تطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى ذلك إستخدمت الصين مجموعة من الأليات الإقتصادية لتقوية علاقاتها وتواجدها بالقارة ومنافسة الشركاء التقليديين كان أبرز هذه الوسائل تقديم للقروض الميسرة والمنح والمساعدات دون شروط تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية أو السياسية، كما قامت الصين بإنشاء مؤسسات إقتصادية مشتركة بغية تعزيز العلاقات التجارية والإستثمارية مثل إنشاء منتدي التعاون الصيني- الإفريقي، والعمل على وضع خطط للتنمية من خلال منتدى التاعون الصيني الإفريقي وإعطاء دور للشركات الصينية في مجال بناء البنية التحتية للإستثمار في إفريقيا[2].

فضلا عن ذلك عرفت التبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا قفزة كبيرة، إذ انتقلت من 12 مليار دولار أمريكي عام 2000 إلى أكثر من 200 مليار في نهاية عام 2012، لتحتل الصين المرتبة الثالثة ضمن الشركاء التجاريين لإفريقيا بعد الإتحاد الأوروبي بقيمة 439 مليار دولار، وإرتفع حجم المبادلات التجارية بين الصين والدول الأفريقية نحو 170 مليار دولار سنة 2017 بزيادة قدرت نسبتها 14 بالمائة عن سنة 2016 بينما بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في أفريقيا 3.1 مليار دولار[3].

[1] الشيخ باي الحبيب، الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟، مركزالجزيرة للدراسات، تقارير، (30 أفريل 2014)، ص.04.

[2] نفس المرجع، ص.05

[3] ألأولي إسماعيل، العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، (19 أفريل 2014)، ص.09. http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html

الشكل رقم (01): حجم التبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا للفترة الممتدة بين 2002- 2016

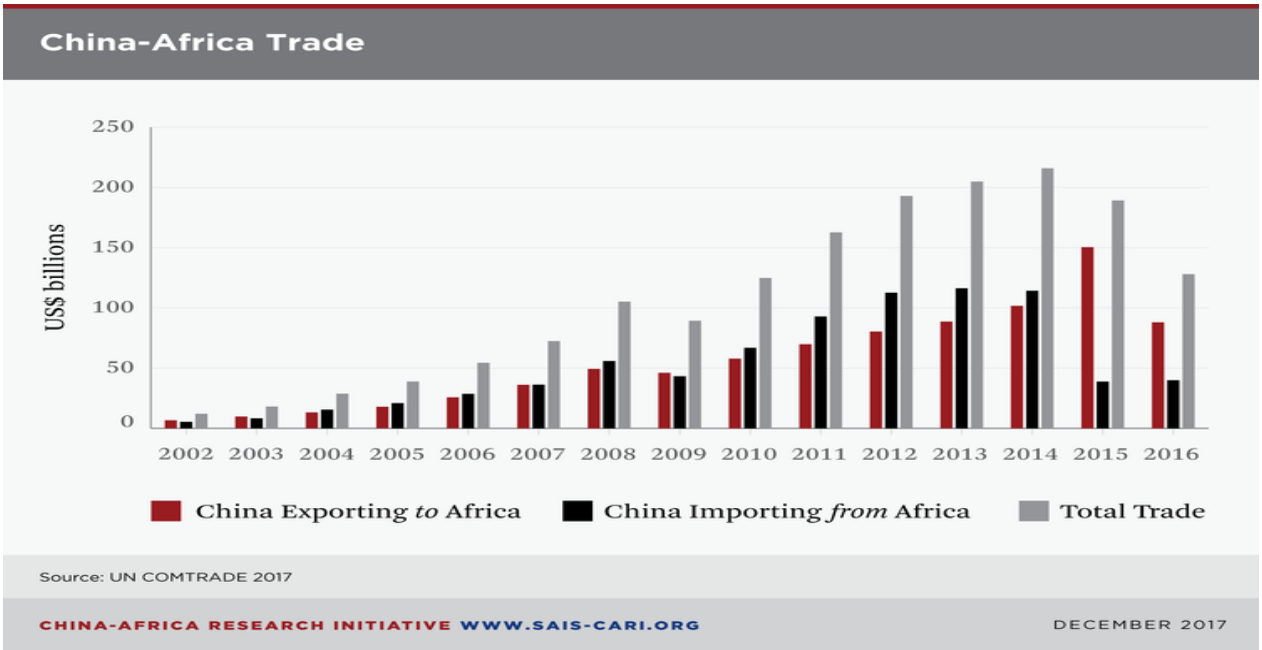

Source : CHINA-AFRICA TRADE DATA, China Africa Research Initiative, School of Advanced International Studies, Johns Hopkins University's . http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade/

4- الإستثمارات الصينية في القارة الإفريقية:

أضحت الصين منذ عام 2008 أكبر مستثمر في أفريقيا وفقا لتقرير صادر عن البنك الدولي وأظهرت المؤشرات أنها أصبحت أكبر شريك تجاري منذ عام 2009، وتشمل الاستثمارات الصينية جميع القطاعات، وأصبحت محركا مهما للنمو الاقتصادي الأفريقي. كما إستثمرت الصين مبالغ معتبرة في الدول الأفريقية ولتي أصبحت في العقد الأخير بديلا للاستثمارات الغربية التي عادة ما تكون مصحوبة بإملاءات سياسية

وأمنية، وقدمت الصين 60 مليار دولار سنة 2015 وأضافت نفس المبلغ في السنة الجارية، بهدف تعزيز النمو الإقتصادي لدول القارة والمساهمة في توسيع شبكة الطرقات والسكك الحديدية والبنى التحتية[1].

كما بلغ حجم الاستثمارات المباشرة من المؤسسات الصينية* في القطاع غير المالي في إفريقيا 3.1 مليار دولار ومشاريع بقيمة 76.5 مليار دولار، وأنجزت مشاريع بقيمة 51.2 مليار دولار، وشهدت الاستثمارات الصينية في الدول الأفريقية ارتفاعا سنويا يقدر بنحو 20 بالمائة في السنوات العشر الماضية، كما تتواجد أكثر من 10.000 شركة صينية تستثمر في إفريقيا 90 بالمائة منها تشتغل في القطاع خاص وثلثها يعمل في قطاع التصنيع و30 بالمائة في قطاع الخدمات[2].

المحور الثالث: إنعكاسات مشروع طريق الحرير على الإقتصاد والتنمية في إفريقيا

إن مبادرة طريق الحرير في إفريقيا تعتبر مشروع ضخما له تأثيرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية على القارة الإفريقية، هذه المبادرة وإن كانت في ظاهرها تبدو جالبة للمنافع والتنمية إلا أنها تتضمن خلفيات وشكوك قد تعمل على إعادة تشكيل تبعية جديدة أو إستعمار إقتصادي لدول القارة، فقد ذهب البعض إلى تسمية هذا المشروع بالعولمة الثالثة، لكن ما يمكن ملاحزته في هذا السياق أن الدول الإفريقية لا تمتلك بدائل كثيرة وهذا مايفسر تمكن الصين بوسائلها الإقتصادية ودبلوماسيتها الناعمة من زيادة تغلغلها في القارة الإفريقية، لذا فإن مشروع طريق الحرير له إنعكسات وأبعاد إيجابية، كما أن له تأثيرات سلبية قد تبقي دول القارة في تبعية مع الصين.

---

[1] عبد الكريم حمودي، الصين تغزو إفلريقيا إقتصاديا، صحيفة الخليج أونلاين، (23 ماي 2015) http://alkhaleejonline.net

* تشير الإحصائيات إلى أن الشركات الصينية غالبا تقدم العروض التنافسية الأقوى في الصفقات المتعلقة بمشاريع بناء الطرق وشبكات السكك الحديدية والموانئ والسدود والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتحصل بموازاة ذلك على القروض الموجهة لتمويلها من البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي أو البنك الإفريقي للتنمية، وتستثمر الصين في جميع المجالات، مثل الطاقة والزراعة والتعدين والبناء، وقطاعي التجارة والخدمات، ويشرف على هذه العملية بنك الاستيراد والتصدير، وتقوم هذه المؤسسة المصرفية التابعة للدولة بدور في إعطاء القروض للحكومات الإفريقية، وهي التي تقترح منح هذه القروض من خلال شروط تفضيلية.

[2] Chen Liubing, China, Africa trade volume rises 14% to $170b, China daily, (2018-08-29) http://www.chinadaily.com.cn/a/201808/29/WS5b86536ea310add14f388762.html

1- الإنعكاسات السياسية لمشروع الطريق أو الحزام

يعتبر المشروع الصيني الحزام أو الطريق فرصة لا يمكن تعويضها بالنسبة لدول القارة الإفريقية خاصة دول شرق إفريقيا التي يمر بها الطريق بشكل مباشر مثل تنزانيا جيبوتي ومصر، لأن مثل هذا المشروع سيعيد رسم خطوط التجارة في إفريقيا ناهيك عن الفوائد الإقتصادية التي يجلبها هذا المشروع وهناك عدة أسباب تفسر رغبة دول القارة في الإنضمام إلى مشروع طريق الحرير، فقد أصبحت الصين شريك إقتصادي قوي من جانب الإستثمارات والمشاريع، بالإضافة إلى المساعدات والقروض التي تمنحها الصين لدول القارة دون التدخل في شؤونها الداخلية كما أن قروضها لا ترتبط بالشروط السياسية ووضع أجندة تتعلق بالتحول الديمقراطي وقضايا حقوق الإنسان وهذا ما يعد نموذجا مرحب به من قبل الأنظمة السياسية في إفريقيا[1].

إذا فمن الناحية السياسية لهذا المشروع تعتبر الصين أفضل شريك إقتصادي مقارنة من حيث حجم الإستثمارات والمساعدات والإنتشار في دول القارة وسهولة التعامل والتفاوض مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الصين لا تربط تعاملها مع دول القارة بالمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي وهذا ما يجعل دول القارة تتعامل بأريحية مع الشريك الصيني، لكن ورغم هذه المزيا هناك عدة مخاطر قد تنجم عن المنافسة بين القوى الإقتصادية والإستعمارية السابقة مع الصين حول النفوذ في إفريقيا وستحاول هذه القوى بكل الوسائل المحافظة على وجودها وحماية مصالحها السياسية والإقتصادية وهذا ماقد ينعكس على أمن واستقرار هذه الدول فمثلا قد يؤدي دعم إنقلاب عسكري من قبل القوى التقليدية أودعم نظام موالي إلى قلب موازين القوى[2].

---

[1] Nick Van Mead China in Africa: win-win development, or a new colonialism? The Guardian (31 Jul 2018) https://www.theguardian.com/cities/2018/jul/31/china-in-africa-win-win-development-or-a-new-colonialism

[2] الشيخ باي الحبيب، مرجع سابق، ص ص. 04-05.

كما أن سياسة القروض الضخمة التي تقدمها الصين لدول إفريقية فقيرة قد لا تتمكن من سدادها، سيؤدي بالصين إلى إتخاذ إجراءات أو تبني سياسات قد تضر بالمصالح الإقتصادية ومسار التنمية للدول الإفريقية المستفيدة من هذه القروض. فمثلا فشلت زامبيا في الوفاء إلتزاماتها المالية وتسديد ديون قدمتها الصين في شكل قروض وهذا ما دفع بالصين إلى إقتراح تسير مطار مطار كينس كاوندا الدولي اذا فشلت زامبيا في دفع دينها الخارجي الضخم في الوقت المحدد، والمشكلة هنا هو أن زامبيا لاتملك القدرة الاقتصادية الكافية لسداد الدين، كما أن الصين تمتلك ستون بالمئة من أسهم شركة الإذاعة القومية في زامبيا، وهذا يعني أن الصين أصبحت لها القدرة على التأثير في وسائل العلام وهذا له إنعكاسات أخرى[1]. كما أن دولة زيمبابوي عجزت أيضا عن سداد قرض قدمتها لها الصين ما دفعها إلى تسليم أحد أصولها الوطنية، فمعضم القروض الميسرة التي تقدمها الصين هي في الحقيقة قروض بأجل حيازة لمدة 25 سنة بفائدة 0.5 بالمئة.

الأمر ذاته إذا ما تعلق بالإستثمارات فمثلا قامت الصين بإنشاء ميناء لامو في كيميا بقرض صيني بلغ 16 مليلر دولار وإذا عجزت كينيا عن سداده لمدة ثلاث سنوات ستحوز الصين على أكبر ميناء في شرق إفريقيا، وتصبح هي المسيرة له وتقوم بفرض رسوم على الواردات الكينية. كما أن الصين من خلال إنجازها للمشاريع في الدول الإفريقية لا تقدم لها القروض وإنما تقوم هي ببناء المشاريع كالمطارات والموانئ ومختلف المنشأت والبنى التحتية بإستخذام مواد ومعدات صينية وفنيين ومهندسين وعمالة من الصين، مثل إنجاز مشروع خط السكك الحديدة في أبوجا بنيجيريا، فإذا فشلت هذه الدولة في سداد القروض تستحوذ الصين على هذا الخط وتفرض رسوم على النقل، هذه المخاطر ستنعكس على قضايا إستراتيجية بالنسبة لدول إفريقيا أبرزها مسألة السيادة الوطنية[2].

[1] Richard Krah, China's "Long Term Collaterisation" Of Loans Strategy & Her Disguised Recolonization Of African Countries Economically, The Zambian Observer, (11th September 2018) https://www.zambianobserver.com/chinas-long-term-collaterisation-of-loans-strategy-her-disguised-recolonization-of-african-countries-economically/

[2] Loc., Cit.

2- الإنعكاسات الإقتصادية لمشروع الطريق أو الحزام:

يعتبر مشروع طريق الحرير مهم جدا بالنسبة للدول الإفريقية خاصة تلك التي لا تطل على منافذ بحرية، والتي تعاني من العزلة الإقتصادية لأسباب جغرافية، كما أن المشروع سيساهم في التنمية الإقتصادية من خلال إنشاء البنى التحتية إذا تفتقد معظم دول القارة على المرافق والبنى التحتية الأساسية لعملية التنمية الإقتصادية مثل المطارات والموانئ وشبكة الطرقات والسكك الحديدية وغيرها. فقد أشار تقرير حول المشروع الصيني الحزام أو الطريق صدر تحت عنوان الحزام والطريق الفرص والمخاطر آفاق بناء الصين لطريق الحرير الجديد، الذي وضع تنزانيا أحد أهم دول شرق أفريقيا التي يمكن لها الإستفادة من المبادرة[1].

وقد أبرز التقرير أهمية ودور دول شرق إفريقيا خاصة من الناحية الجغرافية في مبادرة الحزام والطريق الصينية، مبينا أهمية موانئ جيبوتي، وقطاع التصنيع والصناعة الإثيوبي، والخطط الراهنة لربط خطوط السكك الحديدية في الإقليم، وشبكات الطرق والطاقة في المنطقة. والفرص الرئيسية التي تأتي بها المبادرة من خلال المشاريع الإستراتيجية في مجال الطاقة والبنية التحتية والجوانب التمويلية المرتبطة بها. ومن المتوقع أن تكون إنشاءات الصين في محطات الطاقة وخطوط نقلها في شرق أفريقيا بمنزلة تغيير لأوراق اللعبة في الصناعات المحلية داخل الإقليم[2]. ومن بين المشاريع التي تم إنجازها في إطار المبادرة الصينية في أفريقيا تدشين مشروع خط سكك حديدية في كينيا لربط ميناء مدينة مومباسا بالعاصمة نيروبي، ومشروع محطة كاروما لتوليد الطاقة الهيدروليكية في أوغندا وهو مشروع قيد الإنشاء يستهدف إنتاج 600 ميجاوات من الكهرباء، وهذا ما سيساهم تحسين طروف النقل البحري في المنطقة في من خلال ربط ربط الموانئ الإفريقية[3].

---

[1] Ai Ai Wong, Stanley Jia, Belt & Road: Opportunity & Risk The Prospects And Perils Of Building China's New Silk Road, Baker Mckenzie And Silk Road Associates, (2017), P.20. https://www.bakermckenzie.com/en/insight/publications/2017/10/chinas-belt-road-initiative

[2] Loc., Cit.

[3] لمزيد من التفاصيل أنظر: مبادرة "الحزام والطريق" الصينية تعرج إلى شرق أفريقيا، بوابة إفريقيا الإخبارية، تقارير، (21 أفريل 2018) https://www.afrigatenews.net/article

بالإضافة إلى ذلك أنشأت الصين في إفريقيا 3300 كم من الطرق، و30 مستشفى، و50 مدرسة و100 محطة لتوليد الطاقة في أكثر من 40 دولة إفريقية، ويقدر عدد الشركات الصينية أو فروعها بأكثر من 2000 شركة، كلها نشطة في مجال الزارعة والتعدين والبناء والتعمير وقطاعي التجارة والاستثمار ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجيستي التجاري. هذا بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين وكذلك التجار والأطباء؛ حيث أرسلت الصين ما يقارب 1600 طبيب إلى المناطق الريفية الإفريقية[1].

من جانب أخر تعتبر إفريقيا سوقا واعدة في نظر الصين، فبالإضافة إلى غناها بالموارد التي تحتاجها المصانع والشركات الصينية، تتوفر السوق الإفريقية على إمكانيات استهلاكية عالية للسلع الخفيفة، وللصناعات المقلدة التي تنتجها الصين بأسعار زهيدة تناسب القدرة الشرائية للأفارقة بالإضافة إلى توفر مجالات متعددة يمكن الاستفادة منها في إفريقيا، مثل الزراعة والصناعة الخفيفة واستثمار المواد الخام الطبيعية التي يحتاجها القطاع الصناعي في الصين. وهو ما ساعد في زيادة حجم المبادلات التجارية بين الجانبين[2]. ولا تزال الصين تحافظ منذ خمس سنوات على مركزها كأكبر شريك تجاري لإفريقيا، حيث تمكنت من الدخول في شراكة مع بعض الدول الإفريقية مثل المؤسسة الوطنية للنفط الصينية التي أصبحت تمتلك حصص معتبرة في إفريقيا، تصل إلى 40 بالمئة من مؤسسة النيل الأعظم للنفط، التابعة للحكومة السودانية، بالإضافة إلى إستثمارات نفطية في نيجيريا والغابون، وامتلاك أسهم في حقول الغاز الطبيعي في الجزائر، والمشاركة في إنتاج النفط من حقول أنغولا التي تعتبر المصدِر الأول للواردات النفطية للصين[3].

[1] الشيخ باي الحبيب، مرجع سابق، ص. 06.

[2] سعدة الصابري، إفريقيا قارة صينية؟ وكالة مونت كارلو الدولية، (05 ماي 2014) https://www.mc-doualiya.com/articles/20140505

[3] المرجع نفسه.

قد يتساءل البعض عن السبب الحقيقي وراء إهتمام وتركيز الصين على الإستثمار والتوسع في إفريقيا، صحيح أن القارة الإفريقية غنية بالموارد والثروات الطبيعية، والتي تكون دافعا كافيا لأي قوة إقتصادية للتمركز فيها*،

لكن هذه الإجابة وحدة غير كافية لتفسير الإهتمام الصيني بالقارة الإفريقية وهناك جملة من الأسباب الحقيقية التي دفعت بالصين للتوجه من أقصى شرق أسيا نحو إفريقيا لعل أهمها أن هذه الأخيرة هي القارة الوحيدة التي لا تزال تعاني من نقص أو إنعدام التنمية الحقيقية ولا توجد بها أية قوة إقتصادية حقيقة يمكنها أن تتوسع داخلها عكس قارة أسيا التي تحتوى على أقطاب إقتصادية صاعدة ووجود تنافس إقتصادي قوي على غرار منظمة الأسيان والهند واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها، حتى أن بعض الدول الأسيوية لم تعد ترحب بالصين كشريك إقتصادي على غرار الفلبين وسنغفورة وماليزيا، كما الصين غير قادرة على التغلغل والدخول إلى القارة الأوروبية، نفس الأمر بالنسبة إلى القارة الأمريكية فالولايات المتحدة وكندا بالإضافة للقوى الإقتصادية الصاعدة مثل البرازيل والأرجنتين كلها دول منافسة للوجود الصيني. إذا فالصين لم تبقى لها بدائل كثيرة في تصريف وإست

ثمار عوائدها المالية الضخمة البالغة أكثر من ثلاثة ألاف ترليون دولار سوى التوجه نحو الإستثمار في إفريقيا[1].

* بلغ النمو الإقتصادي للقارة الإفريقيا معدل 5.8 في المئة سنويا، إذ تملك حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط، وهو ما يشكل حوالي 12 بالمئة من الاحتياطي العالمي وتتركز الثروة النفطية في دول نيجيريا والجزائر ومصر وأنجولا وليبيا والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو والغابون وجنوب أفريقيا، كما تبلغ احتياطياتها من الغاز الطبيعي حوالي 10 في المئة من إجمالي الاحتياطي العالمي، حيث تملك حوالي 500 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي. كما تحتوي القارة الأفريقية على موارد طبيعية وأولية أخرى، وتنتج 90 في المئة من البلاتين، و40 في المئة من الألماس، وتحوز 50 في المئة من احتياطي الذهب، و30 في المئة من اليورانيوم، وتنتج 27 في المئة من الكوبالت، أما خام الحديد فتقوم القارة بإنتاج ما نسبته 9 في المئة من إجمالي إنتاجه حول العالم. وتساهم الزراعة بحوالي 20–60 في المئة من إجمالي الناتج القومي لكل دولة، إضافة إلى كونها أحد أكبر مصادر المنتجات الزراعية مثل البن والقطن والكاكاو. أضف إلى ذلك، الفرص المعتبرة للتجارة والاستثمارات الصينية وذلك لوجود الكثافة السكانية المتزايدة في إفريقيا وقوتها الشرائية، والحاجة الماسة لوجود بنية تحتية اجتماعية واقتصادية. وازدادت وتيرة التجارة بين الصين وإفريقيا.

[1] Richard Krah, Op. Cit.

إستنتاجات:

تعتبر القارة الإفريقية محورا رئيسيا في مشروع طريق الحرير الذي سيمكن الصين من فتح خط لدعم صناعاتها من خلال الموارد والثروات الخام الأتية من إفريقيا بأقل تكلفة سواءا من حيث نقل هذه الموارد أو أسعارها في السوق الإفريقية، كما أن مبادرة طريق الحرير ستمكن الصين من زيادة وارداتها وتوسيع أسواقها في إفريقيا الأمر الذي سؤدي إلى رفع حجم التبادلات التجارية، فالصين قامت في العقد الأخير بتوطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية وقدمت الحوافز والمساعدات لتكون شريكا إستراتيجيا للدول الإفريقية ويأتي هذا المشروع لتقوية هذه الشراكة، كما أن الدول الإفريقية لا تمتلك بدائل كثيرة فهي مجبرة على قبول المساعدات والمنح والترحيب بالشريك الصيني ومساهمته في التنمية الإقتصادية للدول الإفريقية، فالواقع والإحصائيات تؤكد على وجود دور صيني في التنمية الإقتصادية الإفريقية خاصة في بعض البلدان التي إستفادت من التجربة الصينية في إقامة البنى التحتية وشق الطرقات والسكك الحديدة وبناء الموانئ والمطارات والمناطق الصناعية، إذا فمشروع طريق الحرير في إفريقيا ينتظر منه أن يغير خريطة إفريقيا ليس فقط من ناحية خطوط التجارة وإنما أيضا من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فالتنمية تقود إلى التحديث الذي بدوره سيغير من الأنماط السياسية والإقتصادية السائدة في مجتمعات القارة الإفريقية.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- تد سي فشمن، الصين شركة عملاقة: كيف يتحدى ظهور القوى العظمى القادمة كلا من أمريكا والعالم، ت. هالة النابلسي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009)

ب- الرسائل والأطروحات:

[1]- قط سمير الإستراتيجية، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة مابعد الحرب الباردة- قطاع النفط نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.

ت- التقارير:

[1]- محمد رجيب، الحزام والطريق.. العولمة على الطريقة الصينية، قناة الجزيرة، تقارير، (2017/05/15) https://www.youtube.com/watch?v=1PZMIo67agk

[2]- ألأولي إسماعيل، العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، (19 أفريل 2014). http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html

3- الشيخ باي الحبيب، الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟، مركزالجزيرة للدراسات، تقارير، (30 أفريل 2014)

المجلات والدوريات:

1- نهله محمد أحمد جبر، طريق الحرير ... استراتيجية القوة الناعمة، مجلة شؤون عربية، ع، 171، (أكتوبر 2017)

[2]- هدي ميتكيس، رؤية عربية حول الصعود الصيني، مجلة الأهرام، ع. 43023، (سبتمبر 2004) http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/9/21/Opin6.htm

3- وفاء المهداوي أحمد، جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق..... سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ع، 33، (2012)

[4]- ابتسام محمد العامرى، الدور الصينى فى أفريقيا : دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي، ع. 466، (ديسمبر 2017)

5- لحسن الحسناوي، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، ع. 466 (دسمبر2017)

ث- الجرائد:

[1]- عبد الله الردادي، طريق الحرير الجديد، جريدة الشرق الأوسط، ع . 14174، (18 سبتمبر 2017) https://aawsat.com/home/article/1027136/د-عبد-الله-الردادي/طريق-الحرير-الجديد

ح- مصادر الأنترنت:

1- إبراهيم غرايبية الصين.. هل تعود قوة عظمى عالمية؟ الجزيرة نت،(2004/10/03) http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/ce9acac4-63a8-4c15-aa2a-d9e332811ab1

2- دلال العكيلي، طريق الحرير: كيف سيغير مسار التجارة العالمية؟، شبكة النبأ المعلوماتية، تقارير إقتصادية، (08 أفريل 2017) https://annabaa.org/arabic/economicreports/10521

3- مشروع طريق الحرير الصيني، قناة BBC الإخبارية، (15 ماي 2017) http://www.bbc.com/arabic/business-39922326

4- محمد إبراهيم السقا، كيف أصبح الاقتصاد الصيني أكبر اقتصادات العالم؟، جريدة الإقتصادية، (14 نوفمبر 2014) http://www.aleqt.com/2014/11/14/article_905760.html

5- حنين الوعري، الاقتصاد الأمريكي لم يعد الأول.. فما هو البديل؟، موقع إرم نيوز، (20 أكتوبر 2017) https://www.eremnews.com/economy/1034612

[1] شيماء سليمان، الاقتصاد الصيني لمحة تاريخية عن تطور الاقتصاد الصيني، موقع ألف باء الإقتصادية، (7 أغسطس 2017) https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history/

[6]- زاهي سهلي، كيف أصبحت الصين أكبر اقتصاد في العالم، جريدة الإقتصادية، (2014/05/12) http://www.aleqt.com/2016/01/20/article_1023191.html

7- فريق التحرير، هل تصبح إفريقيا مقاطعة صينية؟، مجلة نون بوست الإلكترونية، (21 سبتمبر 2017) https://www.noonpost.org/content/19934

8- عبد الكريم حمودي، الصين تغزو إفلريقيا إقتصاديا، صحيفة الخليج أونلاين، (23 ماي 2015) http://alkhaleejonline.net

9- لمزيد من التفاصيل أنظر: مبادرة "الحزام والطريق" الصينية تعرج إلى شرق أفريقيا، بوابة إفريقيا الإخبارية، تقارير، (21 أفريل 2018)https://www.afrigatenews.net/article

10- الشيخ باي الحبيب، مرجع سابق، ص. 06.

11- سعدة الصابري، إفريقيا قارة صينية؟ وكالة مونت كارلو الدولية، (05 ماي 2014) https://www.mc-doualiya.com/articles/20140505

باللغة الأجنبية:

1- ANJA Manuel China Is Quietly Reshaping the World , the atlantic magazine, (OCT 17, 2017)

https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/10/china-belt-and-road/542667/
daily, _2- Chen Liubing, China, Africa trade volume rises 14% to $170b, China (2018-08-29) http://www.chinadaily.com.cn/a/201808/29/WS5b86536ea310add14f388762.html
[3]- Nick Van Mead China in Africa: win-win development, or a new colonialism? https://www.theguardian.com/cities/2018/jul/31/china-)31 Jul 2018 (The Guardian in-africa-win-win-development-or-a-new-colonialism
4- Richard Krah, China's "Long Term Collaterisation" Of Loans Strategy & Her Disguised Recolonization Of African Countries Economically, The Zambian Observer, (11th September 2018) https://www.zambianobserver.com/chinas-long-term-collaterisation-of-loans-strategy-her-disguised-recolonization-of-african-countries-economically/.
[5]- Ai Ai Wong, Stanley Jia, Belt & Road: Opportunity & Risk The Prospects And Perils Of Building China's New Silk Road, Baker Mckenzie And Silk Road Associates, (2017), P.20. https://www.bakermckenzie.com/en/insight/publications/2017/10/chinas-belt-road-initiative
[6]- David Caesar Wani, Belt and Road in Africa: Opportunities and Challenges, Modern Diplomacy, (March 30, 2018) https://moderndiplomacy.eu/2018/03/30/belt-and-road-in-africa-opportunities-and-challenges/
7- Sara Hsu, China's One Belt One Road: Globalization third, Triple Crisis, (June 9, 2015) http://triplecrisis.com/chinas-one-belt-one-road-globalization-3-0/

إستنتاجات حسب كل محور

إستنتاجات حسب كل محور :

1- يشكل مفهوم "القوة الناعمة " و نظرية الإعتماد المتبادل إلي جانب نظرية الدور و كذا إقتراب الثقافة الإستراتيجية ، المداخل النظرية ، الأكثر ملائمة لفهم للسياسة الصينية في المغرب العربي ، و فهم موضوع دور الثقافة الغستراتيجية في توجيه هاته السياسة خلال الفترة الممتدة ، فهذا الإطار النظري ينطبق أكثر على موضوع الدراسة، بحيث يمتلك قدرة تفسيرية كبيرة، وعليه فإن الإطار النظري الملائم لهاته الدراسة، هو الاقتراب الليبرالي باعتبار أن القوة الناعمة تدخل ضمن هذا الطرح، إذ أن هذا المفهوم أتى به " جوزيف س. ناي" ضمن الطرح الليبرالي، لكن المفهوم الذي ينطبق أكثر على هذا الموضوع هو المفهوم الجديد للقوة الناعمة ، والتي تجمع بين مصادر القوة الصلبة، ومصادر القوة الناعمة في آن واحد، وليس كما جاء به جوزيف ناي، فهذا الأخير يرى أن مصادر القوة الناعمة تتمثل في: الثقافة والفكر ، الإيديولوجية، الديبلوماسية، والنشاط داخل المؤسسات الدولية، وهاته العناصر هي جوهر القوة الناعمة، من خلال الجذب والإغراء، أي جعل الآخرين يريدون ما تريد، وينبهرون بأسلوبك في التنمية، وأن يكون النظام السياسي ذو شرعية مقبولة، وبالتالي فإن جوزيف ناي يفصل بين مصادر القوة الخشنة ومصادر القوة الصلبة المتمثلة في التهديد العسكري والإكراه ، وهذا ما تغافل عنه جوزيف ناي، فالحدود بين المصدرين أي بين مصادر القوة الناعمة ومصادر القوة الصلبة أو الخشنة، غير واضحة، فبإمكان لمصادر القوة الصلبة أن تكون مصدرا للقوة الناعمة إذا ما تمّ استخدامها لأغراض سلمية مثل: الإغاثة، والأعمال الإنسانية. وعليه فإن القوة الناعمة التي تجمع بين مصادر القوة الصلبة ومصادر القوة الناعمة هي الاقتراب النظري الملائم لفهم وتفسير السياسة الصينية في المغرب العربي في المرحلة الجديدة .

2- تعد قضية الصعود الصيني مسألة في غاية الأهمية في النظام الدولي، حيث أصبحت قضية متداولة نظرًا لتداعياتها المرتقبة، ومما سبق وبعد دراسة مؤشّرات الصعود الصيني: السياسي،

والاقتصادي، والعسكري، بالإضافة إلى أنماط القوة الناعمة الصينية، توصلت الدراسة إلى أن ملامح الصعود الصيني لم تكتمل نواياها بعد، وأنها مازالت ملامح مختلطة ولا يمكن الجزم بأنه صعود سِلْمِيٌّ من عدمه.وعلى الرغم من تأكيد السياسة الخارجية الصينية على نواياها السلمية ورفع شعار "الصعود السلمي"، والتأكيد على ذلك من خلال الاستراتيجية الكبرى لها، إلا انه يوجد دلائل على أنها صعودها غير سلمي، فعلى سبيل المثال يدل البعد السياسي من خلال مؤشر السلام العالمي على أن الصين تحتل مرتبة متدهورة في ذلك المؤشر، والذي يتضمن عدم الاستقرار السياسي وعدد القتلى في النزاعات، بالإضافة إلى مؤشرات فرعية أخرى.

أما البعد العسكري فيدل أيضًا على ذلك الاتجاه، والدليل على ذلك نسبة الإنفاق العسكري الهائلة من الناتج المحلي في سبيل شراء المُعِدَّات العسكرية وتزويد الجيش الصيني بكافة التقنيات العسكرية والتكنولوجية.

وعلى الصعيد الآخر لم تتحسن الصورة العالمية للصين لدى العالم وذلك وفقًا لاستطلاعات الرأي العام، على الرغم من سعي الصين الحثيث لتحتل مرتبة متقدمة كقوة ناعمة، ومحاولة استخدام العديد من المصادر في شتى المجالات، إلا أن كل تلك الجهود لم تثمر عن نتائجها.

صفوة القول أن الصعود الصيني هو صعودٌ غيرُ مُحدَّدٍ ومختلط الأهداف، وحتى الآن اختلفت الكثير من الآراء حوله، ولعل ذلك يرجع إلى تضارب الوسائل المتبعة من قبل الصين لتحقيق ذلك الصعود، ولكن الأكثر ميولًا في النظام الدولي أن الصعود الصيني يمثل تهديدًا عالميًّا للدول الأخرى إن لم يكن في الوقت الراهن سيكون في الوقت اللاحق وسيكون له العديد من التداعيات السلبية أكثر منها الإيجابية.

3- إن السياسة الصينية إتجاه دول المغرب العربي ، و إختلافها عن بقية السياسات الأخري مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا... ، و لفهم هذا التمايز لا بد أن نعرف أن السياسة الصينية في هاته المنطقة تنبع من ثقافة إستراتيجية خاصة فقط بالصين دولة و شعبا ، بمعني العلاقات السلمية و بعض التنازلات من قبل الصين للدول في المغرب العربي لا يمكن فهمها إلا إذا علمنا أنها تسير بنوع خاص من الثقافة الإستراتيجة النابع بالإساس من السرد المجتمعي و تاريخ الصين و كذا الموقع الجغرافي للصين ، بحيث تتجنب الصين اي إصطدام في العلاقات الدولية ، كما أنها تري في نفسها دولة متميزة عن بقية الدول و الثقافات و أن لها علاقات تاريخية مع دول المغرب العربي مما يرجح أن تستمر الصين في سياساتها بهذا النمط مع دول المغرب و إن كان في بعض الأحيان يظهر هذا السلوك غير عقلاني بمعني لا يتحدد بمنطق الربح و الخسارة . و على عكس النظرية النيو واقعية و التي تفترض أن الصين لن تستمر طويلا بصفتها دولة سلمية في العلاقات دولية بل ستصطدم في الأخير مع عدد من الوحدات السياسية في العلاقات الدولية ، بالنظر إلى أنها تسعي إلي الوضع المهيمن مثلها مثل بقية الدول العظمي .لكن إذا ما نظرنا إلى تاريخ الصين فهي ليست دولة حربية وليست دولة هجومية ولا إستعمارية في العلاقات الدولية .لكن بإقتراب الثقافة الإستراتيجية فإن الصين و تفضيلات سياستها الخارجية إتجاه دول المغرب العربي ستبقي كما هي و تستمر بهذا النمط لأنها تشكل عقيدة ثابة في السياسة الخارجية الصينية و تشكل وعي عام لدي الشعب و السلطة ، و حتي لو تغيرت هاته المحددات الثقافية ذات البعد الإستراتيجي فلن يحدث ذلك بسرعة بل ببطئ كبير جدا

4- نظرا للاهتمام البالغ بمسالة الصعود الصيني وتداعياته على السياسة الدولية والنظام الدولي والتحولات العميقة التي يمكن أن يحدثها هذا الصعود.

وعليه يمكن القول ان للصين قدرة على لعب دور مؤثر في النظام الدولي ومسالة تولي هذا الدور سيكون أمرا محتوما و بارزا في حال استمرار تنامي القوة النسبية للصين مقارنة مع الو.م.ا أو القوى الكبرى مثلا، والتي بدورها هذه القوة ستأخذ وقتا طويلا في رسم إستراتيجيتها الكبرى، فاستمرار النمو الاقتصادي يعزز دور الطبقة المتوسطة في توسيع مسار التحول الديمقراطي، كما يدفع صناع القرار إلى عدم التفكير في شن سياسات عدوانية خشية فقدان المكاسب الاقتصادية وعرقلة نموها الاقتصادي هذا إلى جانب التحولات الدولية التي شكلت عالما مغايرا بفعل التطور التكنولوجي.

وهو ما أكد عليه الكاتب الصيني جيانغ زيمين من خلال "نظرية التمثيلات الثلاثة" أن الصين على المستوى الدولي قد انتقلت من التحالف الوثيق مع الاتحاد السوفيتي السابق في الخمسينيات، إلى التحالف الافتراضي مع الو.م.ا، أما اليوم فهي تتحرك مستقلة وتسعى لعالم متعدد الأقطاب فنظام الحزب الواحد لايعني بالضرورة انه جامد ولا يتمتع بالتأييد الشعبي.

5- إن الرصيد الكبير الذي تراكم للعلاقات الصينية- العربية خلال أكثر من الستين عاما الماضية يمكن أن يكون قاعدة انطلاق لعلاقات صينية- مغاربية أكثرة قوة وتنوعا في المستقبل، خاصة وأن الجانبين يؤمنان بأن "السلام والتنمية" هما تيار العصر، وأن حجم المصالح المشتركة بينهما يتنامى بشكل كبير. وحيث أنه وكإجابة على الإشكالية وإثبات لصحة الفرضية، في إن الزخم التاريخي والتناغم الإيديولوجي، بالإضافة إلى الانتماء لعالم واحد مثل قاعدة صلبة تأسست عليها العلاقات الصينية المغاربية، وتطورت وتكيفت مع متخلف التغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي عرفها العالم على مر ستة عقود مرت منذ نشأة العلاقات بين الطرفين.

دون أننسى الإشارة إلى مستقبل هذه العلاقات بين الطرفين، التي يمثل مبدأ العمل المستمر والمتواصل على تطويرها وترقيتها، هدفا منشودا من كلا الطرفين، فالدول المغاربية تمثل لهم الصين شريكا

ومستثمرا اقتصاديا متميزا ومهما، كما تمثل المنطقة المغاربية للصين سوقا واعدا ومصدرا بديلا للطاقة في غاية الأهمية، لذا يجب على الطرفين وضع خارطة طريق واضحة المعالم لتذليل مختلف العقبات التي تعرقل بشكل أو بأخر تطور علاقاتهما.

وأخيرا، يقول الصينيون "إن الناس عندما يسيرون معا يشقون دربا جديدا"، ويقول العرب "التمسوا الرفيق قبل الطريق"، ونعتقد أن الصينيين والدول المغاربية قد أحسنوا اختيار رفقاء الطريق وأن سَيرَهم معا لتحقيق تعاون إستراتيجي مربح لكلا الطرفين.

6- مما سبق فان الأوضاع الدولية تستدعي من الجزائر مراجعة الفهم التقليدي للعمل الدبلوماسي لتصبح هناك مقاربة جديدة في إعداد خطط عمل وبرامج البعثات بالخارج وتقييمها بحيث تصبح فاعلية أداءها تُقاس أيضا بمدى نجاحها في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، هذه الأخيرة التي تقوم على علاقة بين طرفين او أكثر قد يكونان متكافئين أو غير متكافئين يتداخل فيها الاقتصاد والسياسة، فلا يوجد تعاون سياسي دون اجندة اقتصادية، ولا يوجد تعاون اقتصادي دون مطالب سياسية. فالتحولات الإقليمية والدولية العميقة والمنافسة العالمية دفعت بالجانب الاقتصادي إلى مقدمة سلم الأولويات في العلاقات الدولية. وأضحى بالتالي مستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور الروابط الاقتصادية بينها.

ومن هذا المنطلق، فان أهم النقاط التي يجب مراعاتها حتى تتمكن البعثات الدبلوماسية الجزائرية من القيام بدورها في المجال الاقتصادي على أكمل وجه نجد:

أولا: "استيفاء الشروط الضرورية لإرساء الدبلوماسية الاقتصادية" حيث لا بدّ من رسم استراتيجية واضحة المعالم والأهداف وصياغة طرق عمل وخطط على مستوى البعثات بالخارج تراعي، بالأساس،

أوضـــاعنا الداخلية، وإمكانياتنا الوطنية، وفرص التعاون والشـــراكة مع بلدان الاعتماد، بما يخدم فعلا مصالحنا الاقتصادية والاجتماعية.

وينبغي التركيز كذلك، لدى صـــياغة الملامح الكبرى للدبلوماســـية الاقتصـــادية وأهدافها وأولوياتها، على المجالات التي تجعلها فعّالة بالمقارنة مع الدول الأخرى، حتى تكون هذه الدبلوماســـية براغماتية، ومجدّدة، وقابلة للتطوير نحو ما يُطلق عليه بـــــ"دبلوماسـية التنمية" التي تتكيّف مع محيطها الإقليمي والدولي في مختلف تجلياته الاقتصادية، والتجارية، والسياسية.

ثانيا: "تناغم تحديات الاقتصـــاد الجزائري وأولويات الدبلوماســـية الاقتصـــادية الجزائرية": فلا شـــكّ أن التحديات الاقتصـادية والاجتماعية لازالت موجودة رغم الانجازات التي تحققت خلال السـنوات الماضـية. إلا أن الجزائر تتوفر على العديد من المزايا التفاضـــلية البشـــرية والطبيعية التي تجعلها قادرة على تحويل الضـــعف إلى قوة. فالبطالة هي عامل إنتاج معطّل يمكن أن يصـــبح محركا للنمو. والمناطق المهمشـــة هي إمكانيات كامنة يمكن استغلالها

لذا يجب أن تتماشى أولويات الدبلوماسـية الاقتصـادية الجزائرية مع مختلف هذه التحديات وغيرها من خلال مواصـــلة ترســـيخ علاقات البلاد بمحيطها التقليدي المغاربي، والعربي، والإفريقي، والمتوســـطي، والأوروبي، مع التركيز، على وجه الخصـــوص، على حلقة انتمائنا الإفريقي التي يجب أن تســـترعي مزيدا من الاهتمام.

وهنا يبرز الدور الهام الذي يجب أن تضـــطلع به وزارة الشـــؤون الخارجية من خلال مزيد إدراج مناهج علمية وتطبيقات عملية في مجال الدبلوماسـية الاقتصـادية وتمكين الدبلوماسـيين من آليات عمل جديدة حول المسـائل الاقتصـادية والتجارية قصـد تنمية مهاراتهم في مجال التفاوض الثنائي وفي المحافل الإقليمية والدولية متعددة الأطراف.

رابعا: "أهمية تقييم الدبلوماسية الاقتصادية": في الأخير لا بدّ لنا من انتهاج سياسة تقييم دائمة وموضوعية للدبلوماسية الاقتصادية على أساس التجارب المقارنة والمعايير المسبقة التي يقع ضبطها في خطط عمل البعثات بالخارج في مرحلة أولى، ثم على مستوى الوزارة، في مرحلة ثانية، حتى يقع، من جهة، إبراز الإيجابيات وتثمينها وتطويرها ودعم مواضع القوّة ومن جهة أخرى، تحديد مكامن النقص والعمل على تجاوز النقائص أو الخلل، إن وجدت، والآليات الكفيلة بتجاوزها.

7- تعتبر القارة الإفريقية محورا رئيسيا في مشروع طريق الحرير الذي سيمكن الصين من فتح خط لدعم صناعاتها من خلال الموارد والثروات الخام الأتية من إفريقيا بأقل تكلفة سواءا من حيث نقل هذه الموارد أو أسعارها في السوق الإفريقية، كما أن مبادرة طريق الحرير ستمكن الصين من زيادة وارداتها وتوسيع أسواقها في إفريقيا الأمر الذي سؤدي إلى رفع حجم التبادلات التجارية، فالصين قامت في العقد الأخير بتوطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية وقدمت الحوافز والمساعدات لتكون شريكا إستراتيجيا للدول الإفريقية ويأتي هذا المشروع لتقوية هذه الشراكة، كما أن الدول الإفريقية لا تمتلك بدائل كثيرة فهي مجبرة على قبول المساعدات والمنح والترحيب بالشريك الصيني ومساهمته في التنمية الإقتصادية للدول الإفريقية، فالواقع والإحصائيات تؤكد على وجود دور صيني في التنمية الإقتصادية الإفريقية خاصة في بعض البلدان التي إستفادت من التجربة الصينية في إقامة البنى التحتية وشق الطرقات والسكك الحديدة وبناء الموانئ والمطارات والمناطق الصناعية، إذا فمشروع طريق الحرير في إفريقيا ينتظر منه أن يغير خريطة إفريقيا ليس فقط من ناحية خطوط التجارة وإنما أيضا من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فالتنمية تقود إلى التحديث الذي بدوره سيغير من الأنماط السياسية والإقتصادية السائدة في مجتمعات القارة الإفريقية.

8- لقد تباينت الرؤي ووجهات النظر بين مأيد و معارض للسياسة الصينية إتجاه المغرب العربي .ففي هين يراها البعض على أنها نعمة للدول المغربية و حتي علي الصين ، فإن البعض الآخر ينظر إليها بنظرة الريب و الشك .لكن و مما سبق ذكره في هذا الفصل فإن المؤشرات و الأدلة الدالة على قوة هاته العلاقة كثيرة و متنوعة و لقد أتت الدراسة على ذكرها في مباحث ومطالب هذا الفصل.و عليه فإن السياسة الصينية في المغرب العربي أتت أكلها بحيث إستطاعت كسب تأييد القيادات و المسؤولين في هاته الدول .كما أن الدول المغربية وجدت ظالتها في الصين من ناحية إستفادتها من خبرات و تجارب الصين في المجال الإقتصادي التنموي و كذا في المجال التقني . كما وجدت فيها بديلا عن سياسات الدول الأخري التي تعتمد المشروطية كأساس لتعاملاتها مع دول المنطقة.

إن حجم الإستثمارات الصينية في دول المغرب العربي و التي أشارت غليها الدراسة سابقا ، تثبت علي أن الصين تعول كثرا علي الدول المغاربية من أجل ضمان وصول الإمدادات من المواد الخام و الطاقوية . وهو دليل أيضا علي أن الصين تنوي فعلا أن تكون شريكا للهاته الدول و هي بذلك تأكد علي نيتها الصادقة بالنهوض بإقتصاد الدول المغربية . و رغم أن البعض يري في الصين منافسا للإقتصاديات الناشئة و بالأخص المصانع الصغيرة في دول المغرب العربي . غلا أن حجم المساعادات الإقتصادية التي تقدمها الصين لهاته الدول و بالمجان لا يقاوم . مما يجعل من هاته النظرة لا تثار حتي .لقد ركزت الصين على الجانب النفعي المتبادل ، و إعتمدت علي التعايش السلمي و العلاقات السلمية معتمدة في ذلك علي تاريخها النظيف الخالي من السياسة الإستعمارية و إستخدمت دبلوماسية راقية عنوانها لنتعاون من اجل مستقبل زاهر لكلانا.

رغم ذلك إلا أن الدول المغاربية غير راضـية على سـياسـة الصـين في المجال التقني أي في مجال نقل التكنلوجيا فهي محدودة مقارنة بحجم التعاملات الإقتصـادية بين الطرفين . وفي هذا الصـدد يمكن أن تضغط الدول المغاربية علي الصين لنقل التكنلوجيا و تزويد دول المنطقة بها و بشكل كامل.